

استعراض شامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة  
للدول الجزرية الصغيرة النامية: النتائج النهائية

من إعداد

جان ويسلي كازو

وحدة التفتيش المشتركة

جنيف، ٢٠١٦



الأمم المتحدة



# استعراض شامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية: النتائج النهائية

من إعداد

جان ويسلي كازو

وحدة التفتيش المشتركة



الأمم المتحدة

جنيف، ٢٠١٦



## موجز تنفيذي

### الاستعراض الشامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية: النتائج النهائية

JIU/REP/2016/7

يتضمن هذا التقرير النتائج النهائية للاستعراض الشامل الذي صدر به تكليف من الجمعية العامة في قرارها ٢٨٨/٦٩. وهو يتناول نطاق التوصيات ١ و ٥ و ٦ الواردة في التقرير المعنون "التوصيات المقدمة إلى الجمعية العامة لتحديد معايير الاستعراض الشامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية" (JIU/REP/2015/2) فيما يتعلق بما يلي:

- الاتساق على نطاق المنظومة في عمل منظومة الأمم المتحدة دعماً لتنفيذ إجراءات مسار العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية مسار العمل المعجل، مع مراعاة الصلات التي تربطه بالولايات العالمية الأخرى؛
- الهيكل والتنسيق على الصعيد المؤسسي فيما يتعلق بالرصد والإبلاغ بشأن تنفيذ مسار العمل المعجل؛
- الآليات المؤسسية والإدارية للتنسيق بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

وتستند نتائج التقرير إلى المعلومات التي تم جمعها خلال البعثات الميدانية التي اضطلع بها في الدول الجزرية الصغيرة النامية التالية: بربادوس، وترينيداد وتوباغو، وساموا، وفيجي، وموريشيوس. وزار الفريق أيضاً بنما، وهي مركز إقليمي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن المنظمات الموجودة في جنيف، ومقر الأمم المتحدة في نيويورك.

#### النتائج الرئيسية

#### الاتساق على نطاق المنظومة في تنفيذ مسار العمل المعجل ضمن سياق الولايات العالمية الأخرى للتنمية المستدامة

(التوصيات من ١ إلى ٦ في الفصل الثاني)

يقيم التقرير الاتساق على نطاق المنظومة لدعم منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ مسار العمل المعجل ضمن سياق الولايات العالمية الأخرى ذات الصلة، مع التركيز على الصلات التي تربطه بالهدف الشامل المتمثل في التنمية المستدامة، بعد اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠). وتستتبع المجالات ذات الأولوية المحددة في مسار العمل المعجل (قرار الجمعية العامة ١٥/٦٩)، والمخطط الأساسي لجدول أعمال التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، صلات مع كثير من الولايات العالمية الأخرى التي تعالج باستمرار كمسائل شاملة في "توحيد الأداء" في الميدان.

وقد أدى التخطيط المنسق الذي تقوم به مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى زيادة الكفاءة في استخدام الموارد المشتركة، مع الاستفادة من التنفيذ المشترك فيما يتعلق بالأنشطة التي يوجد بينها ارتباط وثيق. ومن الأمثلة على زيادة الاتساق في تصميم دعم منظومة الأمم المتحدة وإتاحته للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما يتماشى مع أولوياتها الوطنية، التصدي لتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث في المشاريع المشتركة في موريشيوس، والمسائل المتصلة بالصحة كالأزمات غير المعدية والحد من الفقر في فيجي، والتعليم والشباب والبيئة في ساموا.

ومن وسائل التنفيذ ذات الأهمية البالغة في تحقيق الدول الجزرية الصغيرة النامية أهداف التنمية المستدامة إمكانية حصول تلك الدول على تمويل التنمية وبناء القدرات. وتدعو خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (قرار الجمعية العامة ٦٩/٣١٣) إلى تقلص الدعم لتيسير هذه الإمكانية إلى البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، ومنها الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد أثبتت أثناء البحث مسألة الحصول على التمويل بالنسبة لبلدان الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط والبلدان ذات الدخل المرتفع، مما يشير إلى أن معايير الأهلية الحالية لتمويل التنمية ليست دائماً مناسبة للاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وهذا التقرير يدعو إلى تنقيح معايير الأهلية للتخفيف من شروط تلقي هذه الدول التمويل الميسر من خلال إجراءات المسار السريع. وينبغي أن تأخذ المعايير المنقحة في الاعتبار الضعف الاقتصادي والبيئي الخاص للدول الجزرية الصغيرة النامية، حتى يتسنى للمؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية والجهات المانحة الثنائية أن تستخدم فئات الأهلية القائمة على أساس الضعف. ولعل عمل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، التي دعا إلى عقدها الأمين العام بالقرار ٦٩/٣١٣، وتضم أكثر من ٥٠ منظمة، بما في ذلك مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية، أن يكون فعالاً في التقدم صوب الاتفاق على تحديد لمعايير الأهلية يتيح تعزيز التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

ويشكل بناء القدرات أحد الشروط المسبقة لتيسير التمكين الوطني من اكتساب المهارات اللازمة لوضع استراتيجيات التنمية المستدامة وتنفيذها على الصعيد الوطني. ويتمثل دور المنظمات في تبادل ما لديها من الخبرات والخدمات الاستشارية مع الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل ضمان تعميم الدراية الفنية على الصعيدين الوطني والإقليمي. وينبغي أن توجه السلطات والجهات صاحبة المصلحة الأخرى على الصعيد المحلي هذه الأدوات وتنشرها بحيث يمكن تكرارها والاستفادة منها على الصعيد الوطني داخل قطاع الأعمال التجارية، وقطاع التعليم، والمجتمع المدني.

### البنية المؤسسية للرصد والمساءلة

(التوصيتان ٧ و ٨ في الفصل الثالث)

يشار إلى الرصد والمساءلة في الفقرات من ١٢٢ إلى ١٢٤ من مسار العمل المعجل باعتبارهما عنصراً أساسياً في كفاءة تفعيل استراتيجيات التحول المؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي الفصل الثالث، يتناول هذا التقرير الصلات القائمة بين العناصر المختلفة لأطر الرصد والمساءلة التي يجري تحديدها في سياق خطة التنمية المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة، والمرتبطة بأهداف التنمية المستدامة.

وخلال اجتماع فريق وحدة التفتيش المشتركة مع المسؤولين الحكوميين للدول الجزرية الصغيرة النامية، ومنهم رئيس وزراء ساموا، أُطلع الفريق على الجهود الجاري بذلها على

الصعيد الوطني للمواءمة بين عمليات تقديم التقارير للتقليل إلى أدنى حد من عبء الإبلاغ المتعدد. وأبلغ الفريق بأن تقدماً كبيراً قد أحرز من خلال أطر التخطيط المتكامل، في بربادوس وساموا وموريشيوس، في معالجة قياس تنفيذ استراتيجياتها الإنمائية الوطنية مقارنة بمسار العمل المعجل، وخطة عام ٢٠٣٠، وفي حالة منطقة المحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي، بما يتمشى مع الأطر الإقليمية التي وضعها القادة السياسيون (منتدى جزر المحيط الهادئ والجماعة الكاريبية).

وتعزز مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي "توحد الأداء" في الميدان بتوجيه من نظام المنسقين المقيمين ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الدعم الذي تقدمه بهدف تحقيق مزيد من التوافق مع الأولويات الإقليمية والوطنية التي تحددها الدول الجزرية الصغيرة النامية ذاتها، من خلال المشاورات التي تجري بشأن تحديد استراتيجيات الأمم المتحدة المتعددة الأقطار (في منطقة البحر الكاريبي وفي منطقة المحيط الهادئ). ويوفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مبادئ توجيهية لضمان المزيد من الاتساق في تقديم التقارير بغية خفض عبء الرصد على الصعيد القطري.

ويمكن تبادل الممارسات الجيدة في منظمات مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومكتب الأمم المتحدة للحد من أخطار الكوارث مع المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة التي لم تقم بعد بوضع أهداف أو مؤشرات محددة لقياس إنجازاتها في العمل من أجل مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية على وجه الخصوص. وتعزز هذه الجهود الاتساق وتولي زمام المسؤولية على الصعيدين الوطني والإقليمي، كما يتضح من تأييد قادة منطقة المحيط الهادئ لإطار التنمية القادرة على الصمود في منطقة المحيط الهادئ: نهج متكامل للتصدي لتغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث، خلال الاجتماع السابع والأربعين لمنتدى جزر المحيط الهادئ في ولايات ميكرونيزيا الموحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. ويشكل إطار الفترة ٢٠١٧-٢٠٣٠ مثلاً على الأخذ بنهج متكامل في تنفيذ ورصد عدة ولايات عالمية يضمها إطار وحيد متوائم مع خطة عام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) وإطار سندي (قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩) واتفاق باريس (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر ١/م أ-٢١).

وعلى الصعيد العالمي، تقوم الهيئات الفرعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، بدعم من الأفرقة الاستشارية المستقلة، بتحديد إطار الرصد والمساءلة المتابعة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ والولايات الأخرى الوثيقة الصلة الضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، آخذة في الاعتبار نتائج دورات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

وتدعو نتائج هذا الاستعراض إلى إيلاء اهتمام خاص لعمليات الإبلاغ التي تقوم الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلالها بتقديم التقارير والإسهام في توفير المعلومات عن التقدم المحرز والإنجازات المحققة. فقدره هذه الدول المحدودة على تنسيق المعلومات وإدراجها في عمليات الإبلاغ، من حيث البيانات المتاحة لتحديد خطوط الأساس والموارد البشرية، تشكل أحد القيود التي ينبغي أخذها في الاعتبار لدى تحديد أطر الرصد والمساءلة لأغراض التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، ينبغي بذل الجهود لتصميم عمليات الإبلاغ المختلفة بطريقة تيسر مشاركة الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويجري تناول هذه المسألة في التوصية ٧ من هذا التقرير، التي تدعو إلى النظر في خصوصية تلك الدول لدى تحديد عناصر أطر

الرصد والمساءلة التي سيتعين عليها أن تساهم فيها. وكذلك ينبغي ربط الدور الذي يقوم به إطار متابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠، الذي وضعته اللجان الإقليمية للأمم المتحدة، بالإطار الشامل للرصد والمساءلة للإبلاغ عن مساهمة العمل الذي تؤديه منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

**الإدارة والتنسيق بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية (التوصية ٩)**

يمثل تقييم التنسيق بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي في عملهما لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية أحد المجالات التي تتطور بالتوازي مع تقدم العمل في إعداد الاستعراض الشامل. ويستكمل الفصل الرابع من هذا التقرير المعلومات الواردة في التقريرين السابقين بشأن تلك الدول (JIU/REP/2015/2 و JIU/REP/2016/3). ويلاحظ المفتش أنه بينما كان يجري إعداد التقرير، اتخذت الإدارة والمكتب الخطوات التالية لتنسيق الدعم الذي يقدمانه إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، استجابة للتوصيات الواردة في هذين التقريرين:

- إنشاء خطوط اتصال منتظمة على مستوى المديرين لكفالة تحسين التنسيق والتخطيط لعملهما في دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية؛
- تبادل رئاسة اجتماعات الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية؛
- الإعداد المشترك للأنشطة الجانبية في المؤتمرات العالمية، مثل الدورة الثانية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)؛
- التعاون والتمويل المشترك للأنشطة التي يتم إعدادها دعماً للدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل مؤتمر أوروبا المعني بالشراكات بين القطاعين العام والخاص؛
- تقديم الدعم المشترك في تعاون وثيق إلى اللجنة التوجيهية المعنية بالشراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٠٢/٧٠؛
- الاشتراك في توجيه الدعوات الموقعة من رئيسيهما عند تنظيم مناسبات تتطلب مشاركة الدول الجزرية الصغيرة النامية؛
- وضع قائمة موحدة منسقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية مع معايير شفافة لتعريفها. وقد اتفقت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي على قائمة مشتركة تضم ٥٧ من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتشمل قائمة المكتب البحرين بالإضافة إلى ذلك.

ويشجع المفتش وحدتي الدول الجزرية الصغيرة النامية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي على مواصلة هذا الزخم وتوطيد جهود التعاون فيما بينهما. وسوف تيسر المواءمة بين مجموعات الدول الجزرية الصغيرة النامية على الأمانة العامة اتباع نهج أكثر اتساقاً لتقديم دعم محدد الأهداف لتلك الدول.

وقد تحسن التواصل مع الدول الأعضاء وغيرها من الشركاء في التنمية ذوي الصلة من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال إصدار إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في نيسان/أبريل ٢٠١٦ الرسالة الإخبارية بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وتقدم الرسالة معلومات محدثة عن التقدم المحرز في مسار العمل المعجل وقضايا تلك الدول، وتتضمن مدخلات واردة من الإدارة، ومكتب الممثل السامي وأعضاء الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، من بين جهات أخرى. غير أن المفتش يرى ضرورة بذل مزيد من الجهود لتكثيف التواصل مع الدول الأعضاء في المقر، ولا سيما مع أعضاء تحالف الدول الجزرية الصغيرة، على النحو الذي أعرب عنه ممثلوها. فلم تزود الدول الأعضاء بمعلومات مستكملة عن برنامج عمل الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات وعن معايير الانضمام إلى عضويته. وثمة مجال للتحسين من أجل إقامة علاقة أكثر تفاعلاً بين وحدات الدول الجزرية الصغيرة النامية في الأمانة العامة والدول الأعضاء.

ويتضمن هذا التقرير تسع توصيات، سبع منها موجهة إلى مجالس الإدارة، وواحدة إلى جميع الرؤساء التنفيذيين وواحدة إلى الأمين العام. ومن شأن تنفيذ هذه التوصيات أن يساهم في تعزيز اتساق العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة على نطاق المنظومة وفعالته في مجال دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية.

## التوصيات

### التوصية ١

ينبغي لمجالس إدارة منظومة الأمم المتحدة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، أخذة في اعتبارها نتائج الاستعراض الشامل، أن تزود المؤسسات بتوجيهات منسقة ودقيقة على نطاق المنظومة لكفالة تعميم أولويات مسار العمل المعجل في الخطط الاستراتيجية، في نطاق ولايات المؤسسات، وينبغي أن تشجع جميع أصحاب المصلحة على إتاحة موارد كافية ويمكن التنبؤ بها من أجل التنفيذ الفعال والمعجل للمسار.

### التوصية ٢

ينبغي لمجالس إدارة منظومة الأمم المتحدة أن تكفل اشتغال الخطط الاستراتيجية للمؤسسات التابعة للمنظومة وبرامج عمل تلك المؤسسات، في نطاق ولاية كل منها، على أهداف محددة فيما يتصل بتنفيذ مسار العمل المعجل، على أن تقاس هذه الأهداف مقارنةً بمجموعة محددة من مؤشرات الأداء الرئيسية لرصد الإنجازات والإفادة بشأنها.

### التوصية ٣

ينبغي لمجالس إدارة منظومة الأمم المتحدة، في اعتماد الخطط الاستراتيجية للمؤسسات وبرامج عملها، أن تشجع المؤسسات على كفالة أن تكون أنشطة دعم التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ضمن نطاق ولاية كل مؤسسة، متماشية مع الأولويات الإقليمية والوطنية التي تحددها حكومات تلك الدول، والمنظمات الإقليمية، والشركاء في تنمية الدول الجزرية الصغيرة النامية، من أجل تعزيز تنفيذ مسار العمل المعجل بوصفه المخطط الأساسي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ للدول الجزرية الصغيرة النامية.

### التوصية ٤

ينبغي لمجالس إدارة منظومة الأمم المتحدة أن تطلب إلى المؤسسات أن تنسق تخطيط أنشطة بناء القدرات التي تضطلع بها وتنفيذ تلك الأنشطة بالتشاور الوثيق مع الدول الجزرية الصغيرة النامية والشركاء من أجل التنمية كافة، تعزيزاً للفعالية

والكفاءة في تقديم الدعم لتحقيق الأهداف المحددة في مسار العمل المعجل، مع تجنب تشجيع القدرة الاستيعابية للدول الجزرية الصغيرة النامية على الصعيد القطري.

#### التوصية ٥

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يكفلوا مشاركة مؤسساتهم في العملية التي تقودها فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية من أجل المساهمة الفعلية في التعامل مع خصوصية الدول الجزرية الصغيرة النامية باعتبارها حالة خاصة بحلول مُعدّة خصيصاً لكل منها، وينبغي أيضاً أن يكفلوا تصميم برامج جديدة للأهلية بغرض تحسين فرص حصول تلك الدول على تمويل التنمية.

#### التوصية ٦

ينبغي لمجالس إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تشجع على تخصيص تمويل متعدد السنوات يمكن التنبؤ به لتيسير التنفيذ الفعال للأنشطة البرنامجية دعماً للدول الجزرية الصغيرة النامية، بناء على تقييمات للاحتياجات تعدها مؤسسات المنظومة بالتشاور مع تلك الدول وشركائها المعنيين.

#### التوصية ٧

ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومجالس إدارة تلك المؤسسات، استناداً إلى العمل الجاري للجنة الإحصائية للأمم المتحدة، وعند الاقتضاء، إلى عمل المنتديات المشتركة بين الوكالات وفرقة الخبراء المنشأة لتقديم المشورة إلى الدول الأعضاء، أن تكفل إيلاء الاعتبار صراحة لخصوصية الدول الجزرية الصغيرة النامية لدى تحديد عناصر أطر الرصد والمساءلة للإبلاغ عن التقدم المحرز بشأن أهداف التنمية المستدامة، بحيث تتواءم العمليات والمؤشرات مع احتياجاتها وأولوياتها المحددة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

#### التوصية ٨

ينبغي لمجالس إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تنسق جهودها في تصميم أطر للرصد والمساءلة وأدوات مكيفة وفقاً لقدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل رصد تنفيذ مسار العمل المعجل وغيره من الولايات العالمية المتصلة بالتنمية المستدامة والإفادة بشأن تنفيذها، مع تجنب عبء أطر الإبلاغ المتعدد.

#### التوصية ٩

ينبغي للأمين العام، في إطار تقريره عن متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار العمل المعجل) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، أن يقدم إلى الجمعية العامة موجزاً للإجراءات المتخذة والمقرر اتخاذها لتعزيز التنسيق والتكامل بين عمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية.

الصفحة	الفقرات	الفصل
iii	.....	موجز تنفيذي
١	٨-١	أولاً - مقدمة
١	١	ألف - معلومات أساسية
١	٥-٢	باء - النطاق والتغطية
٣	٨-٦	جيم - استخدام التقرير وإعراب عن الشكر والتقدير
		ثانياً - الاتساق على نطاق المنظومة في تنفيذ مسار العمل المعجل ضمن سياق الولايات
٤	١٢٨-٩	العالمية المسندة إلى الأمم المتحدة
		ألف - نتائج الدراسة الاستقصائية على نطاق المنظومة بشأن الأنشطة التي تضطلع بها
٥	١٩-١٣	منظومة الأمم المتحدة لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية
		باء - تغطية العمل الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة في الدول الجزرية الصغيرة
٩	٩٨-٢٠	النامية
٣٤	١١١-٩٩	جيم - تولي زمام تنفيذ مسار العمل المعجل على الصعيد الوطني: الدور الذي تؤديه ..
٣٧	١٢٨-١١٢	دال - تمويل التنمية: تلبية الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية
٤٤	١٥٢-١٢٩	ثالثاً - تنفيذ مسار العمل المعجل: البنية المؤسسية للرصد والمساءلة
		رابعاً - إدارة وتنسيق المسائل المتصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية فيما بين إدارة الشؤون
٥١	١٦٧-١٥٣	الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير
		الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية
٥٥	١٧٨-١٦٨	خامساً - خاتمة وآفاق المستقبل

## المرفقات

		الأول - الصلات بين المجالات ذات الأولوية ووسائل التنفيذ لمسار العمل المعجل وأهداف التنمية المستدامة - خطة
٥٨	.....	عام ٢٠٣٠
		الأول-ألف التطابق بين المجالات ذات الأولوية في مسار العمل المعجل وخطة عام ٢٠٣٠ (أهداف التنمية المستدامة من ١
٥٩	.....	إلى ١٦)
٦٠		الأول-باء الصلات بين وسائل تنفيذ مسار العمل المعجل وخطة عام ٢٠٣٠ (الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة)
		الثاني-ألف مسار العمل المعجل - منظومة الأمم المتحدة ومساهمة الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف حسب المجالات ذات
٦١	.....	الأولوية ووسائل التنفيذ، بما يشمل الإشارة إلى أهداف التنمية المستدامة
		الثاني-باء المجالات ذات الأولوية لمسار العمل المعجل مرتبة حسب عدد الكيانات المشاركة مع الإشارة إلى أهداف التنمية
٦٣	.....	المستدامة
٦٨		الثالث - العناصر الهيكلية للرصد والمساءلة فيما يتعلق بمسار العمل المعجل والولايات العالمية المسندة للأمم المتحدة
		الرابع - الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية: المنظمات المشاركة في
٧٠	.....	الاجتماعات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦
٧٣	.....	الخامس - مجموعات الدول الجزرية الصغيرة النامية تبعاً لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنتديات الدولية
		السادس - استعراض عام للإجراءات التي يتعين أن تتخذها المؤسسات المشاركة بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة
٧٦	.....	JIU/REP/2016/7



## أولاً - مقدمة

## ألف - معلومات أساسية

١ - أُعد هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٩ المعنون "استعراض شامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية"، الذي تطلب فيه الجمعية العامة إلى وحدة التفتيش المشتركة ما يلي:

أن تجري ... استعراضاً شاملاً للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، بهدف تعزيز فعالية هذا الدعم بوجه عام ودور كل مؤسسة من مؤسسات المنظومة في دعم التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك لكفالة اتباع المنظومة نهجاً متنسقاً ومنسقاً لزيادة تحسين وتعزيز فعاليتها وأدائها بشكل عام فيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

## باء - النطاق والتغطية

٢ - يعرض هذا التقرير النتائج النهائية والاستنتاجات العامة والتوصيات التي خلص إليها الاستعراض الشامل. وقد تحدد نطاق الاستعراض الشامل، بعد قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٩، بالتوصيات المقدمة إلى الجمعية في التقرير المعنون "التوصيات المقدمة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لتحديد معايير الاستعراض الشامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية" (JIU/REP/2015/2). ووفقاً للفقرة ٤ من القرار ٢٨٨/٦٩، عُرضت النتائج الأولية للاستعراض الشامل في التقرير المعنون "استعراض شامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية: استنتاجات أولية" (JIU/REP/2016/3). ويعرض هذا التقرير النتائج النهائية، التي ورد عرض مسبق لها في الإضافة إلى تقرير الأمين العام المتعلق بمتابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار العمل المعجل) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (A/71/267/Add.1).

٣ - ويتناول نطاق هذا التقرير المسائل المبيّنة في التوصيات ١ و ٥ و ٦ من الوثيقة JIU/REP/2015/2، وهي:

(أ) تعزيز اتساق وفعالية الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية على نطاق المنظومة، وتنفيذ مسار العمل المعجل، في السياق الأوسع نطاقاً للولايات العالمية ذات الصلة بالتنمية المستدامة، مثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠<sup>(١)</sup>، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية<sup>(٢)</sup>، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠<sup>(٣)</sup>، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ<sup>(٤)</sup>، وغيرها<sup>(٥)</sup>؛

(١) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

(٢) قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩.

(٣) قرار الجمعية العامة ٢٨٣/٦٩.

(٤) FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م أ-٢١.

(ب) الهيكل المؤسسي القائم للرصد والإبلاغ فيما يتعلق بالتنفيذ الفعال لاستراتيجية التحول من أجل تحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ج) الآليات المؤسسية والإدارية اللازمة لتعزيز التنسيق بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل زيادة فعالية الدعم المقدم للدول الجزرية الصغيرة النامية والنهوض بالتواصل مع الدول الأعضاء.

٤ - ويستند تقييم الاتساق على نطاق المنظومة في تنفيذ الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى المعلومات المجمعة خلال الزيارات الميدانية التي اضطلع بها إلى عينة مختصة من ثلاثة بلدان في المناطق الثلاث للدول الجزرية الصغيرة النامية، بسبب القيود التي يفرضها الوقت والموارد. ولكي تكون فعالة من حيث التكلفة، أعطيت الأولوية لزيارة المكاتب المتعددة الأقطار، وتحديدًا مكاتب بربادوس وترينيداد وتوباغو وساموا وفيجي وموريشيوس. وزار الفريق أيضاً بنما، وهي محور منظومة الأمم المتحدة تقوم المكاتب الإقليمية أو دون الإقليمية لعدد من المؤسسات من خلاله بتقديم الدعم إلى بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي<sup>(٦)</sup>. واضطلع ببعثة إلى نيويورك للاجتماع مع بعض المسؤولين من منظومة الأمم المتحدة وممثلي الدول الأعضاء.

٥ - ونظمت اجتماعات مع ممثلي مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في الميدان بدعم من مكاتب المنسقين المقيمين، ومع أصحاب المصلحة الآخرين، شارك فيها ممثلو الدول الأعضاء، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والشركاء في التنمية، والمنظمات الإقليمية، مثل منتدى جزر المحيط الهادئ والجماعة الكاريبية، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات المالية الدولية، وقطاع الأعمال، والمجتمعات المحلية<sup>(٧)</sup>. وتجنباً للتكرار، لا يقدم هذا التقرير وصفاً

(٥) هذه هي الولايات العالمية المعتمدة في عام ٢٠١٥. ويجري تناول أهمية البيئة البحرية للدول الجزرية الصغيرة النامية وتنوعها البيولوجي أيضاً في قرار الجمعية العامة ٢٣٥/٧٠ بشأن المحيطات وقانون البحار مع تشديد التركيز على الخطام البحري واللدائن واللدائن الدقيقة، وفي قرار الجمعية العامة ٢٩٢/٦٩ بشأن وضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

(٦) في بنما، تركز ١٣ منظمة - هي منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة - على مسائل مختلفة في الدول والأقاليم التالية: أروبا، وأنتيغوا وبربودا، وأنغيلا، وبربادوس، وبرمودا، وبليز، وبورتوريكو، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فرجن البريطانية، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وجزر كايمان، والجمهورية الدومينيكية، وكوبا، وكوراساو، ودومينيكا، وسان بيير وميكيلون، وسانت بارثليمي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسانت مارتن، وسورينام، وغرينادا، وغواديلوب، وغيانا، وغيانا الفرنسية، ومارتينيك، ومونتسيرات، وهايتي.

(٧) في زيارة الفريق للمكاتب المتعددة الأقطار، قام بجمع معلومات تتعلق بـ ١٤ من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، و٢٢ في منطقة البحر الكاريبي و٢ في منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي.

شاملاً للأنشطة المضطلع بها في الميدان، التي سبق تناولها في تقرير الأمين العام المتعلق بمتابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار العمل المعجل) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (A/71/267).

## جيم - استخدام التقرير وإعراب عن الشكر والتقدير

٦- ووفقاً للمادة ١١-٢ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، وُضعت الصيغة النهائية لهذا التقرير بعد تشاور جميع المفتشين فيما بينهم بغية اختبار استنتاجاته وتوصياته في ضوء الحكمة الجماعية للوحدة. وتمّ إطلاع الجهات صاحبة المصلحة على مشروع نسخة منه التماساً لتعليقاتها من أجل إقرار المعلومات الموحدة الواردة في التقرير.

٧- ولتيسير تناول التقرير وتنفيذ توصياته ورصد هذا التنفيذ، يتضمن المرفق السادس جدولاً يوضح ما إذا كان التقرير مقدماً إلى المنظمات المعنية لاتخاذ إجراء أم للإحاطة. ويحدد الجدول التوصيات ذات الصلة بالنسبة لكل منظمة من المنظمات وتأثيرها المتوقع، كما يحدد ما إذا كانت تحتاج إلى قرار تتخذه الهيئة التشريعية للمنظمة المعنية أو هيئة إدارتها أو ما إذا كان يمكن أن يتخذ المدير التنفيذي للمنظمة إجراء بشأنها.

٨- ويودّ المفتش أن يشكر المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة، وممثلي الدول الأعضاء ومكاتب المنسقين المقيمين، فضلاً عن أصحاب المصلحة الآخرين، على ما قدموه من إسهامات قيّمة؛ فقد تبادلوا ما لديهم من معارف وخبرات وساهموا عن طيب خاطر في نتائج هذا الاستعراض. ويعرب المفتش أيضاً عن تقديره لكل من قدموا المساعدة في إعداد هذا التقرير.

## ثانياً - الاتساق على نطاق المنظومة في تنفيذ مسار العمل المعجل ضمن سياق الولايات العالمية المسندة إلى الأمم المتحدة

٩ - يعرض هذا الفصل النتائج المتعلقة بنطاق التوصية ١ الواردة في التقرير JIU/REP/2015/2، التي تنص على ما يلي:

ينبغي أن تكفل الجمعية العامة تناول الاستعراض الشامل للروابط اللازمة بين مسار العمل المعجل والولايات العالمية المسندة إلى الأمم المتحدة بشأن المسائل الرئيسية ذات الصلة، مثل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والحد من أخطار الكوارث، وتمويل التنمية، وتغير المناخ، وإدارة المواد الكيميائية والنفايات، وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، بهدف تعزيز الاتساق على نطاق المنظومة وضمان فعالية الدعم المقدم على نطاق المنظومة لتحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال توفير الموارد الكافية.

١٠ - في عام ٢٠١٥، اعتمدت الدول الأعضاء عدة ولايات عملية متصلة بالتنمية، مثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، في جملة ولايات أخرى. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، اعتمدت الخطة الحضرية الجديدة بوصفها الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، الذي عقد في كيتو، وهي تولي اهتماماً خاصاً لأوجه الضعف المتعلقة بالتنمية الحضرية في الدول الجزرية الصغيرة النامية<sup>(٨)</sup>. وينبغي لكيانات منظومة الأمم المتحدة أن تقدم الدعم إلى البلدان لتعزيز تنفيذ هذه الولايات العالمية، بالتشاور عن كثب وفي شراكة وثيقة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين على الصعيدين الإقليمي والوطني.

١١ - وفي تقييم اتساق وفعالية الدعم المقدم من كيانات منظومة الأمم المتحدة على الصعيدين الإقليمي والوطني في مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية على نطاق المنظومة، ولا سيما المقدم من الصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة ومن الوكالات المتخصصة<sup>(٩)</sup>، حدد الفريق، في أثناء بعثاته الميدانية وعن طريق الدراسات الاستقصائية والبحوث المكتبية، أربعة مجالات رئيسية تحتاج إلى مزيد من التحسين الدعم الجاري تقديمه والمقبل للدول الجزرية الصغيرة النامية وتوحيده، هي:

- تحسين المواءمة والتنسيق مع الخطط الوطنية ومشاركة أصحاب المصلحة المحليين من أجل تعزيز الشراكات الفعالة على الصعيد الوطني في تنفيذ مسار العمل المعجل في سياق خطة عام ٢٠٣٠ والولايات الرئيسية الأخرى ذات الصلة

(٨) تقرّ الخطة بتحديات التنمية الحضرية الفريدة والناشئة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية، وبخصوصيتها من حيث استدامة التنقل الحضري ونظم النقل البري والبحري، وبضعفها الخاص إزاء ارتفاع مستوى سطح البحر.

(٩) جرى تناول كيانات الأمانة العامة للأمم المتحدة واللجان الإقليمية في الوثيقة JIU/REP/2016/3، في إطار الاستنتاجات الأولية للاستعراض الشامل.

بالدول الجزرية الصغيرة النامية، كالولايات المتصلة بتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث<sup>(١٠)</sup>؛

- زيادة التنسيق بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء في التنمية من أجل ضمان الاتساق والفعالية في تنفيذ البرامج وبناء القدرات على الصعيد الوطني، مع مراعاة القدرة الاستيعابية للدول الجزرية الصغيرة النامية<sup>(١١)</sup>؛
- الحاجة إلى تعديل معايير الأهلية للحصول على التمويل من أجل التنمية والمساعدة التقنية المقدمة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما بلدان الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط والبلدان ذات الدخل المرتفع المستوى التي تُستبعد على نحوٍ ما من المعاملة التفضيلية بالرغم من خصائص الضعف الملازمة لها بوصفها جزراً صغيرة والتحديات التي يستتبعها هذا الوضع<sup>(١٢)</sup>؛
- الحاجة إلى تخصيص موارد أساسية لخطة تنمية الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل زيادة القدرة على التنبؤ وتعزيز التخطيط الفعال الذي يؤدي إلى فعالية تصميم المشاريع المتوسطة إلى الطويلة الأجل وتنفيذها<sup>(١٣)</sup>.

١٢ - وتتناول الفروع من ألف إلى دال أدناه بمزيد من التفصيل النتائج المتعلقة بالاتساق على نطاق المنظومة في تنفيذ مسار العمل المعجل وتطرح بعض التوصيات لكي تنظر فيها الدول الأعضاء والرؤساء التنفيذيون للمؤسسات بغية توحيد العمل الجاري الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة دعماً للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

## ألف - نتائج الدراسة الاستقصائية على نطاق المنظومة بشأن الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية

١٣ - خلال العامين ٢٠١٥ و ٢٠١٦، قامت وحدة التفتيش المشتركة بجمع بيانات من خلال دراسات استقصائية للمنظمات المشاركة فيها وأمانات بعض الاتفاقيات البيئية ذات الصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، بناءً على المساهمات المقدمة من هذه الهيئات في المجالات ذات الأولوية المبينة في مسار العمل المعجل ووسائل التنفيذ المحددة قبل اعتماد خطة عام ٢٠٣٠.

١٤ - ووردت ردود من ٢٦ منظمة، بما فيها اثنتان من اللجان الإقليمية<sup>(١٤)</sup> وأربع اتفاقيات بيئية<sup>(١٥)</sup>، توفر معلومات عن حوالي ٤٩٠ نشاطاً من الأنشطة التي تدخل في نطاق التغطية

(١٠) انظر A/71/267/Add.1، الاستنتاج ١، الفقرات ٣-٥.

(١١) المرجع نفسه، الاستنتاج ٣، الفقرتان ١٢ و ١٣.

(١٢) المرجع نفسه، الاستنتاج ٢، الفقرات ٦-١١.

(١٣) المرجع نفسه، الاستنتاج ٦، الفقرة ٢٥.

(١٤) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

(١٥) اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وأمانة اتفاقيات بازل وروتتردام واستكهولم، والصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال.

الجغرافية لكل منها وعن فئة النشاط<sup>(١٦)</sup>، ونوع التمويل، وعلاقته بالولايات العالمية لدعم التنمية المستدامة للدول الجزرية، والتي نفذت بالفعل أو المزمع تنفيذها في الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠<sup>(١٧)</sup>.

١٥- وجمعت الدراسات الاستقصائية البيانات من المجهيين على أساس مساهماتهم في المجالات ذات الأولوية المحددة في مسار العمل المعجل استناداً إلى وسائل التنفيذ المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ١٥/٦٩ (الفقرات ٩٦-١٢٠). وترد النتائج المجمع في المرفقين الأول-ألف والأول-باء، مع مراعاة كل من مسار العمل المعجل وأهداف التنمية المستدامة ووسائل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠<sup>(١٨)</sup>.

١٦- وقد أولي مجال تغيير المناخ الأولوية العليا عن طريق بناء القدرات والشراكات، حيث غطت ٢٤ منظمة هذه المسألة من بعض الوجوه من خلال إحدى وسائل التنفيذ المقترحة في مسار العمل المعجل على الأقل. وتليه مباشرة الأنشطة المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث، التي يعزز لأجلها ١٨ من المجهيين بناء القدرات والشراكات. وتليهما المساواة بين الجنسين، والصحة والأمراض غير المعدية، فضلاً عن الغذاء والتغذية. ويلاحظ في هذا الصدد أن هذه القضايا تلتقي إلى حد كبير مع أولويات الاستراتيجيات الإقليمية في المحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي (المحددة داخل منتدى جزر المحيط الهادئ والجماعة الكاريبية)، وتؤكد البيانات أن ثمة تقارباً بين مساهمة منظومة الأمم المتحدة في دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية والأولويات التي حددتها المحافل السياسية الإقليمية. ويتمشى هذا مع الولاية المستمدة من قرارات الجمعية العامة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ<sup>(١٩)</sup>، وكذلك بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية<sup>(٢٠)</sup>.

١٧- ويبين تحليل الردود أن معظم المنظمات تساهم في نطاق ولاية كل منها من خلال الاضطلاع بأنشطة لدعم الجزر الصغيرة. وتكشف البيانات أيضاً عن توازن في التغطية الإقليمية لأنشطة منظومة الأمم المتحدة بين المناطق الثلاث للدول الجزرية الصغيرة النامية، مع التركيز بصفة رئيسية على أنشطة بناء القدرات في الميدان إذ تقع ٦٨ في المائة من الأنشطة المبلغ عنها في هذه الفئة، بينما أفيد بأن نسبة ٢٣,٣ في المائة من الأنشطة تشكل مزيجاً من الأنشطة المعيارية وأنشطة بناء القدرات (الشكلان ١ و ٢ أدناه).

(١٦) كان المقصود هو التمييز بين الأنشطة المعيارية والتنفيذية. واستحدث المجهيون فئة جديدة هي "كلاهما"، وهي تظهر في البيانات المجمع.

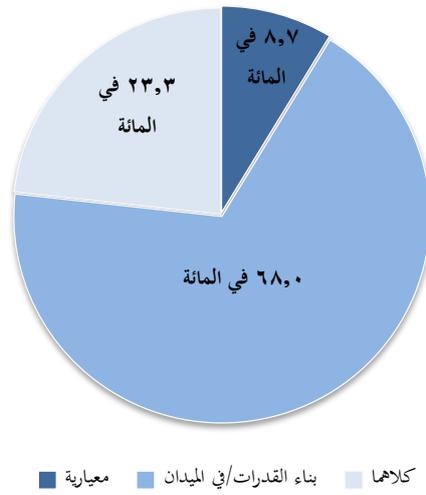
(١٧) شمل المجهيون في ردودهم كلاً من الأنشطة المنفذة والأنشطة المقررة، ومن هنا جاءت التغطية للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠.

(١٨) صُنفت وسائل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) بوصفها هدفاً واحداً، هو الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، في حين أنها تعرض منفصلة في مسار العمل المعجل. انظر المرفق الأول-باء.

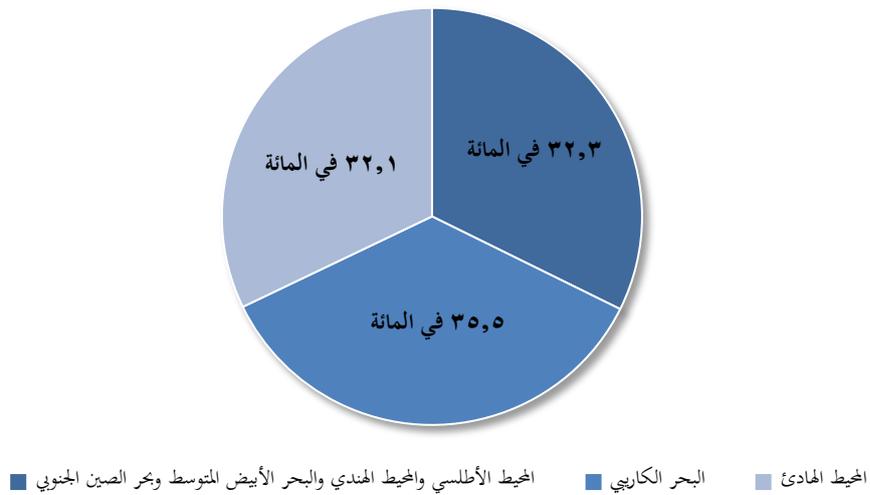
(١٩) انظر قرار الجمعية العامة ٣١٨/٦٩.

(٢٠) انظر قرار الجمعية العامة ٢٤٩/٦٧.

الشكل ١  
نوع النشاط

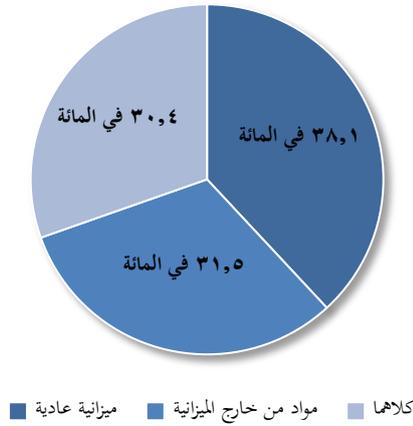


الشكل ٢  
التغطية الإقليمية



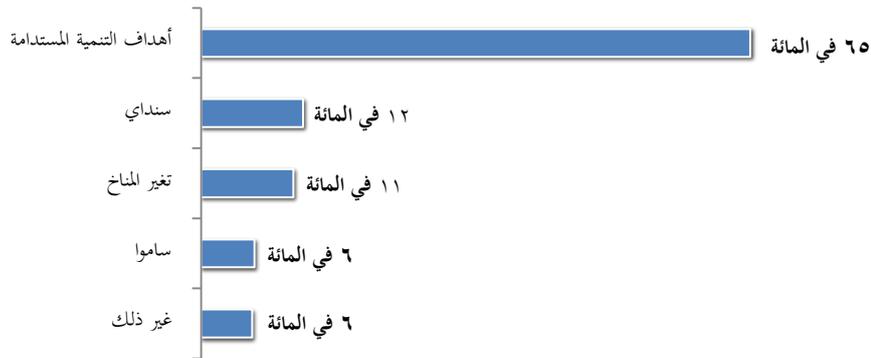
١٨ - ولا تتجاوز مبالغ التمويل في الميزانية الأساسية ٣٠ في المائة من إجمالي التمويل. وهذا يشير بعض الشواغل إزاء عدم إمكانية التنبؤ لأغراض تخطيط بناء القدرات في الميدان بسبب التقلبات المتأصلة في حشد الموارد من خلال صناديق التبرعات (الشكل ٣).

### الشكل ٣ مصدر التمويل



١٩ - وتشير الروابط القائمة مع الولايات العالمية التي أفاد بها المجيبون في حالات قليلة جداً إلى مسار العمل المعجل ذاته. والأنشطة الرامية إلى دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية تنفذ فيما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (٦٥ في المائة)، ثم فيما يتعلق بالولايات المتصلة بالحد من مخاطر الكوارث (١٢ في المائة)، وتغير المناخ (١١ في المائة). ولم يتعلق صراحة بمسار العمل المعجل (الشكل ٤) سوى ٦ فقط في المائة من الأنشطة المبلغ عنها<sup>(٢١)</sup>.

### الشكل ٤ الروابط القائمة مع الولايات العالمية



المصدر: الأشكال من ١ إلى ٤ أعدتها وحدة التفتيش المشتركة، استناداً إلى الردود على الدراسة الاستقصائية على نطاق المنظومة (في حزيران/يونيه ٢٠١٦).

(٢١) للاطلاع على عرض مفصّل للمجالات ذات الأولوية المتناولة ووسائل التنفيذ، انظر المرفقين الثاني-ألف والثاني-باء.

## باء- تغطية العمل الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة في الدول الجزرية الصغيرة النامية

### منظورات من الميدان

٢٠- قام فريق وحدة التفتيش المشتركة بزيارات إلى جزر مختارة في المناطق الثلاث للدول الجزرية الصغيرة النامية، بدعم نشط من مكاتب المنسقين المقيمين في بربادوس وترينيداد وتوباغو وساموا وفيجي وموريشيوس<sup>(٢٢)</sup>. وأتيحت له فرصة الاجتماع مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، مثل الدول الأعضاء وممثلين عن الشركاء في التنمية ومنظمات السياسات الإقليمية والكيانات ذات الصلة، والسلطات الوطنية الرفيعة المستوى، بما في ذلك مكاتب رؤساء الوزارات، والمجتمع المدني، وقطاع الأعمال التجارية وغرف التجارة والمنظمات غير الحكومية مثل الجمعيات النسائية وجمعيات الشباب، ومصارف التنمية الدولية والإقليمية، والأوساط الأكاديمية<sup>(٢٣)</sup>. وحدت قيود الموارد من إمكانية زيارة الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تخلو من وجود لمنظومة الأمم المتحدة فيها على الصعيد القطري. ولاحظ المفتش في أثناء المقابلات مع ممثلي البعثات الدائمة في نيويورك ومع ممثلي الدول الأعضاء وموظفي منظومة الأمم المتحدة في الميدان أن الافتقار إلى الوجود القطري يشكل عقبة أمام تحسين المساعدة المقدمة إلى هذه البلدان. وأشار أيضاً إلى أن ضعف وجود الأمم المتحدة الشديد في شمال المحيط الهادئ يشكل ضرراً واضحاً للدول الجزرية الصغيرة النامية هناك، مثل جزر سليمان، وإلى ضرورة إيلاء بعض الاعتبار لتوسيع نطاق تغطية العمل تجنباً لترك أي بلد متخلفاً عن الركب.

٢١- ونظمت زيارات ميدانية لتقييم تنفيذ المشاريع المنفذة من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي) ومرفق البيئة العالمية، وكيانات الأمم المتحدة الأخرى في ساموا وموريشيوس. ومكنت الزيارة إلى بنما من جمع معلومات إضافية من مؤسسات المنظومة التي يقل وجودها أو ينعدم في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي وتقوم بتقديم الدعم إلى الجزر الصغيرة من هذا المركز التابع للأمم المتحدة. ويجري تناول النتائج المنبثقة عن البعثات والبحوث المكتبية في الفروع الواردة أدناه.

(٢٢) في منطقة المحيط الهادئ، يغطي المكتبان المتعددا الأقطار في ساموا وفيجي ١٤ من الدول والأقاليم، هي: بالاو، وتوفالو، وتوكيلاو، وتونغا، وجزر سليمان، وجزر كوك، وجزر مارشال، وساموا، وفانواتو، وفيجي، وكيريباس، وناورو، ونيوي، وولايات ميكرونيزيا الموحدة. وفي منطقة البحر الكاريبي، يغطي المكتبان المتعددا الأقطار في بربادوس وترينيداد وتوباغو ٢١ من الدول والأقاليم، هي: أروبا، وأنتيغوا وبربودا، وأنغويلا، وبربادوس، وبليز، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وجزر فرجن البريطانية، والجمهورية الدومينيكية، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسانت مارتن، وسورينام، وغرينادا، وغيانا، وكوبا، وكوراساو، ومونتسيرات، وهاييتي. وفي المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي، تغطي مكاتب المنسقين المقيمين سيشيل وموريشيوس.

(٢٣) في بنما، اجتمع الفريق مع رئيس الجامعة والأساتذة المسؤولين عن المشاريع الوطنية لنقل المجتمع الأصلي في كوماركا دي غونا يالا من الجزر الوطنية التي تأثرت بالفعل بتغير المناخ، وحدثت تآكل تدريجي في أراضي المجتمع. ويمكن تبادل الدروس المستفادة من هذا المشروع مع الدول الجزرية الصغيرة النامية كمثال على التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

وجود منظومة الأمم المتحدة و"توحيد الأداء": مواءمة الأولويات مع الخطط الاستراتيجية الوطنية للتنمية وأهداف التنمية المستدامة من خلال منظور مسار العمل المعجل

٢٢- ويتمثل التصور على المستوى الوطني في أن منظومة الأمم المتحدة تسهم في الأولويات الوطنية أساساً من خلال بعدين، على النحو التالي: (أ) تجلب مجموعة من الخبرات التقنية، التي تُنشر على الصعيد الوطني عن طريق أنشطة بناء القدرات؛ (ب) تضطلع بدور استشاري وداعم كوصلة بينية للوصول إلى الفرص الدولية للتمويل، من قبيل مرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ، وكذلك بوصفها وكالة منفذة.

٢٣- ووجود منظومة الأمم المتحدة آخذ في التحسن من حيث الاتساق الداخلي و"توحيد الأداء"، غير أنه ما زال هناك تصور لوجود تنافس بين الوكالات. وفي منطقة المحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي، وهما منطقتان أكثر تجانساً من منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي<sup>(٢٤)</sup>، يرى ممثلو الحكومات الوطنية والمنتديات الإقليمية أن هناك مجالاً للتحسن في توافم الأمم المتحدة مع الأولويات التي تحددها القيادات السياسية الإقليمية من خلال منتدى جزر المحيط الهادئ، والجماعة الكاريبية.

٢٤- وقد بدأت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ونظام المنسق المقيم، بناء على الدروس المستفادة من تجربة إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، في إجراء مشاورات لوضع أطر استراتيجية متعددة الأقطار جديدة في كل من منطقة المحيط الهادئ<sup>(٢٥)</sup> ومنطقة البحر الكاريبي<sup>(٢٦)</sup>. ويعمل المنسقون المقيمون مع المؤسسات الإقليمية والوطنية، والحكومات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة من المجتمع المدني لضمان أن تتماشى أطر الأمم المتحدة الاستراتيجية المتكاملة من أجل التنمية المستدامة للجزر الصغيرة في هاتين المنطقتين مع الأولويات التي يحددها قادة المنطقتين، مثل إطار التعاون الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ<sup>(٢٧)</sup> والخطة الاستراتيجية للجماعة الكاريبية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩.

٢٥- ونتيجة لهذه الجهود الإقليمية، سيجري إطلاق إطار الأمم المتحدة المتعدد الأقطار للمساعدة الإنمائية في منطقة البحر الكاريبي لمدة خمس سنوات من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١،

(٢٤) تشتت منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي أكبر من ذلك، واختصار اسمها [بالإنكليزية] قد عفا عليه الزمن، لأنه لم يعد هناك أي دول جزرية صغيرة نامية في منطقة البحر الأبيض المتوسط بعد إدماج قبرص ومالطة في الاتحاد الأوروبي.

(٢٥) تستجيب استراتيجية الأمم المتحدة للمحيط الهادئ للفترة (٢٠١٨-٢٠٢٢) للطلب الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بتحسين إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بغية خفض عبء العمل الواقع على الحكومات الوطنية والجهات صاحبة المصلحة الأخرى. وهي أيضاً تستجيب للطلب الوارد في قراري الجمعية العامة ٣١٨/٦٩ و ١/٧٠ بمواءمة الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة في منطقة المحيط الهادئ وتعزيز التعاون بين اللجان والمنظمات الإقليمية.

(٢٦) في حزيران/يونيه ٢٠١٦، أرسل مشروع إطار الأمم المتحدة المتعدد الأقطار للمساعدة الإنمائية في منطقة البحر الكاريبي للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ إلى ١٨ من بلدان منطقة البحر الكاريبي وبلدان وأقاليم ما وراء البحار الناطقة بالإنكليزية والهولندية للتشاور.

(٢٧) انظر [www.forumsec.org/resources/uploads/embeds/file/framework%20for%20pacific%20region%20alim\\_booklet.pdf](http://www.forumsec.org/resources/uploads/embeds/file/framework%20for%20pacific%20region%20alim_booklet.pdf)

ويستعاض به عن أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الوطنية لبربادوس ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي، وبليز، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وسورينام، وغيانا. ويقوم التعاون بين المكتب المتعدد الأقطار للمنسق المقيم والمكتب دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في ترينيداد وتوباغو بدور فعال في وضع وثيقة موحدة للتخطيط متفق عليها لتلك المنطقة دون الإقليمية. وقد انبثقت هذه الوثيقة عن مشاورات أجريت في ١٥ بلداً، استناداً إلى تقييم مشترك متعدد الأقطار، لتحديد الأولويات البارزة للمنطقة دون الإقليمية، بما يتماشى تماماً مع مسار العمل المعجل، وأهداف التنمية المستدامة والأولويات المحددة في الخطة الاستراتيجية للجماعة الكاريبية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩<sup>(٢٨)</sup>.

٢٦- وعلاوة على ذلك، في منطقة المحيط الهادئ، يضطلع المكتبان المتعددا الأقطار في ساموا وفيجي بإجراء مشاورات مع جميع الجزر التي يقومان بتغطيتها لإقرار استراتيجية للأمم المتحدة متفق عليها لمنطقة المحيط الهادئ (٢٠١٨-٢٠٢٢). وبدأ مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة في ساموا وفيجي المشاورات في أيار/مايو ٢٠١٦ مع جميع جزر المنطقة حتى يتسنى إقرار استراتيجية الأمم المتحدة لمنطقة المحيط الهادئ من قادة بلدان وأقاليم جزر المحيط الهادئ الـ ١٤ التي يغطيها المكتبان.

٢٧- وبينما ترحب هذه البلدان بتوافر هذه المجموعة من الخبرات وبوجود المكاتب المتعددة الأقطار، أفاد مسؤولون حكوميون من ساموا بأنه ينبغي الحفاظ على التواجد على الصعيد الوطني وزيادته في بعض الحالات، تجنباً لإغفال بعض الجزر الصغيرة<sup>(٢٩)</sup> بسبب موقعها النائي وحجمها. وقد سلط الموظفون الضوء على الوجود الذي لا يكاد يذكر في جزر شمال المحيط الهادئ، المعزولة بشكل خاص، وأشاروا إلى صعوبة تقديم الدعم إلى الجزر النائية في تلك المنطقة من مواقع بعيدة بسبب صعوبة الوصول إليها. وأوضحوا أن زيادة وجود منظومة الأمم المتحدة في هذه المنطقة ينسجم مع الهدف الشامل لخطة عام ٢٠٣٠ المتمثل في دعم جميع البلدان، مع إيلاء اهتمام خاص لأشد البلدان ضعفاً. وأفاد مسؤولون من مختلف المؤسسات داخل المنظومة بأن وجود موظف واحد على الأقل في المواقع النائية بإمكانه الاتصال مع بقية منظومة الأمم المتحدة قد يكون أكثر فعالية من حيث التكلفة من اضطلاع المنظمات المختلفة ببعثات طويلة ومكلفة إلى هذه المواقع النائية.

*أمثلة على الممارسات الجيدة لصناديق وبرامج الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة، والاتفاقيات البيئية*

٢٨- خلال البعثة التي اضطلع بها الفريق إلى ساموا، نظم مكتب المنسق المقيم زيارة ميدانية، أتاحت للفريق أن يراقب الأثر الإيجابي للمشاريع التي تدعمها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في شراكة وثيقة مع الجهات المحلية صاحبة المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني. وتجري المكاتب المتعددة الأقطار في منطقة المحيط الهادئ مشاورات مع كل من المنظمات الإقليمية والجهات الوطنية صاحبة المصلحة لضمان أن يتماشى عمل منظومة الأمم المتحدة مع الأولويات التي

(٢٨) انظر <http://caricom.org/about-caricom/what-we-do>.

(٢٩) تتعهد دياحة خطة عام ٢٠٣٠ بألا يخلف الركب أحداً وراءه.

تحددها بلدان المنطقة<sup>(٣٠)</sup>. وقد أدى برنامج عمالة الشباب المنبثق عن مبادرة "وحدة العمل في الأمم المتحدة"، الذي تقوده شعبة الشباب في وزارة شؤون المرأة والمجتمع والتنمية الاجتماعية في ساموا، بدعم من ست وكالات للأمم المتحدة (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومتطوعو الأمم المتحدة) إلى تعزيز قدرات الشباب من النساء والرجال، وإنقاذ الفنون التقليدية في ساموا، وإيجاد فرص جديدة للعمل اللائق في مركز ثقافة ساموا. وزار الفريق أيضاً قرية فالسئلا على الساحل الجنوبي الغربي لجزيرة أوبولو، حيث يتولى المجتمع المحلي، بتمويل من برنامج المنح الصغيرة التابع للبرنامج الإنمائي، المحافظة على البيئة ويستثمر في مبادرات السياحة البيئية. وهذه أمثلة على الممارسات الجيدة والشراكات، تمشياً مع الالتزامات الصادرة في عام ٢٠١٤ في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٩- وفي موريشيوس، زار الفريق سجن بوتي فرجي، حيث أمكنه أن يشاهد الأثر الإيجابي لبرنامج المنح الصغيرة لمرفق البيئة العالمية. وجمع مشروع الإدارة المستدامة للنفايات، وهو مبادرة لدائرة السجون في موريشيوس بالتعاون مع الرابطة الكينواتية، بين الأبعاد الاجتماعية الاقتصادية والبيئية، بما في ذلك إيلاء الاهتمام للقضايا الجنسانية والتركيز على إشراك الشباب والمشاركة. وتم تسييره من خلال البرنامج الإنمائي، وإدارته بالتعاون مع جامعة موريشيوس.

٣٠- وتؤكد نتائج الاستعراض أن الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة تعمل بالفعل في الاتجاه الصحيح. والدور الذي يؤديه البرنامج الإنمائي هو دور محوري، بوصفه أكبر الفاعلين في الميدان وبفضل دوره الرئيسي في صميم نظام المنسقين المقيمين، بالتنسيق الوثيق مع الوكالات الأخرى التي لها وجود في الميدان، مثل اليونسكو، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان، من بين منظمات أخرى<sup>(٣١)</sup>.

٣١- ويتواصل البرنامج الإنمائي مع الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال السياسات ويقدم لها الدعم البرنامجي. ويشمل تواصل البرنامج الإنمائي مع الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال السياسات ما يلي: (أ) تقديم الدعم لها من أجل إدماج أهداف التنمية المستدامة في أطر التخطيط الإنمائي الوطني؛ (ب) بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية لأغراض الإبلاغ الوطني فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، وغير ذلك من الالتزامات العالمية؛ (ج) وضع الأولويات والإجراءات من أجل تسريع التقدم بالنسبة لجميع أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك التشارك مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، حسب الاقتضاء. وأفاد البرنامج الإنمائي عن

(٣٠) انظر، على سبيل المثال، في إطار جولة إتمام جميع المشاورات الوطنية بشأن الاستراتيجية الجديدة للأمم المتحدة في منطقة المحيط الهادئ، المشاورات الأخيرة التي عقدت في نيوي، وهي متاحة من الموقع:

[www.ws.undp.org/content/samoa/en/home/presscenter/articles/2016/10/10/niue-national-](http://www.ws.undp.org/content/samoa/en/home/presscenter/articles/2016/10/10/niue-national-consultations-develop-new-un-pacific-strategy.html)

[consultations-develop-new-un-pacific-strategy.html](http://www.ws.undp.org/content/samoa/en/home/presscenter/articles/2016/10/17/cook-islands-national-consultations-with-un-agencies-.html) وفي جزر كوك، وهي متاحة من الموقع:

[www.ws.undp.org/content/samoa/en/home/presscenter/articles/2016/10/17/cook-islands-national-](http://www.ws.undp.org/content/samoa/en/home/presscenter/articles/2016/10/17/cook-islands-national-consultations-with-un-agencies-.html)

[consultations-with-un-agencies-.html](http://www.ws.undp.org/content/samoa/en/home/presscenter/articles/2016/10/17/cook-islands-national-consultations-with-un-agencies-.html)

(٣١) أنشأت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية منبراً إلكترونياً لتسجيل أنشطة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة حسب المجالات ذات الأولوية لمسار العمل المعجل، تبين فيه الوكالات الرائدة لكل نشاط من الأنشطة، انظر

[www.sids2014.org/samoapathway](http://www.sids2014.org/samoapathway)

حافظته الكبيرة المتعددة القطاعات من أنشطة الدعم للدول الجزرية الصغيرة النامية، التي يتسع نطاقها لتشمل تقريباً جميع الجزر في المناطق الثلاث. وفي عام ٢٠١٥، كان الدعم المقدم من البرنامج للدول الجزرية الصغيرة النامية يتألف من ٢٨ من المجالات المواضيعية المختلفة المرتبطة بخبطته الاستراتيجية وبمسار العمل المعجل، وبلغت قيمته ٢٣٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وتشمل المجالات المواضيعية معظم المجالات ذات الأولوية المحددة في مسار العمل المعجل وأهداف التنمية المستدامة. ومعظم المشاريع مصنفة في مجموعات لتغطي عدة دول جزرية صغيرة نامية بحيث يمكن للدول ذات الصلة أن تتبادل الخبرات وتعالج الاستراتيجيات دون الإقليمية للتغلب على التحديات والمعوقات المشتركة.

٣٢- ويعمل البرنامج الإنمائي في شراكة مع المنظمات الإقليمية في مناطق الدول الجزرية، مثل الجماعة الكاريبية ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي في منطقة البحر الكاريبي، ومع منتدى جزر المحيط الهادئ، وأمانة برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ وأمانة جماعة المحيط الهادئ ومن خلال آلية تنسيق مجلس المنظمات الإقليمية لدول المحيط الهادئ في منطقة المحيط الهادئ<sup>(٣٢)</sup>. أما في منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي، التي ليس لها منتدى إقليمي محدد بسبب تشتتها الجغرافي، فيحتفظ البرنامج بحوار نشط مع لجنة المحيط الهندي. وفي موريشيوس، يعمل البرنامج الإنمائي في شراكة مع جامعة موريشيوس في خطة مارشال لمكافحة الفقر والاستبعاد الاجتماعي في موريشيوس ورودريغز<sup>(٣٣)</sup>.

٣٣- ويعتمد البرنامج الإنمائي نهجاً فعالاً لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بعمليات عالمية مثل تغير المناخ، وتمويل التنمية، والطاقة المستدامة، والحد من مخاطر الكوارث. وهو إحدى الوكالات المنفذة الرئيسية لهذه المجالات والوكالة المعتمدة لمرفق البيئة العالمية، وصندوق التكيف<sup>(٣٤)</sup> والصندوق الأخضر للمناخ. وحافطة البرنامج المتعددة السنوات لشؤون البيئة وتغير المناخ قيد التنفيذ في الدول الجزرية الصغيرة النامية قيمتها ٣٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، في العامين ٢٠١٥ و ٢٠١٦، دعم البرنامج هذه الدول في الحصول على تمويل بيئي للتنمية المستدامة بقيمة ١٤٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. ودعم البرنامج، على وجه الخصوص، حكومتي توفالو وملديف في تصميم مشاريع التكيف مع تغير المناخ والحصول على ٦٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من الصندوق الأخضر للمناخ من أجل دعم المجتمعات الساحلية الضعيفة في إدارة نقص المياه الناجم عن تغير المناخ في ملديف والحد من تأثير حركة الأمواج المتزايدة الشدة على الهياكل الأساسية الرئيسية نتيجة لارتفاع مستوى سطح البحر وكثافة الظواهر الجوية البالغة الشدة الناجمين عن تغير المناخ في توفالو. وترمي أنشطة البرنامج إلى تبني الركائز الثلاث للتنمية المستدامة - الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية - وإيلاء اهتمام خاص لإدماج النساء والشباب، وهما أضعف الفئات السكانية في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

(٣٢) دعت الجمعية العامة إلى هذا النوع من التعاون في قرارها ٦٩/٣١٨، الذي تحث فيه الأمم المتحدة العمل عن كثب مع قادة منطقة المحيط الهادئ.

(٣٣) اعتمدت الخطة في آذار/مارس ٢٠١٦. انظر <http://www.govmu.org/English/News/Pages/Fight-against-poverty-Marshall-Plan-being-finalised-by-UNDP-Experts%E2%80%99-Team.aspx>

(٣٤) انظر [www.adaptation-fund.org](http://www.adaptation-fund.org)

٣٤- أما صندوق الأمم المتحدة للسكان، بوصفه وكالة الأمم المتحدة ذات الولاية الشاملة المستمدة من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فتمثله المكاتب دون الإقليمية والقطرية في مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية. ففي منطقة البحر الكاريبي، يقع المكتب دون الإقليمي في جامايكا ويغطي ٢٢ من الأقاليم والبلدان، بدعم من خمسة مكاتب للاتصال. وفي منطقة المحيط الهادئ، يقع المكتب دون الإقليمي في فيجي ويخدم ١٤ بلداً. وفي منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي، يتألف وجود الصندوق من الممثلين القطريين المسؤولين عن فرادى البلدان والمكاتب المشتركة مع وكالات الأمم المتحدة مثل البرنامج الإنمائي واليونيسيف. وتقدم مساهمة الصندوق في أطر الأمم المتحدة الإقليمية القطرية والمتعددة الأقطار للتنمية المستدامة بصورة مجمعة على مستوى المنظمات، مع الاستعانة بآراء مكاتب الاتصال، ويجري إدماجها في استراتيجية منظومة الأمم المتحدة. وفي سبيل تعميم الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، والمساواة بين الجنسين، والاستثمار في الشباب وتمكين النساء والفتيات، يعمل الصندوق في شراكة قوية مع الحكومات المعنية، والمجتمع المدني، والمنظمات الإقليمية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة من غير منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك ممثلو الجهات المانحة والقطاع الخاص في منطقة البحر الكاريبي ومنطقة المحيط الهادئ ومنطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي. وبالإضافة إلى الخطط الإقليمية المتعددة الأقطار، يشارك الصندوق أيضاً في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على الصعيد الوطني، أو في برامج العمل الأخرى بالنسبة لبلدان مثل موريشيوس، ليست من بلدان إطار عمل الأمم المتحدة، ولكن لديها بالفعل خطط وطنية تضعها منظومة الأمم المتحدة وتدعمها المنظمات.

٣٥- ولليونيسيف برامج قطرية في ٣٤ من الدول الجزرية الصغيرة النامية، منها البرنامج القطري لبلدان جزر المحيط الهادئ الذي يغطي ١٤ من الدول الجزرية الصغيرة النامية وتبلغ ميزانيته ٧١ ٨٢٥ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة<sup>(٣٥)</sup>، والبرنامج المتعدد الأقطار لمنطقة شرق البحر الكاريبي الذي يغطي ٨ من الدول الجزرية الصغيرة النامية وتبلغ ميزانيته ٣١ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة<sup>(٣٦)</sup> وغيرهما من البرامج القطرية المستقلة، كالبرنامج القطريين لكابو فيردي وملديف.

٣٦- وتدعو اليونيسيف إلى حماية حقوق الطفل في الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما في مجالات الصحة، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، والتغذية، وحماية الطفل، والإدماج الاجتماعي، من خلال تهيئة بيئة مؤاتية وملائمة للأطفال وموفرة للحماية، والحد من مواطن الضعف لدى الفتيات والفتيان وأسرههم إزاء المخاطر الاجتماعية والبيئية والاقتصادية وتعزيز مشاركتهم. ومن الأمثلة على عمل المنظمة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، في جملة أمور أخرى، ما يلي: (أ) جمع البيانات المصنفة الوطنية عن الفتيات والفتيان؛ (ب) دعم البرامج والسياسات الوطنية المتعلقة بالطفل؛ (ج) امتثال الدول

(٣٥) انظر [www.unicef.org/about/execboard/files/Pacific\\_Island\\_Countries-2013-2017-final\\_approved-English-14Sept2012.pdf](http://www.unicef.org/about/execboard/files/Pacific_Island_Countries-2013-2017-final_approved-English-14Sept2012.pdf)

(٣٦) انظر [www.unicef.org/about/execboard/files/Eastern\\_Caribbean\\_multicountry\\_2012-2016\\_20\\_Oct\\_2012.pdf](http://www.unicef.org/about/execboard/files/Eastern_Caribbean_multicountry_2012-2016_20_Oct_2012.pdf)

لتقديم التقارير إلى لجنة حقوق الطفل والإجراءات التي تتخذها الدول استجابة لملاحظات اللجنة وتوصياتها؛ (د) تخصيص اعتمادات في الميزانيات الوطنية لضمان تغطية الأطفال المستبعدين والمحرومين؛ (هـ) سياسات ونظم الحماية الاجتماعية المتسمة بالإنصاف والكفاءة والمراعية للأطفال والاعتبارات الجنسانية.

٣٧- وبالنظر إلى وجود مكاتب اليونسيف الميدانية الواسع النطاق في الدول الجزرية الصغيرة النامية، تعمل المنظمة في شراكة مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى ذات الوجود المحدود بتقديم الدعم لها في إنجاز عملها، كما في حال قيامها ببعثات مخصصة. وكذلك تتضافر اليونسيف في العمل مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومن ثم تربطان بين ولايتهما لتحسين أوضاع الأطفال من خلال تقديم الدعم للمرأة. وتعمل اليونسيف أيضاً في شراكات وثيقة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية بشأن مسائل محددة، مثل حالة الطوارئ المتعلقة بفيروس زيكا في منطقة البحر الكاريبي.

٣٨- ومنذ اعتماد استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في ٢٠٠٥، أدرجت اليونسكو في خطة عملها أهدافاً محددة متصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وأنشأت هيئات مخصصة لمتابعة تنفيذ الولايات المتعلقة بتلك الدول<sup>(٣٧)</sup>. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، وضعت خطة عمل اليونسكو للدول الجزرية الصغيرة النامية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١ في صيغتها النهائية بعد مشاور وثيق مع تلك الدول<sup>(٣٨)</sup>. وهي تتضمن خطة للتنفيذ في إطار الميزانية البرنامجية المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ واستراتيجية لحشد الموارد من أجل معالجة الفجوة القائمة بين الموارد الأساسية والموارد اللازمة للتنفيذ الكامل لخطة العمل.

٣٩- وبالتركيز على المجالات الخمسة ذات الأولوية ضمن ولاية المنظمة في مجال التعليم، والعلوم الطبيعية وعلوم المحيطات، والعلوم الاجتماعية، والثقافة، والاتصالات والمعلومات، تقترح خطة العمل مجموعة من الأهداف وإجراءات المتابعة للتصدي لأوجه الضعف والتحديات الفريدة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك تغير المناخ، مع مراعاة نتائج المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (الاتفاقية الإطارية)، فضلاً عن الأهداف والغايات المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وخطة العمل المقترحة، التي تمثل مشاركة اليونسكو في تنفيذ مسار العمل المعجل، تتطلب مشاركة متكاملة ومشتركة بين القطاعات في جميع المجالات البرنامجية لليونسكو، فضلاً عن حشد طائفة واسعة من الشركاء وأصحاب المصلحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأخرى على نطاق العالم، بطرق منها التعاون المشترك بين المؤسسات والمشاركين بين الوكالات. ويمكن تشاطر هذه الممارسات الجيدة كنموذج يُحتذى على نطاق المنظومة. وعلاوة على ذلك، قام معهد التعليم في مجال المياه التابع لليونسكو والمعهد الدولي لهندسة البنى الأساسية وهندسة الهيدرولية

(٣٧) انظر [www.unesco.org/new/en/natural-sciences/priority-areas/sids/about-unesco-and-sids/unesco-sids-platform/](http://www.unesco.org/new/en/natural-sciences/priority-areas/sids/about-unesco-and-sids/unesco-sids-platform/)

(٣٨) انظر الوثيقة 199 EX/5.INF.Rev، وهي متاحة في الموقع: <http://unesdoc.unesco.org/images/0024/002439/243993e.pdf>، ومقرر المجلس التنفيذي لليونسكو 199 EX/Decision/5، المتاح في الموقع: <http://unesdoc.unesco.org/images/0024/002446/244639e.pdf>.

والبيئية بإنشاء برنامج خاص للزمالات لمواطني الدول الجزرية الصغيرة النامية لتعزيز قدراتها في مجال إدارة المياه والصرف الصحي<sup>(٣٩)</sup>.

٤٠ - ويؤدي مكتب اليونسكو في ساموا عمله بالتعاون الوثيق مع سائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تحت مظلة "توحيد الأداء". وقيد الإعداد وثيقة جديدة لبرامج إقليمية لليونسكو، تحدد استراتيجية الفترة ٢٠١٦-٢٠٢١. وهي تولي أولوية للتعاون المشترك بين الوكالات وتحسين الشراكات، في مجالات منها تغيير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث، وتتواءم مع أهداف التنمية المستدامة، ومسار العمل المعجل، والخطة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ، وخطة عمل اليونسكو للدول الجزرية الصغيرة النامية، وغير ذلك من أطر العمل والأهداف ذات الصلة. ويولى اهتمام خاص فيها لتعميم مراعاة البعد الجنساني في إنجاز العمل في هذه المنطقة، الذي يغطي ١٤ من الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويجرى تنفيذ برامج مشتركة مع منظمة الأغذية والزراعة بشأن التثقيف من أجل تحسين التغذية، ومع السلطات المحلية بشأن برنامج عمالة الشباب بالتعاون مع حكومة ساموا وغيرها من أصحاب المصلحة المحليين. ويجري أيضاً تناول التعاون مع اليونسيف بشأن قضايا التعليم. وقد أبلغ الفريق أن العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية لم تنضم بعد كأطراف إلى اتفاقية اليونسكو بشأن حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه التي اعتمدت في ٢٠٠١، واقترح عليها أن تنظر في أن تصبح أطرافاً فيها<sup>(٤٠)</sup>. ومن شأن التصديق على تلك الاتفاقية أن يفتح أمام تلك الدول سبل الحصول على المزيد من دعم اليونسكو لتحسين حمايتها من استنفاد كنوزها المغمورة بالمياه.

٤١ - وفيما يتعلق بالوجود القطري لمنظمة الصحة العالمية، يوجد للمنظمة ١٨ مكتباً في الدول الجزرية الصغيرة النامية موزعة بالتساوي على مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية الثلاث. وتقدم المنظمة التعاون التقني إلى وزارات الصحة وشركائها في مجال الصحة، من خلال القيام بطائفة واسعة من الأنشطة بدءاً من الرعاية الصحية الأولية إلى تقييمات سلامة الهياكل الأساسية للمستشفيات والمجالات الصحية من قبيل الصحة الجنسية والإنجابية، والتغذية، والإعاقة، والتأهيل والعنف والإصابات، والأمراض غير المعدية، وهي الأسباب الرئيسية للاعتلال والوفيات في الدول الجزرية الصغيرة النامية، لا سيما في منطقة المحيط الهادئ. وخلال زيارة الفريق إلى فيجي، أُبلغ بأهمية معالجة الأثر الاجتماعي للأمراض غير المعدية، نظراً لارتفاع مستوى العجز في صفوف السكان نتيجة حالات البتر الناجمة عن الأمراض غير السارية. وفي منطقة المحيط الهادئ، قدمت المنظمة الدعم للبلدان الجزرية في المحيط الهادئ، بالتعاون مع لجنة جنوب المحيط الهادئ والشركاء الآخرين، في وضع وتنفيذ خطة للتصدي لفيروس زيكا. والمنظمة هي أيضاً إحدى الوكالات الرائدة في منطقة المحيط الهادئ في مجال مواجهة الكوارث ومواجهة تفشي الأمراض، المشاركة في مساعدة البلدان على التصدي للخطر الذي يشكله فيروس الإيبولا وحمى الضنك وحمى شيكونغونيا وغيرها من التهديدات الناشئة.

٤٢ - وعلى مستوى التخطيط، تضع منظمة الصحة العالمية استراتيجيات للتعاون القطري، تتضمن رؤية متوسطة الأجل للتعاون التقني للمنظمة مع دولة عضو معينة، وتدعم الخطط الصحية الوطنية لتلك الدولة. وهي تكون أيضاً بمثابة أساس لمواءمة تعاون المنظمة مع هيئات

(٣٩) انظر [www.unesco-ihc.org/sids-fellowships](http://www.unesco-ihc.org/sids-fellowships).

(٤٠) انظر [www.unesco.org/new/en/culture/themes/underwater-cultural-heritage/2001-convention](http://www.unesco.org/new/en/culture/themes/underwater-cultural-heritage/2001-convention).

الأمم المتحدة الأخرى وغيرها من الشركاء في التنمية على الصعيد القطري. وهناك حالياً استراتيجيات للتعاون القطري في نحو ٢٢ من الدول الجزرية الصغيرة النامية واستراتيجية واحدة للتعاون المتعدد الأقطار في منطقة المحيط الهادئ واستراتيجيتان للتعاون القطري تغطيان الأقاليم<sup>(٤١)</sup>.

٤٣ - وقد شاركت المنظمة على نطاق واسع في تقديم الدعم إلى فيجي، بالتعاون الوثيق مع الشركاء في المجال الإنساني ووزارة الصحة في فيجي، لمواجهة الإعصار المداري وينستون في شباط/فبراير ٢٠١٦. ويستضيف مكتبها في فيجي شعبة الدعم التقني في منطقة المحيط الهادئ، التي أنشئت لتعزيز الروابط والدعم المقدم من المنظمة إلى ٢١ من بلدان وأقاليم جزر المحيط الهادئ.

٤٤ - ويتناول برنامج الأمم المتحدة المشترك بين منظمات الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز (البرنامج المشترك) مسألة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ليس فقط من المنظور الصحي، وإنما بسبب آثارها الاجتماعية خاصة. ويعمل البرنامج لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال فريقه للدعم دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي ومقره في جامايكا، ومنطقة المحيط الهادئ من فيجي. وبالنظر إلى الطابع المتعدد القطاعات لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإن البرنامج يساهم في تعزيز المؤسسات الوطنية والإقليمية في المجالات المواضيعية الرئيسية للعلم والتكنولوجيا والثقافة والدعم الإداري الوطني من أجل التصدي بشكل أفضل للتحديات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويجري إيلاء الأولوية للدول الجزرية الصغيرة النامية ذات المعدل المرتفع لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية، من خلال البرامج التي تستهدف السكان الأكثر ضعفاً المعرضين لمخاطر أكبر. ويجري أيضاً تناول الصلات بالمسائل الأخرى المتصلة بالصحة والتنمية، مثل الأمراض غير المعدية، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية. وكذلك يولي البرنامج المشترك عناية خاصة للمسائل المتصلة بالمرأة والشباب والمهاجرين.

٤٥ - وأفاد برنامج الأغذية العالمي، الذي يوفر أساساً المساعدة الغذائية لصالح فئات السكان الأكثر ضعفاً، عن المساهمات في مجالات أخرى مرتبطة بالوسائل الضرورية لضمان تنفيذ ولايته الأساسية، مثل الاتصالات السلوكية واللاسلكية في حالات الطوارئ، ونظم رصد أسعار الأغذية، وتعزيز التأهب والقدرة على الصمود لحالات الطوارئ، والتعامل مع الجفاف في تلك الحالات.

٤٦ - وكان البرنامج طرفاً فاعلاً رئيسياً في تقديم المساعدة الغذائية الطارئة إلى ضحايا إعصار بام في منطقة المحيط الهادئ في ٢٠١٥ وضحايا إعصار وينستون في فيجي في ٢٠١٦. وقد أضفى الطابع الرسمي على شراكته مع الوزارات المعنية في فيجي بغية تحسين التنسيق مع السلطات الوطنية في توفير المساعدة الغذائية الخاصة.

٤٧ - وتساعد منظمة الأغذية والزراعة بلدانها الأعضاء في تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي وفي الزراعة المستدامة والتنمية الريفية إلى جانب تعزيز استخدام الموارد الطبيعية وخدمات النظام الإيكولوجي وحفظها وإدارتها بشكل مستدام. وتدعم المنظمة الدول الجزرية الصغيرة النامية من

(٤١) انظر [www.who.int/country-cooperation/what-who-does/strategies-and-briefs/en/](http://www.who.int/country-cooperation/what-who-does/strategies-and-briefs/en/)

خلال إسداء المشورة في مجال السياسات، والتحليل، والمساعدة التقنية في الزراعة ومصائد الأسماك والحراجه وإدارة الموارد الطبيعية، في محاولة لدعم سبل العيش القادر على الصمود وتعزيز الأمن الغذائي. وفي هذا الصدد، وفي أعقاب استعراض أجري في عام ٢٠٠٤ للتحديات والمسائل الناشئة في مجالات الزراعة والحراجه ومصائد الأسماك في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وضعت المنظمة مبادرة النمو الأزرق لهذه الدول<sup>(٤٢)</sup>، وورقة سياسة عامة بشأن الأمن الغذائي والتغذية فيها<sup>(٤٣)</sup>. وتعمل المنظمة أيضاً عن كثب مع جزر المحيط الهادئ، مثل جزر سليمان وفانواتو، على التصدي للروابط بين أمن الغذاء والأمراض غير السارية، وهي من دواعي القلق الكبيرة للغاية لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية<sup>(٤٤)</sup>.

٤٨ - ويوفر الإطار الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة منهاجاً شاملاً لتبسيط المبادرات التي تسهم في أولويات الدول الجزرية تمثيلاً مع مسار العمل المعجل. وعملاً على بناء القدرة على تحمل الأخطار الطبيعية والكوارث الناجمة عن ذلك في منطقة البحر الكاريبي ومنطقة المحيط الهادئ، أطلقت المنظمة مبادرة أفريقية متعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، ومشاريع لتعزيز التأهب والقدرة على الصمود للكوارث الطبيعية في المجتمعات المشتغلة بالزراعة وصيد الأسماك عن طريق دعم تطوير خطط الحد من مخاطر الكوارث الزراعية وتطبيق أفضل الممارسات والتكنولوجيات الخاصة بالموقع للحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ. ويشمل برنامج عمل المنظمة وميزانيتها للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ زيادة قدرها ٦,١ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، تغطي من خلال التبرعات، وتوجه لبرنامج التعاون التقني خصيصاً لدعم جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية الرامية إلى التكيف مع تغير المناخ.

٤٩ - وتعاون منظمة الأغذية والزراعة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي على الوفاء بالفقرة ٦١ من مسار العمل المعجل، التي يُطلب فيها إلى المنظمة تيسير وضع برنامج عمل الدول الجزرية الصغيرة النامية للتصدي لتحديات الأمن الغذائي والتغذية. وعقب الاجتماع الرفيع المستوى الذي شاركت في تنظيمه في ميلانو في الفترة من ١٤ إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومكتب الممثل السامي ومنظمة الأغذية والزراعة، تحت رعاية حكومة إيطاليا، وضعت المنظمة خريطة طريق للاضطلاع بعملية تشاورية لوضع برنامج العمل من خلال إشراك الحكومات والخبراء التقنيين في الدول الجزرية الصغيرة النامية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة والآليات والترتيبات القائمة مسبقاً على الأصعدة الوطني والإقليمي والأقليمي. ونظمت الاجتماعات التشاورية للدول الجزرية الصغيرة النامية في مناطق البحر الكاريبي والمحيط الهادئ والمحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٦ وجرى تنظيم اجتماع أقليمي في فيجي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ لتوحيد أولويات برنامج العمل العالمي.

(٤٢) انظر [www.fao.org/3/a-i3958e.pdf](http://www.fao.org/3/a-i3958e.pdf).

(٤٣) انظر <https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/2231Food%20Security%20and%20Nutrition%20in%20SIDS.pdf>.

(٤٤) انظر إعلان ميلانو بشأن تعزيز الأمن الغذائي والتكيف مع تغير المناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية وهو متاح في الموقع [www.italyun.esteri.it/rappresentanza\\_onu/en/comunicazione/archivio-news/2015/10/2015-10-19-milan-sids.html](http://www.italyun.esteri.it/rappresentanza_onu/en/comunicazione/archivio-news/2015/10/2015-10-19-milan-sids.html).

٥٠ - وتشملحافظة أنشطة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) عدداً من المشاريع التي تفيد الدول الجزرية الصغيرة النامية، وبصفة رئيسية من خلال بناء القدرات والدعم المؤسسي. وتقدم اليونيدو الدعم المؤسسي إلى مبادرة الطاقة المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وعلى المستوى الإقليمي للجماعة الكاريبية، ولجنة جنوب المحيط الهادئ والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من خلال إنشاء شبكة من المراكز الإقليمية للطاقة المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في أفريقيا والمحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهندي. وتقوم اليونيدو، بالتعاون مع حكومات بربادوس، والجمهورية الدومينيكية، وغينيا - بيساو، وكابو فيردي، بتنفيذ عدة مشاريع يمولها مرفق البيئة العالمية بشأن تعزيز استثمارات وأسواق الطاقة المتجددة.

٥١ - ويقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الدعم للدول الجزرية الصغيرة النامية في مواصلة تعزيز تصدي أجهزة العدالة الجنائية فيها للفساد والإرهاب عن طريق تيسير التصديق على الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة بالفساد والإرهاب وتنفيذها، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتوفير المساعدة التشريعية لغرض استعراض التشريعات المحلية لمكافحة الإرهاب وصياغتها، وبناء القدرات الوطنية في مجال العدالة الجنائية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وتعزيز التشريعات والسياسات والأطر المؤسسية والقدرات الوطنية لمكافحة الفساد. وأنشأ المكتب شراكة متعددة السنوات ناجحة مع أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ. ونتيجة لهذا التعاون ولعمل المكتب قامت عدة بلدان في منتدى جزر المحيط الهادئ بوضع وسن تشريعات جديدة لمكافحة الإرهاب، أو تعديل تشريعات قائمة.

٥٢ - وعلاوة على ذلك، ما فتئ المكتب، منذ عام ٢٠١٥، يقدم المساعدة لأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ في إجراء استعراض وتنقيح شاملين لتشريعاتها النموذجية المتصلة بالإرهاب لجعل أحكامها متفقة مع المتطلبات والمعايير الدولية، مثل أحكام قرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤). وكمثال آخر على الممارسة الجيدة في دعم السياسات الوطنية للدول الجزرية الصغيرة النامية، أعد المكتب مشروعاً للمساعدة التقنية الإقليمية متوائماً مع استراتيجية الجريمة والأمن في الجماعة الكاريبية لمكافحة الجريمة المنظمة، والفساد، والاتجار غير المشروع، والإرهاب. وفي عام ٢٠١٦، أنشئ الوجود القطري عن طريق مكتب صغير في بربادوس<sup>(٤٥)</sup>.

٥٣ - وبالإضافة إلى ذلك، يقدم المكتب المساعدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في مكافحة غسل الأموال والاتجار غير المشروع، وكذلك في الحد من الطلب على المخدرات. وفي موريشيوس، تعمل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة معاً رغم عدم وجود إطار عمل قائم من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وفي هذا السياق، يعمل المكتب مع برنامج الأمم المتحدة المشترك، والبرنامج الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية على تنفيذ برنامج مشترك للحد من تعاطي مواد الإدمان، وهو عنصر هام في خطة التصدي للأمراض غير المعدية.

٥٤ - وبالنظر إلى أن العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، على مدى السنوات القليلة الماضية، قد أوضحت أنها تشعر بقلق بالغ إزاء العواقب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الطويلة الأمد لارتفاع معدلات البطالة والعمالة الناقصة بين الشباب، فإن منظمة العمل الدولية

(٤٥) انظر [www.unodc.org/ropan/en/unodc-regional-programme-2014-2016-in-support-of-the-caricom-crime-and-security-strategy.html](http://www.unodc.org/ropan/en/unodc-regional-programme-2014-2016-in-support-of-the-caricom-crime-and-security-strategy.html)

تعكس هذه الشواغل في البرامج القطرية للعمل الكريم المنبثقة عن الحوار المكثف الذي تجرته مع الحكومات الوطنية والنقابات العمالية ورابطات أرباب العمل. وتكفل المنظمة تجلبي هذه الأولويات في أطر عمل المساعدة الإنمائية، أو الخطط المماثلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة على الأصعدة الإقليمية ودون الإقليمية والقطري. ويسر هيكل الحكومة الثلاثي لمنظمة العمل الدولية تنفيذ مشاريع بناء القدرات في الدول الجزرية من خلال شراكات تضم المنظمات العمالية والقطاع الخاص والسلطات المحلية. والمسائل التي يجري تناولها هي: (أ) إصلاح قوانين العمل الوطنية بما يتوافق مع معايير العمل الدولية؛ (ب) السياسات والبرامج المتعلقة بحجرة العمالة؛ (ج) التوسع في الحد الأدنى للتغطية بالحماية الاجتماعية.

٥٥- ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وجود في مناطق الدول الجزرية، وهو يقدم المساعدة التقنية بشأن قضايا تطوير الهياكل الأساسية وإدارتها، والمسائل المتعلقة بالمشتريات، والحلول الخاصة بالمياه، وتشبيد الجسور، والمستشفيات، والطرق والمرافق اللوجستية. ويعمل المكتب بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى على أساس مخصص. فهو يعمل، على سبيل المثال، في شراكة مع البرنامج الإنمائي بشأن المسائل المتصلة بالعمالة وإدارة الدخل للشباب، وفي مشاريع إصلاح الهياكل الأساسية للسجون. وفي سياق مشاريع إعادة الإعمار، كما هو الحال في هايتي، يحشد البرنامج الإنمائي الموارد ويدعم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تنفيذ المشروع. ويقدم المكتب أيضاً الدعم لمنظمات الأمم المتحدة الأخرى في المشاركة في عمليات الشراء. ويعمل مع صندوق الأمم المتحدة للسكان على تحسين العمليات في المستشفيات. والمكتب مدرج في أطر عمل المساعدة الإنمائية، وفي إطار ولايته يتولى تطوير إدارة المشاريع بالنيابة عن الجهات الأخرى، وتزويد مؤسسات المنظومة بالآليات التنفيذية لتيسير أنشطتها في الميدان.

٥٦- وينفذ مركز التجارة الدولية المشاريع في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المناطق الثلاث، مع التركيز بوجه خاص على تمكين المرأة من خلال الشراكات مع القطاع الخاص وأصحاب المصلحة المحليين. وقد وقع اتفاقاً مع أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ خلال المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد في ساموا، يحدد فيه إطاراً للتعاون في سبيل تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة من خلال زيادة القدرة التنافسية والصادرات. وفي بابوا غينيا الجديدة، يدعم المركز القطاع الحرفي لزيادة الفرص المتاحة في السوق الحرفية تقليدية، يطلق عليها "بيلوم"، تصنع بأساليب فريدة في جدل الخيوط ونسجها يدوياً، بهدف زيادة دخول النساء وتمكينهن الاقتصادي بصفة عامة. وفي عام ٢٠١٥، عمل مع التعاونيات المنتجة للبيلوم من جميع أنحاء البلد على إنشاء رابطة لتصدير حقائب البيلوم والترويج لها، في شراكة مع مؤسسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي أنشأتها الحكومة. وفي فانواتو، يقدم مركز التجارة الدولية الدعم لإنشاء أول رابطة للنساء المصدّرات بوصفها آلية لضم المشتغلات بالحرف اليدوية وغيرهن من النساء المشتغلات بالأعمال الحرة الموزعات على عدة جزر في اتحاد وتعزيز معايير الجودة وتزويد هؤلاء النساء بإرشادات فيما يتعلق بمنتجات جديدة للمبيعات الدولية. وفي هذه الأثناء، ستدعم الرابطة كذلك المشاريع السياحية الأخرى التي تملكها نساء. وبحلول أواخر ٢٠١٥، كان المركز قد يسّر بالفعل تصدير شحنة من مصنوعات الحرف اليدوية من مقاطعة سانما إلى كوينزلاند، في أستراليا.

٥٧- وفي إطار المشاريع التي يمولها الاتحاد الأوروبي، يساعد مركز التجارة الدولية على زيادة دخول المجتمعات المحلية والمؤسسات الفقيرة في فيجي بتحسين خدمات الدعم الرئيسية في قطاعي زراعة المحاصيل والثروة الحيوانية. وفي هذه المشاريع، يطبق المركز نهجه في التنمية القائم على سلسلة القيمة التي يحررها السوق، وهو نهج يستند إلى بناء منابر متسمة بالكفاءة والشمول لتحالفات من أجل العمل مع مشترين منصفين على الصعيد الدولي، ومصنّعين - مصدّرين وطنيين، ومجموعات من المزارعين، وخدمات دعم المزارع والتجارة والبحوث وتنمية الأعمال التجارية، وواضعي السياسات، والوكالات الإنمائية الحكومية والدولية. وقد أدى إشراك هذا المزيج من الجهات صاحبة المصلحة إلى أفكار مبتكرة وعملية لتحسين نوعية الامتثال لمتطلبات السوق وتطوير منتجات جديدة ذات لون خاص تستهدف المنافذ السوقية الجذابة للمنتجين ذوي حجم الإنتاج المنخفض مثل معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٥٨- وفي منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي، يضطلع مركز التجارة الدولية بتنفيذ مشروع في جزر القمر منذ ٢٠١٤ في شراكة مع البرنامج الإنمائي وحكومة جزر القمر. ويهدف هذا المشروع، الذي يموله الإطار المتكامل المعزز، إلى تحسين القدرة التنافسية لقطاعات التصدير التقليدية الثلاثة - الفانيليا، والقرنفل، وزهر الأيلنغ - من أجل تعزيز الصادرات. ويهدف المشروع إلى تعزيز القدرات المؤسسية والتقنية للمنتجين والمصدرين على القيام بدور أكثر نشاطاً في الاستغلال التجاري لمنتجاتهم في الأسواق الدولية والاستفادة بشكل أفضل من مزايا التجارة الدولية.

٥٩- ونجحت شراكة المركز مع الاتحاد الأوروبي والمعهد الكاربي للبحوث والتنمية الزراعية في بليز، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، والجمهورية الدومينيكية، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت لوسيا، وسورينام، وغيانا في وضع خرائط طريق لتنمية قطاع جوز الهند. وسوف يساهم مشروع تنمية صناعة جوز الهند من أجل منطقة البحر الكاربي في تحسين الدخل وفرص العمل، والأمن الغذائي، وإدارة الكوارث، والقدرة التنافسية للمنتجين في منطقة البحر الكاربي. وفي موريشيوس، يقوم المركز بتنفيذ مشاريع لتيسير التجارة في شراكة مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لتصنيف الالتزامات بموجب اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتيسير التجارة، ومساعدة البلد في إنشاء اللجنة الوطنية لتيسير التجارة في موريشيوس.

٦٠- ويشترك الاتحاد الدولي للاتصالات بصفة كبيرة في الربط بين الدول الجزرية الصغيرة النامية ومجتمع المعلومات. وقد أكمل الاتحاد مشاريع الترابط في منطقتي المحيط الهادئ والمحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي. ويتناول الاتحاد ببرنامجه لصالح أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والاتصالات في حالات الطوارئ، الفجوة الرقمية بين الدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من مناطق العالم وفيما بين مختلف الدول الجزرية الصغيرة النامية، لتعزيز قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، والتشجيع على إنشاء هياكل جديدة، وشبكات حديثة جيدة الإدارة لتحسين الاتصالات، من أجل دفع عجلة التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٦١ - وأنشأت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، في الدورة السابعة عشرة للمؤتمر العالمي للأرصاد الجوية<sup>(٤٦)</sup>، الذي عقد في ٢٠١٥، برنامج الدول الجزرية الصغيرة النامية والأقاليم الجزرية الأعضاء<sup>(٤٧)</sup>. ويركز البرنامج على تعزيز قدرة دوائر الأرصاد الجوية والدوائر الهيدرولوجية الوطنية على التصدي لتحديات الرطوبة الجوية بهدف مساعدة الحكومات والمجتمعات المحلية على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن السلامة والمسائل ذات الصلة بمجموعة واسعة من قطاعات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وتمثل الأهداف العامة للبرنامج فيما يلي: (أ) تحسين تقديم خدمات المعلومات المتعلقة بالطقس والمناخ؛ (ب) تعزيز القدرات البشرية والتقنية للمراكز المناخية على الصعيدين الوطني والإقليمي؛ (ج) زيادة نطاق المنتجات والخدمات المقدمة إلى الجهات صاحبة المصلحة؛ (د) تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون بين الشمال والجنوب؛ (هـ) توسيع البنية التحتية اللازمة لدوائر بحوث الطقس والمناخ.

٦٢ - وتعمل المنظمة أيضاً في تعاون وثيق مع بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ - تونغا، وجزر سليمان، وساموا، وفيجي، وكيريباس - في مشاريع مثل المشروع الإيضاحي للتنبؤ بالطقس القاسي لجزر جنوب المحيط الهادئ<sup>(٤٨)</sup> والمشروع الإيضاحي للتنبؤ بالفيضانات الساحلية لفيجي<sup>(٤٩)</sup> لمساعدتها على الحصول على المعلومات من المراكز العالمية والإقليمية التابعة للمنظمة<sup>(٥٠)</sup> والاستفادة بتلك المعلومات بغية تحسين عمليات الإنذار المبكر بالأخطار المتصلة بالرطوبة الجوية. وتقيم المنظمة هيئات إقليمية خاصة بالأعاصير المدارية ومراكز إقليمية متخصصة للأرصاد الجوية ومراكز للإنذار بالأعاصير المدارية في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك في مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية، لتنسيق الرصد والتتبع والتحليل وتقديم الإرشادات والتحذيرات فيما يتعلق بالأعاصير المدارية وأعاصير التيفون والعواصف<sup>(٥١)</sup>. ويسير تنفيذ الإطار العالمي للخدمات المناخية<sup>(٥٢)</sup> على قدم وساق في مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية، بطرق منها التعاون مع أمانة برنامج البيئة الإقليمي للمحيط الهادئ، بتنظيم المنتدى الإقليمي للتوقعات المناخية<sup>(٥٣)</sup>، ومنتديات التوقعات المناخية الوطنية في بابوا غينيا الجديدة، وفانواتو، وكيريباس، وإعداد الأطر الوطنية لتقديم الخدمات المناخية في بابوا غينيا الجديدة، وفانواتو، ووضع خريطة طريق إقليمية للخدمات المناخية في المحيط الهادئ. وتعمل المنظمة بمثابة أمانة مبادرة مكافحة المخاطر المناخية ونظم الإنذار المبكر، وهي مبادرة تيسر حصول أقل البلدان نمواً - الدول الجزرية الصغيرة النامية على تمويل إضافي. وتعمل المنظمة بالتعاون مع أمانة

(٤٦) انظر [www.wmo.int/aemp/sites/default/files/wmo\\_1157\\_en.pdf](http://www.wmo.int/aemp/sites/default/files/wmo_1157_en.pdf)، القرار ٥٤.

(٤٧) انظر <http://public.wmo.int/en/media/news/wmo-sets-new-small-island-developing-states-programme>

(٤٨) انظر [www.wmo.int/pages/prog/www/swfdp/SWFDDP-SP.html](http://www.wmo.int/pages/prog/www/swfdp/SWFDDP-SP.html)

(٤٩) انظر [www.jcomm.info/index.php?option=com\\_content&view=article&id=167&Itemid=37](http://www.jcomm.info/index.php?option=com_content&view=article&id=167&Itemid=37)

(٥٠) انظر [www.wmo.int/pages/prog/www/DPS/gdps.html](http://www.wmo.int/pages/prog/www/DPS/gdps.html)

(٥١) انظر [www.wmo.int/pages/prog/www/tcp/organization.html](http://www.wmo.int/pages/prog/www/tcp/organization.html)

(٥٢) انظر [www.wmo.int/gfcs/](http://www.wmo.int/gfcs/)

(٥٣) انظر [www.wmo.int/pages/prog/wcp/wcasp/wcasp\\_home\\_en.html](http://www.wmo.int/pages/prog/wcp/wcasp/wcasp_home_en.html)

برنامج البيئة الإقليمي للمحيط الهادئ في استعراض استراتيجية الأرصاد الجوية في جزر المحيط الهادئ للفترة ٢٠١٢-٢٠٢١ (٥٤).

٦٣- ويقدم مكتب الأمم المتحدة دون الإقليميين لمنطقة المحيط الهادئ في فيجي وساموا معاً الدعم إلى ١٤ من الدول والأقاليم الجزرية الصغيرة النامية. ويعمل هذان المكتبان بالتعاون الوثيق مع البرنامج الإنمائي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومكتب الأمم المتحدة للحد من أخطار الكوارث، لا سيما فيما يتعلق بالقضايا المتصلة بالكوارث وتغير المناخ والطوارئ الإنسانية ذات الصلة بهذه الأحداث التي تؤثر على الجزر.

٦٤- وذكرت منظمة الطيران المدني الدولي أن أهدافها الاستراتيجية الخمسة جميعاً ذات صلة بالدعم الذي تقدمه المنظمة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وبخاصة لحملة عدم ترك أي بلد وراء الركب، التي تهدف إلى كفاءة تحسين التناسق في تنفيذ المعايير والممارسات الموصى بها على الصعيد العالمي، حتى يتسنى لجميع الدول الوصول إلى المنافع الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة للنقل الجوي المأمون والموثوق به. وعلى نحو أكثر تحديداً، تساهم المنظمة بنشاط في تصحيح أوجه القصور في الترابط في مجال النقل الجوي من خلال مبادراتها لتعزيز الربط بين الدول الجزرية والشراكات في مجال الطيران من أجل التنمية المستدامة، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة والخصائص الهيكلية للدول الجزرية الصغيرة النامية في تنسيق برامج المساعدة وتحديد أولوياتها وتيسيرها وتنفيذها.

٦٥- وفي أثناء القيام بذلك، تشارك المنظمة في تعزيز أوجه التآزر المستدام بين النقل الجوي والسياحة بالتعاون مع منظمة السياحة العالمية، على سبيل المثال، في اجتماع المائدة المستديرة بشأن الممارسات التنظيمية الجيدة بوصفها العنصر الرئيسي في تعزيز الربط بين النقل الجوي والسياحة في الجزر الصغيرة، الذي سيعقد في جزر البهاما في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وبالإضافة إلى ذلك، كوّنت المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ٢٠١٥ شراكة للإسهام في الخطة العالمية للتصدي لتغير المناخ من خلال مشروع، بموله مرفق البيئة العالمية، لتحويل قطاع الطيران العالمي من خلال إحداث تخفيضات في الانبعاثات من الطيران الدولي. وهكذا تدعم منظمة الطيران المدني الدولي الدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها الرامية إلى الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الطيران الدولي. وسيؤدي هذا المشروع إلى إنجاز سلسلة من المواد التوجيهية التي ستمكّن الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى في نهاية المطاف من تنفيذ مشاريع مماثلة. وتكفل إمكانية تكرار هذا النهج تعدد الفوائد البيئية المرتبطة بالمشروع. وعملاً بالقرار A39-2 الذي اعتمد في الدورة التاسعة والثلاثين لجمعية منظمة الطيران المدني الدولي، في إطار تشجيع المنظمة على متابعة أنشطتها المتعلقة ببناء القدرات في مجال خطط عمل الدول لوضع أنشطة الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الطيران الدولي، تشارك المنظمة في وضع مشروع لبناء القدرات مكرس خصيصاً للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ. وفي سياق مبادرة خطط عمل الدول هذه، دخلت المنظمة في شراكة موفقة مع الاتحاد الأوروبي، لدعم ١٤ من الدول المختارة في إعداد خطط العمل الخاصة بها، وتركيب النظم البيئية للطيران وتنفيذ مشاريع تجريبية للتخفيف من حدة ثاني أكسيد الكربون. ومن بين الدول الـ ١٤ المذكورة

(٥٤) انظر --- document/pacific-islands-meteorological-strategy-2012- www.pacificclimatechange.net

2021-sustaining-weather-and-climate-services

ثلاث دول جزرية صغيرة نامية هي: ترينيداد وتوباغو، والجمهورية الدومينيكية، وسان تومي وبرينسيبي. وبالإضافة إلى ذلك، تضطلع منظمة الطيران المدني الدولي بأنشطة منتظمة للمساعدة تستهدف جميع دولها الأعضاء البالغ عددها ١٩١ دولة. وقد أدت هذه الأنشطة إلى التقدم الطوعي لـ ١٠٢ خطة عمل، في بلدان منها البحرين وبليز وجامايكا وسنغافورة وفيجي وكوبا وموريشيوس.

٦٦- وتعزز الوكالة الدولية للطاقة الذرية التعاون العلمي والتقني في الميدان النووي، مما يسهم في سلامة استخدامات العلوم والتكنولوجيا النووية وأمنها وسلميتها. وتنفذ الوكالة عدة مشاريع في المناطق الثلاث للدول الجزرية الصغيرة النامية جميعاً بهدف تعزيز المؤسسات الوطنية وبناء القدرات الوطنية ونقل التكنولوجيا النووية إلى المجالات التي يمكن فيها لتطبيق التقنيات النووية أن يسهم إسهاماً إيجابياً في التنمية المستدامة. وتشمل هذه المجالات الصحة البشرية، والأغذية، والزراعة، والمياه، والبيئة، والتكنولوجيات الإشعاعية، والبنى التحتية التنظيمية، والمعايير. وبدعم برنامجها الخاص بالتعاون التقني كلاً من سيشيل وموريشيوس في بناء القدرات اللازمة لتخطيط الطاقة المستدامة من أجل زيادة مساهمة الطاقة المتجددة والدور الذي يؤديه الحفاظ على الطاقة في التخفيف من آثار تغير المناخ.

٦٧- أما برنامج المنظمة العالمية للملكية الفكرية للتعاون لصالح أقل البلدان نمواً فيتيح للمنظمة قناة مفيدة لمعالجة الاحتياجات الخاصة ببعض الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تتفاوت أهدافها الإنمائية والتحديات التي تواجهها تفاوتاً كبيراً وتماثل أهدافاً وتحديات أقل البلدان نمواً. والدول الجزرية الصغيرة النامية التسع: توفالو، وتيمور - ليشتي، وجزر سليمان، وجزر القمر، وسان تومي وبرينسيبي، وغينيا - بيساو، وفانواتو، وكيريباس، وهاتي هي الجهات المستفيدة من برنامج المنظمة المكرس، المحدد في هيكل برنامجها وميزانيتها، لدعم أقل البلدان نمواً. ويولى الاهتمام على نطاق برامج التعاون الإنمائي للمنظمة للاحتياجات والأولويات الخاصة والمختلفة للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً. وفي عام ٢٠١٠، أنشأت المنظمة الوحدة الكاريبية، التي تتبع مكتبها الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لمعالجة المجالات الخاصة للاحتياجات ذات الأولوية للبلدان الكاريبية. وفي عام ٢٠١٤، تم رفع مستوى الوحدة لتصبح قسم منطقة الكاريبي.

٦٨- وتعود مساهمة منظمة السياحة العالمية في التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية إلى المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد في بربادوس في عام ١٩٩٤ والذي نشطت فيه المنظمة في تشجيع المندوبين على التركيز على السياحة في برنامج عمل بربادوس. وأعقب ذلك المؤتمر الدولي المعني بالسياحة المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية والجزر الأخرى، الذي دعت المنظمة إلى عقده بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وعُقد في لانتروتي، إسبانيا، في عام ١٩٩٨.

٦٩- وتعمل المنظمة في تعاون وثيق مع المجلس العالمي للسفر والسياحة على تشجيع السياحة باعتبارها من المحركات الرئيسية للتنمية والاستدامة على الصعيد الاقتصادي. ويتألف المجلس من رؤساء مجالس إدارة ١٠٠ من كبرى شركات السفر والسياحة في العالم ورؤسائها والمسؤولين التنفيذيين الأول فيها. وعلاوة على ذلك، فإن المنظمة، استناداً إلى التنفيذ الناجح لشبكة المرافد العالمية للسياحة المستدامة، مستعدة للعمل مع الشركاء المحليين الرئيسيين مثل

إدارات السياحة الوطنية، ومنظمي الرحلات السياحية، والمؤسسات الأكاديمية، والمجتمع المحلي على إنشاء مرصد أو أكثر في المقاصد الرئيسية في الدول الجزرية الصغيرة النامية بهدف رصد التقيد بالمؤشرات المحددة للاستدامة وبدء اتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الحاجة.

٧٠- ولاحظ المفتش أن المنظمة الدولية للهجرة تعمل عن كثب مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وتشارك على أساس مخصص في اجتماعات أفرقة الأمم المتحدة القطرية، كما هو الحال في فيجي وموريشيوس، حتى قبل انضمامها الرسمي إلى أسرة الأمم المتحدة، الذي تم رسمياً في الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة<sup>(٥٥)</sup>. وتتصدر قضايا الهجرة جدول أعمال الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وتساعد المنظمة الجزر في عملها بشأن هذه المسألة، مع إيلاء اهتمام خاص لأشد المهاجرين ضعفاً، ولا سيما النساء والأطفال.

#### أمثلة على عمل الاتفاقيات البيئية في دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية

٧١- تقدم أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الدعم من خلال الاضطلاع بأنشطة بناء القدرات ذات الأهمية البالغة للدول الجزرية الصغيرة النامية، مع ملاحظة أن هذه المجموعة من البلدان هي من بين الأكثر تعرضاً لتغير المناخ. وتقديراً لظروفها الخاصة باعتبارها من بين أكثر المناطق عرضة للآثار الضارة لتغير المناخ، جعلها اتفاق باريس في المقدمة بغية تقديم الدعم لها بشأن المسائل المتصلة بالتكيف والتخفيف والشفافية المالية والمساهمات المحددة وطنياً. وتسهم عدة هيئات منشأة بموجب الاتفاقية في زيادة التوعية، وتعزيز الترتيبات المؤسسية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، لأغراض منها تقديم التقارير وتبادل المعارف. ويقدم فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً التوجيه والدعم التقنيين للبلدان التي تضطلع بعملية صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية وتنفيذ برامج عمل التكيف الوطنية. ويتحقق ذلك من خلال حلقات العمل التدريبية الإقليمية وتوفير المبادئ التوجيهية والمواد التقنية. أما آلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ فتحشد الخبرات والموارد على نحو متسق بشأن القضايا ذات الصلة، في جملة أمور أخرى، بالإدارة الشاملة للمخاطر المناخية، بما في ذلك تقاسم المخاطر وتحويلها، والخسائر غير الاقتصادية، والظواهر المناخية التي قد تنطوي على خسائر وأضرار دائمة ولا رجعة فيها. وتقوم هذه الهيئات أيضاً ببناء القدرات وزيادة الوعي بشأن الهجرة والتشرد والحراك البشري بسبب عوامل متصلة بآثار تغير المناخ.

٧٢- وتشترك اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في إنجاز عملها مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المراكز والشبكات الإقليمية للدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ وأمانة جماعة المحيط الهادئ، اللذين نظما حلقات عمل تقنية في المحيط الهادئ بشأن وضع خطط التكيف الوطنية وتنفيذها. وفي مؤتمر الأطراف الذي عقد في مراكش في الفترة من ٧ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، تضمن جدول الأعمال حواراً إقليمياً عن بناء القدرة على مواجهة تغير المناخ والاقتصادات الزرق في الدول الجزرية الصغيرة النامية في أنحاء العالم. واستضاف المؤتمر أيضاً اجتماعاً جانبياً

(٥٥) انظر A/RES/70/296. وقد تم توقيع الاتفاق بشأن العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ عند افتتاح الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة.

نظمتها شعبة الجزر الصغيرة والمعارف المحلية باليونيسكو في إطار اليوم المواضيعي المكرس للدول الجزرية الصغيرة النامية<sup>(٥٦)</sup>.

٧٣- وتضطلع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، في شراكات مع برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ والمكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي في منطقة المحيط الهادئ، بأنشطة لمعالجة قضايا تدهور الأراضي والتصحر والجفاف. وقد وضعت غالبية الدول الجزرية الصغيرة النامية برامج عمل للتصدي لتدهور الأراضي. وتمول أمانة الاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بصفة رئيسية من خلال المساهمات الطوعية ومرفق البيئة العالمية، بعض الأنشطة لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية. ولها في منطقة البحر الكاريبي شراكات قائمة مع أمانة الجماعة الكاريبية والمعهد الكاريبي للصحة البيئية. وفي منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي، تعد الأنشطة المشتركة بالتعاون مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٧٤- وتشير دياحة اتفاقية التنوع البيولوجي إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأربعون من هذه الدول أطراف في الاتفاقية والبروتوكولات الملحق بها، وهي بالتالي مؤهلة لتلقي الدعم في إطار الاتفاقية. ويجري تطوير العمل أيضاً مع أمانة برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ كما تتولى تنسيقه الشراكة العالمية للجزر بوصفها منبراً للتنفيذ. وتصاغ الاستراتيجيات الإقليمية للدول الجزرية الصغيرة النامية للتعويض عن قدرتها المحدودة على الإبلاغ على المستوى الوطني، من خلال مبادرات من قبيل "التحديات الجزرية"، التي وضعت في شراكة مع صندوق التنوع البيولوجي في منطقة البحر الكاريبي وصندوق تحدي ميكرونيزيا. وتعزز الاتفاقية عملها لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تعزيز التعاون مع المكاتب الإقليمية ودون الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة الأخرى. وقد أوليت الدول الجزرية الصغيرة النامية تقديراً خاصاً، لا سيما فيما يتعلق بالدعم المالي والتقني، عندما اعتمدت الاتفاقية. وفي عام ٢٠٠٦، اعتمد برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي للجزر<sup>(٥٧)</sup>. وتسهم الاتفاقية في الهدفين ١٤ و ١٥ من أهداف التنمية المستدامة، اللذين يتسمان بأهمية خاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ويحدّد إطار الرصد الخاص بالاتفاقية من خلال أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي<sup>(٥٨)</sup> والخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي ٢٠١١-٢٠٢٠<sup>(٥٩)</sup>.

٧٥- وتعد أمانة اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطيرة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية ستوكهولم المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة عدداً من أنشطة بناء القدرات، بما في ذلك تكوين الشراكات، لدعم الدول

(٥٦) انظر [www.unesco.org/new/en/natural-sciences/priority-areas/small-island-developing-states/](http://www.unesco.org/new/en/natural-sciences/priority-areas/small-island-developing-states/EVENTS/SIDS_Day_at_COP22) EVENTS/SIDS\_Day\_at\_COP22

(٥٧) انظر المقرر VIII/1 : 11013 [www.cbd.int/decision/cop/?id=11013](http://www.cbd.int/decision/cop/?id=11013)

(٥٨) انظر مقياس التنوع البيولوجي. وهو متاح في الموقع [www.bipindicators.net](http://www.bipindicators.net)

(٥٩) انظر المقرر X/2 للاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي. وهو متاح في الموقع [www.cbd.int/decision/cop/?id=12268](http://www.cbd.int/decision/cop/?id=12268)

الجزرية الصغيرة النامية في المناطق الثلاث. وهي تساهم في تطوير إدارة النفايات المنزلية والتوعية من أجل المعالجة السليمة لمسألة إدارة دورة حياة ثنائي كلورو ثنائي فينيل ثلاثي كلورو الإيثان (مادة دي دي تي). وتنظم الأمانة حلقات عمل عالمية للمساعدة على استكمال خطط التنفيذ الوطنية بموجب اتفاقية استكهولم، وحلقات عمل إقليمية عن الأجهزة الكهربائية والإلكترونية لتعزيز القدرات المتعلقة بالإدارة السليمة للنفايات. وعلاوة على ذلك، جرى تقديم المساعدة لعدة دول جزرية صغيرة نامية في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ دون الإقليميتين لتيسير بدء نفاذ تعديل اتفاقية بازل المتعلق بالخطر وتنفيذه في كل من بلدها. وعززت الأمانة قدرتها تحديداً على تلبية احتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال وظيفة في مقرها في جنيف يعمل صاحبها كمنسق لتلك الدول.

٧٦- وقد قدم الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون، منذ عام ١٩٩١، ما مجموعه ٦٦,٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لـ ٧٦٣ مشروعاً في ٣٩ من الدول الجزرية الصغيرة النامية للإتهاء التدريجي لما يعادل ٣ ٣٨٧ طنناً من طاقة استنفاد الأوزون من المواد المستنفدة للأوزون. ووفقاً لما أفادت به الدول الجزرية الصغيرة النامية أمانة الأوزون في إطار المادة ٧ من بروتوكول مونتريال بشأن استهلاكها وإنتاجها للمواد المستنفدة للأوزون، فقد أنهت جميع هذه الدول استهلاكها من مركبات الكلوروفلوروكربون، والهالونات، ورباعي كلوريد الكربون، وحمض ثلاثي كلوروكربون، والاستخدامات الخاضعة للمراقبة من بروميد الميثيل، وجمدت ما تستهلكه من الهيدروكلوروفلوروكربون عند مستوى خط الأساس وفقاً لتدابير المراقبة بموجب البروتوكول. وبالنظر إلى أن المواد المستنفدة للأوزون هي أيضاً من غازات الدفيئة، فقد ارتبطت إزالتها التدريجية أيضاً بفوائد مناخية ملموسة.

٧٧- وفي عام ٢٠١٥، وافقت اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف على ٧٨ مشروعاً للدول الجزرية الصغيرة النامية بلغت قيمتها ٥,٤ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، بما يشمل تكاليف دعم الوكالة، وذلك للإتهاء التدريجي لما يعادل ٣,٠ أطنان من طاقة استنفاد الأوزون من المواد المستنفدة للأوزون. وكان هذا يتجاوز ما كان مقرراً، لأنه تمت الموافقة على القيام بأنشطة للمساعدة التقنية من نافذة للتمويل الخاص بالإضافة إلى خطة العمل. وتسهم أمانة الصندوق في التخفيف من تأثير تغير المناخ لأن المواد المستنفدة للأوزون وكثيراً من بدائل تلك المواد تتميز بإمكانيات احتراق عالمي مرتفعة. ويقدم الصندوق الدعم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية المؤهلة لتعزيز المؤسسي في إدارة برامجها للإتهاء التدريجي للمواد المستنفدة للأوزون وتوفير البيانات في هذا الصدد. وتم تقديم التمويل لإنشاء وحدة أوزون وطنية في كل من تلك الدول. ويجدد التمويل المقدم لدعم التعزيز المؤسسي كل سنتين لكفالة توفير ما لا يقل عن موظف واحد متفرغ والتكاليف المرتبطة به. وهذا يمكن الحكومة في كل من الدول الجزرية الصغيرة النامية من تولي المسؤولية الكاملة عن برنامج الأوزون الوطني. وقد أصبحت وحدات الأوزون الوطنية في تلك الدول مراكز التنسيق من أجل حشد أصحاب المصلحة، وبدء التشريعات ومتابعتها، وتنسيق إعداد مشاريع الإتهاء التدريجي للمواد المستنفدة للأوزون وتنفيذها. وقدمت مساعدة إضافية من خلال الصندوق المتعدد الأطراف بتمويل من برنامج المساعدة على الامتثال التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وشبكاته الإقليمية من مسؤولي الأوزون. ويتسم الربط الشبكي الإقليمي بأهمية خاصة للجزر المعزولة جغرافياً ويتيح لمسؤولي

الأوزون الوطنيين في الدول الجزرية الصغيرة النامية الفرصة لتبادل الخبرات وتقاسم المعارف على نحو منظم<sup>(٦٠)</sup>.

٧٨- وبموجب المادة ٥ من بروتوكول مونتريال، يتعين على الصندوق المتعدد الأطراف تقديم المساعدة للبلدان النامية الأطراف في البروتوكول<sup>(٦١)</sup>. وتضطلع معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية بتنفيذ خطط فردية لإدارة الإنهاء التدريجي (للمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية). وفي منطقة المحيط الهادئ، اتخذت اثنتا عشرة منها نهجاً فعالاً من حيث التكلفة فيه خطة واحدة للإنهاء التدريجي للمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في هذه المنطقة دون الإقليمية، تشمل بالاو، وتوفالو، وتونغا، وجزر سليمان، وجزر كوك، وجزر مارشال، وساموا، وفانواتو، وكيريباس، وناورو، ونيوي، وولايات ميكرونيزيا الموحدة. وبالنظر إلى ارتفاع استهلاك فيجي من المركبات الهيدروكلوروفلوروكربونية مقارنةً بالدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى، فإن لها خطة وطنية فردية. أما توكيلاو، بوصفها من أقاليم نيوزيلندا فهي لا تتلقى تمويلاً باعتبارها من بلدان المادة ٥.

٧٩- ولاحظ الفريق أن المنظمات ذات برامج العمل المحددة جيداً في المقر لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية تحقق أهدافها بصورة أكثر فعالية في الميدان، لأنه يكون من الأسهل عليها عند إعداد تقارير عن أنشطتها التجاوب مع ولايتها والاستجابة للأهداف الواضحة المحددة في المقر. ويشجع المفتش مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي لم تدرج بعد ضمن أهدافها هدفاً استراتيجياً يتمثل في دعم تنفيذ مسار العمل المعجل على أن تفعّل ذلك، وأن تحدد مؤشرات الأداء الرئيسية لرصد التقدم المحرز في التنفيذ. وللتقليل إلى أدنى حد من عبء الإبلاغ، ينبغي تصوّر هذه المؤشرات بحيث تسهم في التقرير المتعلق بالتقدم المحرز ليس بالنسبة لمسار العمل المعجل فحسب وإنما أيضاً بالنسبة لخطة عام ٢٠٣٠، وإطار سينداي، واتفاق باريس، والاتفاقات البيئية الأخرى. ومن شأن اعتماد برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الآونة الأخيرة<sup>(٦٢)</sup> قراراً بدعم تنفيذ مسار العمل المعجل أن يسهم في تحقيق الاتساق والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، بإدماج الاتفاقيات البيئية التي يديرها البرنامج في الصورة على نطاق المنظومة، والإبلاغ عن التقدم المحرز بشأن الركيزة البيئية للتنمية المستدامة<sup>(٦٣)</sup>.

٨٠- ومع أن المنسقين المقيمين في مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية يولون الاعتبار الواجب للأولويات المحددة في مسار العمل المعجل، فإن الخطة الإنمائية الشاملة حالياً أكثر توافقاً مع الولاية العالمية لخطة عام ٢٠٣٠. ومن شأن الدعم الرسمي المقدم من منظمات المقر، التي تدرج مسار العمل المعجل في برامج عملها، أن يمهد الطريق لإيلاء مزيد من الاهتمام الصريح لأهداف مسار العمل المعجل في حد ذاته.

(٦٠) الأرقام الواردة في هذه الفقرة مقدمة من أمانة الصندوق المتعدد الأطراف.

(٦١) انظر <http://ozone.unep.org/en/article-5-parties-status>.

(٦٢) انظر برنامج الأمم المتحدة للبيئة: استشراف بشأن القضايا الناشئة للدول الجزرية الصغيرة النامية في [http://www.unep.org/pdf/Emerging\\_issues\\_for\\_small\\_island\\_developing\\_states.pdf](http://www.unep.org/pdf/Emerging_issues_for_small_island_developing_states.pdf).

(٦٣) انظر UNEP/EA.2/Res.4 في الموقع [http://www.unep.org/about/sgb/cpr\\_portal/Portals/50152/2-4/K1607137\\_UNEPEA2\\_RES4E.pdf](http://www.unep.org/about/sgb/cpr_portal/Portals/50152/2-4/K1607137_UNEPEA2_RES4E.pdf).

٨١- ويرى المفتش أنه ينبغي للرؤساء التنفيذيين للمنظمات أن يكفلوا، عن طريق مشاركة منظماتهم في نظام المنسقين المقيمين، إدراج الأنشطة الواقعة في إطار ولاياتها ذات الصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية في الاستراتيجيات وبرامج العمل الإقليمية والوطنية لمنظومة الأمم المتحدة. وينبغي إدراج الوكالات غير المقيمة مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والاتفاقيات البيئية مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في التخطيط الشامل وتنفيذ بناء القدرات في الميدان، تحت مظلة أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على الصعيدين الإقليمي والوطني، أو الخطط الإنمائية للبلدان التي ليس لها إطار عمل للمساعدة الإنمائية، مثل موريشيوس، التي يجري التعامل معها عن طريق نظام المنسقين المقيمين للأمم المتحدة.

٨٢- ومن شأن تنفيذ التوصيات التالية أن يسهم في زيادة فعالية التنسيق في تنفيذ مسار العمل المعجل ورصده.

### التوصية ١

ينبغي لمجالس إدارة منظومة الأمم المتحدة والاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، أخذة في اعتبارها نتائج الاستعراض الشامل، أن تزود المؤسسات بتوجيهات منسقة ودقيقة على نطاق المنظومة لكفالة تعميم أولويات مسار العمل المعجل في الخطط الاستراتيجية، في نطاق ولايات المؤسسات، وينبغي أن تشجع جميع أصحاب المصلحة على إتاحة موارد كافية ويمكن التنبؤ بها من أجل التنفيذ الفعال والمعجل للمسار.

### التوصية ٢

ينبغي لمجالس إدارة منظومة الأمم المتحدة أن تكفل اشتغال الخطط الاستراتيجية للمؤسسات التابعة للمنظومة وبرامج عمل تلك المؤسسات، في نطاق ولاية كل منها، على أهداف محددة فيما يتصل بتنفيذ مسار العمل المعجل، على أن تقاس هذه الأهداف على أساس مجموعة محددة من مؤشرات الأداء الرئيسية لرصد الإنجازات والإفادة بشأنها.

### التوصية ٣

ينبغي لمجالس إدارة منظومة الأمم المتحدة، في اعتماد الخطط الاستراتيجية للمؤسسات وبرامج عملها، أن تشجع المؤسسات على كفالة أن تكون أنشطة دعم التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ضمن نطاق ولاية كل مؤسسة، متماشية مع الأولويات الإقليمية والوطنية التي تحددها حكومات تلك الدول، والمنظمات الإقليمية، والشركاء في تنمية الدول الجزرية الصغيرة النامية، من أجل تعزيز تنفيذ مسار العمل المعجل بوصفه المخطط الأساسي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ للدول الجزرية الصغيرة النامية.

### تعزيز الاتساق والفعالية في إنجاز بناء القدرات في الدول الجزرية الصغيرة النامية

٨٣- لتعزيز الاتساق على نطاق المنظومة في الأنشطة البرنامجية في الميدان، يمكن معالجة مجالات الاهتمام الرئيسية للدول الجزرية الصغيرة النامية من قبيل تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث بشكل أفضل أحياناً بالنهج التآزرية. ويقتضي هذا تنسيقاً أوثق فيما بين كيانات منظومة الأمم المتحدة التي تحكمها هيئات تشريعية مختلفة. واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، على وجه الخصوص، ينظمها مؤتمر الأطراف، وخريطة الطريق لذلك هي اتفاق باريس. أما الكيان المسؤول عن الحد من أخطار الكوارث داخل منظومة الأمم المتحدة فهو مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. وتنص الوثيقة التي تتضمن إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ على ما يلي:

ولذلك سيتعين على المنظمة تكثيف جهودها الرامية إلى تعزيز فعالية استراتيجيات الحد من أخطار الكوارث التي من شأنها أن تحد من انكشاف المجتمعات المحلية وضعفها وتبني قدرات الدول والمجتمعات المحلية على مواجهة المخاطر الطبيعية<sup>(٦٤)</sup>.

٨٤- وقد أكدت الردود على استبيان وحدة التفتيش المشتركة أن تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث هما المجالان اللذان يعالجهما على سبيل الأولوية أكبر عدد من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وفي بعض الحالات، تعالج المؤسسات كلتا المسألتين معاً عندما يكون من المجدي أن تفعل ذلك على الصعيد القطري، كما هو الحال بالنسبة للبرنامج الإنمائي.

٨٥- وقد حدث في السنوات الأخيرة اتجاه إيجابي في تعميم الحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ في تخطيط أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وحسب مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وجد استعراض أجري في ٢٠١٣ أن ٥٠ إطاراً من أصل ٥٦ إطار عمل قطري للمساعدة الإنمائية تم نشرها منذ عام ٢٠٠٩ تولى أولوية للحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ. وفي عام ٢٠١٤، كانت نسبة ٧٩ في المائة من أطر عمل المساعدة الإنمائية المنشورة تشمل هاتين المسألتين<sup>(٦٥)</sup>. ويواصل المكتب التشجيع على إدماج الحد من مخاطر الكوارث في البرمجة القطرية المشتركة، بما في ذلك من خلال خطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها: نحو إرساء نهج واع بالمخاطر ومتكامل إزاء التنمية المستدامة<sup>(٦٦)</sup>، التي أقرها مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (مجلس الرؤساء التنفيذيين) في عام ٢٠١٦، ومن خلال آليات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيدين العالمي والإقليمي.

٨٦- وبينما تأكدت ضرورة تعزيز القدرات في أثناء الزيارات الميدانية، ثمة عناصر إضافية ينبغي أن تراعى للتأكد من أن للأنشطة البرنامجية أثراً طويلاً الأجل على الصعيد الوطني، يتجاوز مجرد تقديم المساعدة التقنية. فقد أفادت التقارير في المناطق الثلاث جميعاً بافتقار الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى القدرة الاستيعابية اللازمة للحصول على التدريب، ومعالجة القدرات

(٦٤) A/69/6 (الجزء الأول)، الفقرة ٢٥.

(٦٥) انظر [www.unisdr.org/who-we-are/unisdr-in-un](http://www.unisdr.org/who-we-are/unisdr-in-un).

(٦٦) انظر [http://www.preventionweb.net/files/49076\\_unplanofaction.pdf](http://www.preventionweb.net/files/49076_unplanofaction.pdf).

المكتسبة من خلال دعم بناء المعارف والاحتفاظ بها في البلد. وعلى الصعيد الوطني، تسهم هجرة الكفاءات في استمرار دورة نقل المعارف الأساسية إلى الخارج بدلاً من الإضافة إلى المهارات المكتسبة سابقاً وتعزيز الملكية الوطنية للمهارات. ومع ذلك، رأت قلة من الذين أجريت معهم مقابلات أن هجرة الكفاءات لا تشكل في حد ذاتها ضرراً لأنها تمكن أجيالاً جديدة من تلقي التدريب، مما يزيد عدد المسؤولين ذوي المهارة؛ وبوجه عام، كان هناك شعور بأن الكثيرين من سكان الجزر يغادرون بلدانهم بمجرد بلوغهم مستوى معيناً من الخبرة، ولكنهم يمكن أن يعودوا بعد تعرضهم للخبرة الدولية وقد اكتسبوا مزيداً من القدرة على مساعدة البلد. وينبغي أن تبذل الكيانات الوطنية مزيداً من الجهود لاجتذاب ذوي المهارة من المهنيين وتشجيعهم على البقاء في بلدانهم، وعلى أن يكونوا جزءاً من عمليات بناء القدرات.

٨٧- وينبغي المؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك معاهد التدريب من قبيل معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، إلى جانب الحكومات ومؤسسات التعليم في الدول الجزرية الصغيرة النامية، أن تحدد طرائق تنفيذ أنشطة بناء القدرات من أجل تعميم النتائج داخل المؤسسات الوطنية، بما في ذلك المجتمع المدني وقطاع الأعمال. ومن شأن تعزيز القدرات في البلد أن يزيد الموارد المتاحة على الصعيد الوطني للتغلب على التحديات المتصلة بالتأهب للكوارث أو التكيف مع تغير المناخ، وغيرها من التحديات.

٨٨- وعلاوة على ذلك، ينبغي المؤسسات منظومة الأمم المتحدة والبرامج الثنائية لبناء القدرات التي توفرها فرادى الدول الأعضاء (المانحة) أن تنسق ما تقدمه بشكل أفضل تجنّباً للازدواجية والتداخل والتشعب. ويمكن أن يتجلى تنسيق الجهات المانحة نفسها فيما بينها، ومع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، في تنسيق برامج الدعم المتفق عليها دولياً، التي تحدد فيها المجالات ذات الأولوية لبناء القدرات في الدول الجزرية الصغيرة النامية بالاشتراك مع البلدان، تمشياً مع أولوياتها الوطنية والإقليمية. ويمكن إطلاق هذا النهج الرائد كمشروع تجريبي تظلم به الدول الجزرية الصغيرة النامية وتكراره على نطاق أوسع بكثير لأغراض تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بالنسبة لجميع البلدان النامية.

٨٩- ولاحظ المفتش أهمية الدور الذي يؤديه نظام المنسقين المقيمين، بوصفه آلية مشتركة بين الوكالات تجمع بين الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة كافة، بما في ذلك الوكالات غير المقيمة في بعض الحالات، في تصميم الاستراتيجيات الوطنية أو دون الإقليمية مع مراعاة القيمة المضافة لكل حالة بعينها وإمكانية عمليات التأزر فيما بينها. وقد أدى ذلك إلى التصميم المنسق للاستراتيجيات الإقليمية المزمع إطلاقها في المحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي، بالتشاور مع البلدان والأقاليم الجزرية في المحيط الهادئ والجماعة الكاريبية. ويمكن أن تشكل التقارير السنوية للمنسقين المقيمين عن التقدم المحرز في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وعن البرامج القطرية للبلدان غير العاملة بهذه الأطر، بمثابة مدخلات أكثر اتساقاً بالطابع الرسمي في التقارير الشاملة عن التقدم المحرز والنتائج المحققة في دفع مسار العمل المعجل على المستوى العالمي.

٩٠- وقد أحرزت الصناديق والبرامج تقدماً كبيراً في الموازنة بين دورات التخطيط فيها والربط بين مجالسها، الأمر الذي كان له أثر واضح من حيث اتباع نهج أكثر اتساقاً لتنفيذ أنشطتها.

وتجاوباً مع الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية<sup>(٦٧)</sup>، أجرت هذه الصناديق والبرامج إصلاحات كبيرة. أما الوكالات المتخصصة فتخضع لتنظيم هيئات تشريعية مختلفة وليست مطالباً رسمياً بمتابعة الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، رغم أنها تشجّع على المساهمة في تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة. ويجري بذل الجهود للمواءمة بين دورات الإبلاغ للكيانات المختلفة، وللتنسيق بين متطلبات الإبلاغ ومنهجياته.

٩١ - وأتيح للفريق خلال البعثات الميدانية ملاحظة أن نظام المنسقين المقيمين قد أسهم بفعالية في توحيد التخطيط للأنشطة التي تشترك فيها الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة في الميدان تحت مظلة استراتيجيات الأمم المتحدة (على سبيل المثال في المحيط الهادئ وفي منطقة البحر الكاريبي).

٩٢ - ففي ترينيداد وتوباغو، يعزز وجود كل من المكتب المتعدد الأقطار والمكتب دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أثر توحيد الأداء في الميدان، من خلال زيادة التعاون بين مختلف مؤسسات المنظومة. ويسهم عمل المكاتب دون الإقليمية الأخرى مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في آييا وكينغستون ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث في سوا في تعزيز الاتساق في تنفيذ الأنشطة البرنامجية. ومن شأن مشاركة أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي لها وجود على المستوى الإقليمي أو الوطني، من قبيل أمانة اتفاقية بازل في ترينيداد وتوباغو، أن تسهم أيضاً في تعميم الركيزة البيئية للتنمية المستدامة في التخطيط الاستراتيجي المتكامل في الميدان. وقد أنشأت أمانة اتفاقيات بازل وروتتردام واستكهولم شبكة من جهات التنسيق للدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي ممارسة جيدة لتيسير الصلة بين العمل المضطلع به في المقر والمضطلع بها في الميدان<sup>(٦٨)</sup>.

٩٣ - وينبغي لمقار المنظمات أن تضمن سلاسة الصلة مع الميدان بغية تقليص عبء الإبلاغ الواقع في الميدان، الذي ينبغي أن يقتصر التركيز فيه على إنجاز وتنفيذ الولايات من خلال بناء القدرات على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة. وقد ثبت أن الملاحظات التوجيهية التي تعدها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن الأنشطة التنفيذية وأطر المساعدة الإنمائية عنصر هام في تبسيط التخطيط في الميدان وتنسيقه. وينبغي مواصلة تعزيز ذلك من خلال الصياغة المؤسسية على نطاق المكاتب الإقليمية ودون الإقليمية للكيانات المختلفة<sup>(٦٩)</sup>، واشتراكها معاً في اعتماد المبادئ التوجيهية للمجموعة. كذلك ينبغي إدماج المبادئ التي يضعها مجلس الرؤساء التنفيذيين لدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في تخطيط أنشطة بناء القدرات<sup>(٧٠)</sup>.

(٦٧) قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٧٠.

(٦٨) انظر [www.brsmeas.org/Implementation/TechnicalAssistance/RegionalFocalPoints/tabid/4610/](http://www.brsmeas.org/Implementation/TechnicalAssistance/RegionalFocalPoints/tabid/4610/)

language/en-US/Default.aspx.

(٦٩) ينبغي أيضاً إشراك المراكز الإقليمية للاتفاقيات البيئية، مثل اتفاقيات بازل وروتتردام واستكهولم، في عملية التنسيق دون الإقليمي.

(٧٠) انظر [www.unsceb.org/CEBPublicFiles/Common%20Principles%202030%20Agenda%20for%20Sustainable%20Development-27%20April%202016.pdf](http://www.unsceb.org/CEBPublicFiles/Common%20Principles%202030%20Agenda%20for%20Sustainable%20Development-27%20April%202016.pdf)

٩٤ - وقد نجح مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وفقاً للولاية المنوطة به، في بناء شبكة من جهات التنسيق الوطنية للعمل مع أقل البلدان نمواً. وينظر المكتب في إقامة شبكة من المنسقين الوطنيين للدول الجزرية الصغيرة النامية تعزيراً لتدفق المعلومات عن عمليات الأمم المتحدة وقضايا تلك الدول فيما بين عواصمها ومقر الأمم المتحدة، ولتيسير المشاركة الفعالة من جانب ممثليها، حسب الاقتضاء، في العمليات الحكومية الدولية للأمم المتحدة. ومن شأن ذلك أن يسهم في تعزيز الاتساق بشأن قضايا الدول الجزرية الصغيرة النامية في عمليات الأمم المتحدة على الأصعدة الوطني والإقليمي والعالمي. وفي حال تكوين هذه الشبكة من مراكز التنسيق الوطنية للدول الجزرية الصغيرة النامية، فينبغي أن تقام بالتنسيق الوثيق مع تحالف الدول الجزرية الصغيرة، للتعلم من تجربة مكتب الممثل السامي والشبكة الخاصة بأقل البلدان نمواً، من أجل الاستفادة من الدروس المستفادة، وتحديد الكيفية التي يمكن بها لهذه الشبكة أن تكون مفيدة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٩٥ - وكشفت الاجتماعات التي عقدت مع مختلف أصحاب المصلحة عن ضرورة النهوض بالتنسيق في تخطيط المساعدة التقنية وتقديمها للدول الجزرية الصغيرة النامية، ليس فقط فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وإنما أيضاً مع الشركاء المعنيين في تنفيذ مسار العمل المعجل. ذلك أن المانحين المتعددي الأطراف والشركاء الثنائيين في التنمية يقدمون برامج هامة لدعم تلك الدول. ومن شأن تحسين التعاون بينهم وبين منظومة الأمم المتحدة أن يكفل تحسين استخدام الموارد، والحد من التداخل، والمساعدة على تحديد الثغرات، وتعزيز فعالية العمل المضطلع به لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٩٦ - وقد أبرز المسؤولون الحكوميون من بربادوس وترينيداد وتوباغو وساموا وفيجي وموريشيوس الإصلاحات التي تم تنفيذها في إطار هياكل التخطيط الوطني لديهم من أجل تيسير الأخذ بنهج مركزي حيال مختلف التدفقات الوافدة من المعونة الإنمائية الرسمية ومشاريع المساعدة التقنية. وأضافوا أن هذه الإصلاحات قد طبقت لتحسين تنظيم المشاريع وترشيد تنفيذها بغية مواءمتها مع الأولويات الوطنية. ويضفي هذا التنسيق الوطني الاتساق على توزيع الدعم من خلال مختلف المجالات التي يتعين تناولها، بما يشمل البرامج الموجهة للشباب، والمرأة، وتغير المناخ، والصحة والأمراض غير المعدية، والتعليم، والتأهب للكوارث والطوارئ، من بين أمور أخرى.

٩٧ - وبالنظر إلى التحديات والقيود التي أعرب عنها ممثلو الدول الجزرية الصغيرة النامية والجهات المانحة والمسؤولون في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، يدعو المفتش الشركاء في التنمية وأصحاب المصلحة من غير منظومة الأمم المتحدة الذين يقدمون الدعم للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية إلى تنسيق جهودهم في تخطيط تقديم المعونة الإنمائية الرسمية والمساعدة التقنية بالتعاون الوثيق مع منظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز اتساق الدعم الجماعي للتنمية المستدامة لتلك الدول.

٩٨ - ومن شأن تنفيذ التوصية التالية أن يمكّن من تحقيق المزيد من الفعالية والكفاءة في تخطيط الدعم المقدم للدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية وتنفيذه.

## التوصية ٤

ينبغي لمجالس إدارة منظومة الأمم المتحدة أن تطلب إلى المؤسسات أن تنسق تخطيط أنشطة بناء القدرات التي تضطلع بها وتنفيذ تلك الأنشطة بالتشاور الوثيق مع الدول الجزرية الصغيرة النامية والشركاء من أجل التنمية كافية، تعزيزاً للفعالية والكفاءة في تقديم الدعم لتحقيق الأهداف المحددة في مسار العمل المعجل، مع تجنب تشبع القدرة الاستيعابية للدول الجزرية الصغيرة النامية على الصعيد القطري.

### جيم - تولي زمام تنفيذ مسار العمل المعجل على الصعيد الوطني: الدور الذي تؤديه الدول الجزرية الصغيرة النامية

٩٩ - تعود ملكية أهداف التنمية المستدامة إلى الدول الأعضاء. فتحقيقها يتوقف على الملكية الوطنية ومشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، على كل من الصعيدين الوطني والإقليمي. ورغم أهمية المساهمة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة كشريك في تلك العملية، فإن تنظيم استراتيجيات متعاضدة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية أمر لا غنى عنه في التعجيل بتنفيذ المسار، وقبل كل شيء، في ضمان استدامته على الأجل الطويل.

١٠٠ - وفي هذا السياق، أبدى ممثلو الحكومات استعدادهم للعمل مع منظومة الأمم المتحدة، بوصفها شريكاً إضافياً، في سبيل تحقيق الأهداف المتفق عليها على الصعيدين الوطني والإقليمي. وأشاروا، علاوة على ذلك، إلى أن دور أجهزتهم الوطنية في التخطيط للمساعدة التقنية وتنظيم استخدامها، سواء المقدمة في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية من الجهات المانحة الثنائية أو المتعددة الأطراف أو من خلال الدعم المقدم من مؤسسات المنظومة، ضروري لضمان أن يوجّه ذلك الدعم إلى المجالات ذات الأولوية التي تحددها البلدان. وأضافوا أن هذا التنسيق على الصعيد الوطني أيضاً يقلل من الثغرات ويحد من ازدواجية الجهود.

١٠١ - وأطلع الشركاء في التنمية الفريق كذلك على آراءهم بشأن هذه المسألة، مشيرين إلى أن الافتقار إلى التنسيق بين الجهات المانحة على مستوى التخطيط في عواصمهم يؤدي في بعض الأحيان إلى الموافقة على برامج لتقديم الدعم بشأن مسائل متماثلة في الدول الجزرية الصغيرة النامية دون تنسيق أولي في هذا الصدد.

١٠٢ - وأوضحوا أن للدول الأعضاء، سواء كانت من الشركاء في التنمية أو من الدول الجزرية الصغيرة النامية، دوراً تؤديه في كفاءة تخطيط الموارد وتخصيصها بكفاءة وفعالية، بحيث تصب في عملية التنمية المملوكة وطنياً على نحو من التناغم والاتساق. ولاحظ البعض أن ثمة اختناقات في الإنجاز، في بعض الحالات، بسبب القدرة المحدودة لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية على الاستيعاب في مجال معالجة وتجهيز المشاريع التي يمكن أن تحصل منها على المساعدة التقنية. ورأى بعض الشركاء في التنمية، فضلاً عن بعض المسؤولين من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، أن تعزيز برامج محددة لبناء القدرات في مجال إدارة المشاريع وتمويلها من شأنهما أن يشكلا استثماراً مجدداً للبلدان يزيد قدرتها الاستيعابية، مما يعجل بوصولها إلى مختلف الطرائق لتنفيذ مسار العمل المعجل.

قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على استيعاب برامج المساعدة التقنية على الصعيد الوطني  
١٠٣- ستكون الجهود التي تبذلها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة للنهوض بالتنفيذ المشترك وتحسين الموازنة بين خططها والأولويات الإقليمية والوطنية عديمة الجدوى ما لم يول اهتمام دقيق للقدرة الاستيعابية لدى الجهات المستفيدة المستهدفة على الصعيد الوطني.

١٠٤- وقد أدى غياب التنسيق بين الشركاء في التنمية الثنائيين والمتعددي الأطراف الكثيرين على اختلافهم، بما في ذلك في بعض الأحيان من داخل منظومة الأمم المتحدة نفسها، إلى بعض الاختناقات من حيث القدرة الاستيعابية في الجانب المتلقي. وعلاوة على ذلك، فإن البعثات التي لم يجر التنسيق بينها لكثير من منظمات الأمم المتحدة المختلفة التي تزور الدول الجزرية الصغيرة النامية للقيام بنشاط مخصص لمرة واحدة دون مزيد من المتابعة في الموقع لم تسفر عن الاستخدام الأمثل للموارد، سواء من الجانب المقدم للنشاط أو من المنظور الوطني.

١٠٥- وأفيد بوجود حالات لبعض البلدان التي كانت إمكانية تلقيها الدعم في مجال المساعدة التقنية تفوق قدرتها على استيعاب العديد من حلقات العمل والمشاريع المختلفة المقترحة من جانب الجهات الشريكة الثنائية أو المتعددة الأطراف. والجزر الصغيرة لديها عدد محدود من المسؤولين وأصحاب المصلحة المكلفين بمعالجة القضايا الكثيرة المتصلة بالتنمية. وهي مع ذلك تُدعى باستمرار إلى مختلف المؤتمرات وحلقات العمل في جميع أنحاء العالم لتبادل هذه الخبرات. ونظراً لموقع هذه الجزر النائي وضعف قدرتها على الاتصال، فهذا يعني فترات طويلة من الغياب عن البلد. وفي أثناء تلك الأسفار، يطرأ بعض البطء على التقدم في التنفيذ وعلى رصد هذا التقدم على الصعيد الوطني.

١٠٦- وأشار أصحاب المصلحة على اختلافهم إلى أن الدول الجزرية الصغيرة النامية، نظراً لاشتراكها في مواطن الضعف بصرف النظر عن مستوى دخلها، قد يكون من الأفضل لها المضي في تطوير نموذج التعاون بين الدول الجزرية الصغيرة النامية وبعضها البعض، حيث يمكن أن يتولى أكثرها ثراءً الاضطلاع ببرامج داعمة لبناء القدرات، وتبادل المعارف ووسائل التنفيذ، بهدف اكتساب مزيد من الإمساك بزمام عملياتها الإنمائية وإنشاء أطر مريحة للجميع في المجالات ذات الاهتمام المشترك، مثل الربط الإلكتروني، والتجارة، والتعليم، والصحة. وبالإضافة إلى ذلك، في إحدى المقابلات مع ممثلي قطاع الأعمال التجارية، اقترح أيضاً الوصل بين سلاسل الإنتاج والاستفادة من شروط الوصول إلى الأسواق التي تتمتع بها أقل البلدان نمواً. والشراكات المبتكرة على نطاق الدول الجزرية الصغيرة النامية، فيما بين المناطق وداخلها، تمثل بالتأكيد إمكانات للتأزر في بناء مسارات مستدامة على الأجل الطويل.

١٠٧- ويرى المفتش أنه ينبغي زيادة التنسيق، ليس فقط داخل منظومة الأمم المتحدة، وإنما أيضاً بين الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، والمنظمات الإقليمية والشركاء في التنمية والدول الجزرية الصغيرة النامية ذاتها، من أجل الاستفادة على نحو أفضل من الموارد العالمية التي يمكن إتاحتها لتلك الدول بغرض إحداث تأثير أكبر وفعالية أكبر في التنفيذ، مما ينتج عنه تعميم مستمر في القدرات الإنمائية الوطنية.

التعاون فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية: الاستفادة من أثر الموارد والاستراتيجيات المشتركة

١٠٨- من الأمثلة على الكيفية التي يمكن بها للجزر أن تعمل معاً على النهوض بالمسائل ذات الاهتمام المشترك منبر الشراكة الجزرية العالمية، المنشأ في عام ٢٠٠٦ لمساعدة الجزر<sup>(٧١)</sup> في الحفاظ على الموارد الطبيعية واستخدامها بشكل مستدام. فهذه الشراكة العالمية تمكّن الجزر من العمل معاً لمواجهة التحديات العالمية المشتركة. وقد اعترفت اتفاقية التنوع البيولوجي رسمياً بالشراكة الجزرية العالمية بوصفها آلية للنهوض بحفظ التنوع البيولوجي للجزر<sup>(٧٢)</sup>. وفي أيار/مايو ٢٠١٦، عززت الشراكة ٣٣ من التزامات الاستدامة التي اعتمدها حكومة أو أكثر، وفي العادة بإقامة شراكة مع أعضاء آخرين في الشراكة العالمية.

١٠٩- وقد اضطلع ببعض الممارسات الجيدة في مجال التعاون فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية وبعضها البعض في إطار مبادرات مختلفة، بعضها علمية التغطية، وأخرى بين بلدان المنطقة. ومنذ عام ١٩٩٢، يساهم برنامج سنغافورة للتعاون في تبادل الخبرات الإنمائية مع الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى من أجل تعزيز قدراتها الوطنية. وعلى مر السنين، تم تدريب ما يزيد على ٨ ٨٠٠ من الموظفين الحكوميين في الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجالات متنوعة، مثل التنمية المستدامة وتغير المناخ والإدارة العامة والتنمية الاقتصادية. وكذلك أطلقت سنغافورة حزمة للتعاون التقني مدتها ثلاث سنوات لصالح تلك الدول في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد في ساموا في عام ٢٠١٤، لتزويد كبار مسؤولي تلك الدول بدورات مصممة حسب الطلب في مجالات ذات صلة من قبيل إدارة الكوارث والأمن غير التقليدي، فضلاً عن توفير بعض الزمالات في الطيران المدني وعقد دورات في النقل البحري في سنغافورة<sup>(٧٣)</sup>.

١١٠- ولاشترك المنظمات الإقليمية ومصارف التنمية الإقليمية دور أساسي في تيسير تطوير التعاون فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية، كما في دائرة المشتريات الصيدلانية في منطقة البحر الكاريبي. فهذه الدائرة التي استحدثتها تسعة من الأعضاء في منظمة دول شرق البحر الكاريبي تيسر الحصول على الأدوية بأسعار معقولة من خلال تجميع عمليتي شراء وإدارة اللوازم الصيدلانية والطبية للقطاع العام. إذ تقوم الدائرة، التي أنشأتها بلدان منظمة دول شرق البحر الكاريبي بتجميع الطلبات القطرية، وتصدر دعوة مركزية لتقديم العطاءات وتدفع للموردين من حسابات البلدان في المصرف المركزي لشرق البحر الكاريبي. وكانت دائرة منظمة دول شرق البحر الكاريبي في البداية تغطي تكاليف تشغيلها بتحميل البلدان رسماً إضافياً قدره ١٥ في المائة على الفواتير. وتمشياً مع سياسة الدائرة في تحقيق مزيد من الوفورات في التكاليف للدول الأعضاء في منظمة دول شرق البحر الكاريبي، طبّق وزراء الصحة في المنظمة سياسة لخفض

(٧١) بالاو وسيشيل وغرينادا من الأعضاء الرئيسيين في المنبر، بالنظر إلى أن رؤساء دولها هم قادة المنظمة. للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر <http://glispa.org/about>.

(٧٢) انظر المقرر IX/21، المؤتمر التاسع للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي: [www.cbd.int/doc/decisions/cop-09/cop-09-dec-21-en.pdf](http://www.cbd.int/doc/decisions/cop-09/cop-09-dec-21-en.pdf)، والمقرر XI/15، المؤتمر الحادي عشر للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي: [www.cbd.int/decision/cop/default.shtml?id=13176](http://www.cbd.int/decision/cop/default.shtml?id=13176).

(٧٣) للحصول على مزيد من المعلومات، انظر الموقع التالي: <https://sustainabledevelopment.un.org/partnership/?p=11344>.

الرسم الإضافي إلى ١٣ في المائة في عام ٢٠٠٥ وإلى ١١ في المائة في عام ٢٠٠٧. وقد ساعدت منظمة الصحة العالمية مناطق أخرى، مثل جزر فيجي السبعة والجنوب الأفريقي والشرق الأفريقي، في تكرار نموذج منظمة دول شرق البحر الكاريبي.

١١١- ويرى المفتش أنه ينبغي زيادة تشجيع التعاون فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية وبعضها البعض وتعزيزه، بالتعويل على دعم المنظمات الإقليمية، ومصارف التنمية الإقليمية، واستمرار الدعم من مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومن المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة<sup>(٧٤)</sup>.

## دال - تمويل التنمية: تلبية الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية

١١٢- ينبغي تيسير إمكانيات أفضل لحصول الدول الجزرية الصغيرة النامية على التمويل من أجل التنمية، وتعديل معايير الأهلية لتتوافق مع ملامح الضعف فيها، والتغلب على القيود المتعلقة بمستوى الدخل، لأن هذه الأمور تعتبر بمثابة معاقبة للبلدان التي بلغت شريحة متوسطة علياً أو مستوى مرتفعاً من الدخل<sup>(٧٥)</sup>، ومن ثم لم تعد تستفيد من المعاملة التفضيلية<sup>(٧٦)</sup>.

١١٣- ولا يتجاوز عدد الدول الجزرية الصغيرة النامية التي في عداد أقل البلدان نمواً تسع دول<sup>(٧٧)</sup>. أما متوسط دخل الفرد في الدول المتبقية، في معظم الحالات، فبلغ مستوى يجعلها غير مؤهلة لتلقي التمويل الميسر لأغراض التنمية<sup>(٧٨)</sup>. ولا يزال الخروج من مركز أقل البلدان نمواً مسألة حساسة بسبب هشاشة الدخل القومي الإجمالي للدول الجزرية الصغيرة النامية، وهو أحد المعايير الرئيسية، الذي يمكن أن يتفاوت تفاوتاً ملحوظاً، لأنه معرض لتأثير الكوارث الطبيعية

(٧٤) انظر UNOSSC, "Good Practices in South-South and Triangular Cooperation for Sustainable Development" (May 2016) [مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، "الممارسات السليمة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية المستدامة" (أيار/مايو ٢٠١٦)]. متاح في الموقع: [http://ssc.undp.org/content/dam/ssc/documents/e-library%20docs/Good%20Practices%20in%20South-South%20and%20Triangular%20Cooperation%20for%20Sustainable%20Development\(1\).pdf](http://ssc.undp.org/content/dam/ssc/documents/e-library%20docs/Good%20Practices%20in%20South-South%20and%20Triangular%20Cooperation%20for%20Sustainable%20Development(1).pdf)

(٧٥) UN-OHRLLS, "Small Island Developing States in Numbers" (2013), p. 23. [مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، "الدول الجزرية الصغيرة النامية بالأرقام" (٢٠١٣)، الصفحة ٢٣]. وهو متاح في الموقع: [http://unohrlls.org/custom-content/uploads/2014/04/SIDS\\_IN\\_NUMBERS\\_121813\\_FA\\_WEB.pdf](http://unohrlls.org/custom-content/uploads/2014/04/SIDS_IN_NUMBERS_121813_FA_WEB.pdf)

(٧٦) تناولت الجمعية العامة في قرارها ٦٧/٢٢١ بشأن الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً ضرورة مساندة أقل البلدان نمواً السابقة خلال العملية الانتقالية لتفادي التعطيل في العملية الإنمائية. انظر أيضاً JIU/REP/2016/3 بشأن الفوائد المحتملة للانتماء إلى "وضع خاص حقاً" للدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بتعزيز الدعم المتسق والموجه لتلك الدول (الفقرتان ٨٨ و٨٩).

(٧٧) انظر Committee for Development Policy, "Handbook on the Least Developed Country Category: inclusion, graduation and special support measures" (2nd ed., Oct. 2015). [لجنة السياسات الإنمائية، "دليل لفئة أقل البلدان نمواً: إدراج البلدان في تلك الفئة ورفعها منها والتدابير الخاصة لدعمها" (الطبعة الثانية، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥)]. ويمكن الاطلاع عليه في الموقع الشبكي التالي: [www.un.org/en/develop-ment/desa/policy/cdp/cdp\\_publications/2015cdphandbook.pdf](http://www.un.org/en/develop-ment/desa/policy/cdp/cdp_publications/2015cdphandbook.pdf)

(٧٨) هناك استثناءات، كاستثناء البنك الدولي لاقتصاد الجزر الصغيرة، ويطبق على الجزر الصغيرة التي يقل عدد سكانها عن ١,٥ مليون نسمة وتستوفي معايير محددة بشأن الحجم والجغرافيا والجدارة الائتمانية.

على الاقتصاد. ويمكن التفكير في زيادة التركيز على جانب الضعف في عملية الرفع من القائمة من أجل الحد من مخاطر الرفع قبل ترسيخ اتجاه دائم يتسم بالتنمية المستدامة والقدرة على الصمود أمام الصدمات الخارجية<sup>(٧٩)</sup>.

١١٤- وتسلم الجمعية العامة، في قرارها ٢١٥/٧٠، بأن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات كبيرة في مجال تحقيق التنمية المستدامة، وأنه لضمان مواصلة الإنجازات المحققة حتى الآن، ينبغي تعزيز الجهود الرامية إلى معالجة التحديات المستمرة من خلال تبادل الخبرات وتحسين التنسيق والارتقاء بالدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة وتركيزه.

#### تعديل معايير الأهلية لتتوافق مع ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية

١١٥- أعرب ممثلو الدول الأعضاء من الدول الجزرية الصغيرة النامية والشركاء في التنمية عن استعدادهم لتيسير سبل حصول تلك الدول على تمويل التنمية، حسبما تدعو إليه خطة عمل أديس أبابا، ووفقاً لأهداف خطة عام ٢٠٣٠. ولاحظ الفريق الدور البالغ الأهمية للتمويل المقدم من مرفق البيئة العالمية في الدول الجزرية الصغيرة النامية<sup>(٨٠)</sup> والوصلة الضرورية التي تمثلها الوكالات المعتمدة من الأمم المتحدة في دعم إعداد مقترحات التمويل لهذه الدول. ويود عدد من هذه الوكالات أن يُعتمد على الصعيد الوطني لكي يكون في وضع يسمح له بإمكانية الحصول بشكل مستقل على التمويل من مرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ<sup>(٨١)</sup>. غير أن بعض مصارف التنمية في المنطقة أبلغت الفريق بأمر القدرة المحدودة لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية على التعامل مع ما ينطوي عليه إعداد مقترحات المرفق والصندوق من تعقيد وتكاليف وأعباء، مما يدل على أن قلة منها هي التي تستوفي متطلبات الاعتماد المتشددة. ويلقى الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما البرنامج الإنمائي<sup>(٨٢)</sup>، في مساعدة هذه الدول للتغلب على هذه العوائق اعترافاً من أصحاب المصلحة فيها<sup>(٨٣)</sup>.

١١٦- والمعايير التقليدية للحصول على التمويل بشروط ميسرة غير ملائمة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ودُعي منذ وقت طويل إلى إيلاء هذه الدول معاملة خاصة دون إحراز تقدم

(٧٩) تشمل معايير رفع هذه الفئة من القائمة أيضاً مؤشراً للضعف الاقتصادي ومؤشر الأصول البشرية. ولا يشمل أي من المعايير الضعف البيئي الخاص بالدول الجزرية الصغيرة النامية تحديداً وضعف تأهبها لمواجهة الكوارث. انظر [www.un.org/en/development/desa/policy/cdp/ldc/ldc\\_criteria.shtml](http://www.un.org/en/development/desa/policy/cdp/ldc/ldc_criteria.shtml).

(٨٠) لاحظ الفريق التأثير الكبير الذي يحدثه برنامج المنح الصغيرة لمرفق البيئة العالمية في مختلف الدول الجزرية الصغيرة النامية وأمكنه أن يلاحظ الفوائد التي تحققت في موريشيوس بفضل أمور منها مشروع الرابطة الكينواتية في سجن بيتي برجيح للربط بين تغير المناخ والقضايا الاجتماعية.

(٨١) انظر JIU/REP/2015/5 للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن سبل الحصول على موارد من مرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ في سياق الأنشطة المتعلقة بتغير المناخ.

(٨٢) انظر حالة ساموا وإطلاق استراتيجية دون إقليمية بدعم من برنامج المنح الصغيرة لمرفق البيئة العالمية. متاح في الموقع: [www.ws.undp.org/content/samoa/en/home/presscenter/articles/2016/07/05/launch-of-the-new-subregional-strategy-of-the-undp-small-grants-programme-sgp.html](http://www.ws.undp.org/content/samoa/en/home/presscenter/articles/2016/07/05/launch-of-the-new-subregional-strategy-of-the-undp-small-grants-programme-sgp.html).

(٨٣) في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، قدمت منظمة الصحة العالمية مقترحاً إلى مرفق البيئة العالمية بعنوان "بناء المرونة لمواجهة تغير المناخ في النظم الصحية بأقل البلدان الجزرية نمواً في المحيط الهادئ" في توفالو وحزر سليمان وفانواتو وكيريباس. وقد تمت الموافقة على المشروع من الواجهة التقنية وما زال في انتظار تمويل المرفق.

كبير في هذا الصدد<sup>(٨٤)</sup>، لا سيما من خلال العمل الأساسي الذي يضطلع به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وهو أول منظمة عاجلت خصوصية الدول الجزرية الصغيرة النامية باعتبارها حالة تتطلب معاملة خاصة<sup>(٨٥)</sup>. ولم تقتصر الإفادة في هذا الصدد على ممثلي الدول الجزرية الصغيرة النامية والجهات الوطنية صاحبة المصلحة، وإنما أبلغ الشركاء في التنمية أيضاً الفريق بعدم تمكنهم من دعم جميع أنشطة بناء القدرات التي يستطيعون دعمها بسبب عدم أهلية بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية التي يتجاوز دخلها العتبة المحددة لمستوى الدخل. ولو استُند في معايير الأهلية إلى مواطن الضعف، لكان ذلك من شأنه توسيع نطاق الفرص المتاحة لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية.

١١٧- وقد استعرض البرنامج الإنمائي، في عام ٢٠١٥، معايير الأهلية المتعلقة بالتمويل من أجل التنمية في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي<sup>(٨٦)</sup>، واقترح مجموعة من التوصيات، منها ما يلي:

- ينبغي أن تعتبر مواطن الضعف الاقتصادية والبيئية الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية من معايير الأهلية للحصول على التمويل بشروط ميسرة؛
- ينبغي أن تستحدث المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية الإقليمية والجهات المانحة الثنائية فئات للأهلية بالاستناد إلى الضعف؛
- ينبغي تبسيط سبل الوصول إلى التمويل المتعلق بالبيئة والمناخ للدول الجزرية الصغيرة النامية؛
- ينبغي للجهات المقرضة أن تعيد تقييم سياسات الرفع من قائمة أقل البلدان نمواً وكيفية تأثيرها على البلدان في انتقالها من فئة إلى أخرى، بهدف تحقيق مسار انتقال أكثر سلاسة؛
- ينبغي التعجيل بعمليات الحصول على التمويل بعد الموافقة عليه.

١١٨- وبالمثل، دعت ورقة مناقشة مشتركة مقدمة من البرنامج الإنمائي ومكتب الممثل السامي بشأن هذا الموضوع إلى إعادة النظر في معايير الأهلية للتمويل المقدم بشروط ميسرة من الجهات المقرضة المتعددة الأطراف والثنائية بالنسبة لجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية، واقترحت فيها

(٨٤) انظر UNCTAD and the Indian Ocean Commission, "Addressing the vulnerabilities of Small Island Developing States more effectively" (2014). [الأونكتاد ولجنة المحيط الهندي، "معالجة مواطن ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية بمزيد من الفعالية" (٢٠١٤)]. متاح في الموقع: [http://commissionoceanindien.org/fileadmin/resources/PEID/Pledge\\_COI-CNUCED\\_26aug\\_2014.pdf](http://commissionoceanindien.org/fileadmin/resources/PEID/Pledge_COI-CNUCED_26aug_2014.pdf)

(٨٥) انظر <http://unctad.org/en/Pages/ALDC/Small%20Island%20Developing%20States/UN-recognition-of-the-problems-of-small-island-developing-states.aspx>

(٨٦) انظر "Financing for development challenges in Caribbean SIDS: A case for review of eligibility criteria for access to concessional financing" (2015). [برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "التمويل لمواجهة التحديات الإنمائية في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي: ضرورة استعراض معايير الأهلية للحصول على تمويل بشروط ميسرة" (٢٠١٥)]. متاح في الموقع [www.undp.org/content/dam/rblac/docs/Research%20and%20Publications/Poverty%20Reduction/UNDP\\_RBLAC\\_Financing\\_for\\_Development\\_ReportCaribbean.pdf](http://www.undp.org/content/dam/rblac/docs/Research%20and%20Publications/Poverty%20Reduction/UNDP_RBLAC_Financing_for_Development_ReportCaribbean.pdf)

مجموعة من المؤشرات لتستخدم في تحديد أنسب الأدوات المالية ومستويات "التساهلية" للبلدان المختلفة. وقد تشمل هذه المجموعة نصيب الفرد من الدخل، والتعرض للصدمات، والقدرة على حشد التمويل المحلي والدولي، ومستوى الديون، والمؤشرات الاجتماعية، ونوع البرنامج الذي يجري تمويله<sup>(٨٧)</sup>. ويمكن أخذ جميع هذه العناصر في الاعتبار للاستجابة لولاية خطة عمل أديس أبابا وتيسير الحصول على التمويل لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية بقدر أكبر من السرعة والسهولة.

١١٩ - وفي عام ٢٠١٦، أوصى فريق المستشارين المستقل الذي كلفه مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي باستعراض منظومة الأمم المتحدة الإنمائية<sup>(٨٨)</sup> بأن تعالج الاحتياجات الخاصة للفئات الضعيفة من البلدان المتوسطة الدخل عن طريق بارامترات أخرى غير استخدام متوسط دخل الفرد. وهذا يتماشى مع الالتزامات المنبثقة عن خطة عمل أديس أبابا، التي تدعو إلى إيلاء اهتمام خاص لدعم البلدان ذات الاحتياجات الخاصة. ويوصي المفتش بأن تضع الدول الأعضاء معايير جديدة للأهلية من شأنها توسيع نطاق إمكانية حصول الدول الجزرية الصغيرة النامية على تمويل التنمية بما يتجاوز مستوى دخلها. وينبغي في تحديد المعايير الجديدة أن تقيّم التجربة الإيجابية المتمثلة في استثناء البنك الدولي للدول الجزرية الصغيرة النامية وفي إدماج مصرف التنمية الكاريبي لبند "موطن الضعف" في قراراته المتعلقة بالإقراض<sup>(٨٩)</sup>.

١٢٠ - ويمكن تحديد معايير الأهلية بالتشاور الوثيق مع الدول الجزرية الصغيرة النامية والمؤسسات المالية الدولية العالمية والإقليمية. ومن المبادرات الحالية لأخذ مسألة الضعف في الاعتبار الفريق التقني للبنك الدولي - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يقوم، في شراكة مع أصحاب المصلحة المعنيين<sup>(٩٠)</sup>، بوضع المقترحات والخيارات المتعلقة بتمويل التنمية. ويمثل هذا الفريق العامل التقني ترتيباً غير رسمي أقره مدير البرنامج الإنمائي ورئيس البنك الدولي. وكان إنشاؤه من نتائج منتدى الدول الصغيرة السنوي الذي يستضيفه البنك الدولي. وفي اجتماع تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، كان هناك التزام بالمضي قدماً في العمل التقني المتعلق بالضعف وإمكانية الحصول على التمويل الميسر للدول الجزرية الصغيرة النامية، بتنسيق من مجموعة البنك الدولي والبرنامج الإنمائي. وقد أعد

(٨٧) UNDP and UN-OHRLLS, "Financing for Development and Small Island Developing States: A snapshot and ways forward" (June 2015). [برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، "تمويل التنمية والدول الجزرية الصغيرة النامية: لحظة عاجلة والطرق قدماً إلى الأمام" (حزيران/يونيه ٢٠١٥)]. متاح في الموقع: <http://unohrlls.org/custom-content/uploads/2015/07/SIDS-lowres.pdf>

(٨٨) انظر [www.un.org/ecosoc/sites/www.un.org.ecosoc/files/files/en/qcpr/ita-findings-and-conclusions-16-jun-2016.pdf](http://www.un.org/ecosoc/sites/www.un.org.ecosoc/files/files/en/qcpr/ita-findings-and-conclusions-16-jun-2016.pdf)

(٨٩) يُمنح استثناء البنك الدولي لاقتصاد الجزر الصغيرة، من أجل الحفاظ على أهليتها للحصول على دعم المؤسسة الدولية للتنمية، للدول الجزرية الصغيرة النامية التالية: توفالو، وتونغا، وجزر مارشال، ودومينيكا، وساموا، وسان تومي وبرينسيبي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت لوسيا، وغرينادا، وفانواتو، وكابو فيردي، وكيريباس، وملديف، وولايات ميكرونيزيا الموحدة. انظر <http://ida.worldbank.org/about/borrowing-countries>

(٩٠) يستضيف البنك الدولي منتدى الدول الصغيرة ويشمل المنتدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأمانة الكومنولث ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهي المنظمات الأساسية التي تدفع قدماً بأعمال المجموعة.

البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي العمل التقني اللازم لإتاحة التمويل الميسر لتلك الدول من أجل القدرة على الصمود في مواجهة المناخ والكوارث<sup>(٩١)</sup>.

١٢١- وشجعت نتائج المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، الذي عقد في أديس أبابا<sup>(٩٢)</sup>، الأمين العام على عقد فرقة عمل مشتركة بين الوكالات، تضم الآن أكثر من ٥٠ منظمة. وفي عام ٢٠١٦، أصدرت فرقة العمل تقريراً افتتاحياً تشير فيه إلى احتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية<sup>(٩٣)</sup>. وفي هذا الصدد، يرى المفتش أن تقوم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، من خلال مشاركتها في أعمال فرقة العمل، بالمساهمة في تحديد معايير أهلية تنطبق على المنظومة برمتها لتيسير إتاحة تمويل التنمية للدول الجزرية الصغيرة النامية<sup>(٩٤)</sup>. ومن شأن مجموعة من معايير الأهلية المتفق عليها عموماً، تتغلب على قيود المعايير المستخدمة حالياً، أن تعزز اتساق عمل الأمم المتحدة على نطاق المنظومة وأن تمهد السبيل لطرائق التنفيذ المعجل للعمل في دعم التنمية المستدامة للجزر الصغيرة، بغض النظر عن مستوى دخلها. ويرى المفتش أن تقدم قوة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، كجزء من التقرير السنوي لفرقة العمل، في موعد أقصاه عام ٢٠١٩، تقريراً عن التقدم المحرز وأن تضع مقترحات لمعايير منقحة، تعالج الثغرات والتحديات القائمة مستعينة بالبنية الحكومية الدولية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ومنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية.

١٢٢- ومن المجالات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لجميع مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية مخططات التأمين، التي لا يقدر على تكلفتها صغار أصحاب المصلحة. وإدراكاً من منظومة الأمم المتحدة وشركائها لارتفاع درجة تعرض هذه الدول للمخاطر، ينبغي أن يقدموا الدعم لها في تعزيز إمكانيات التحاقها بمخططات التأمين، على نحو ما أشير إليه في التقرير الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ عن الأهداف الإنمائية للألفية في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥<sup>(٩٥)</sup>، وكذلك

(٩١) انظر Organization for Economic Cooperation and Development and World Bank, "Climate and Disaster Resilience Financing in Small Island Developing States" (2016). [منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي، "تمويل القدرة على الصمود في مواجهة المناخ والكوارث في الدول الجزرية الصغيرة النامية" (٢٠١٦)] متاح في الموقع <http://dx.doi.org/10.1787/9789264266919-en>.

(٩٢) قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩.

(٩٣) Addis Ababa Action Agenda — Monitoring commitments and actions (United Nations publication, Sales No. E.16.I.7). [خطة عمل أديس أبابا - رصد الالتزامات والإجراءات (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.16.I.7)]. متاح على الموقع التالي: [www.un.org/esa/ffd/wp-content/uploads/2016/03/Report\\_IATF-2016-full.pdf](http://www.un.org/esa/ffd/wp-content/uploads/2016/03/Report_IATF-2016-full.pdf).

(٩٤) انظر مذكرة من الأمين العام بشأن رصد الالتزامات والإجراءات الواردة في خطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (E/FFDF/2016/2).

(٩٥) The Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, the Asian Development Bank, UNDP, "Making it happen: Technology, finance and statistics for sustainable development in Asia and the Pacific: Asia-Pacific Regional MDG Report 2014/15" [اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومصرف التنمية الآسيوي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "من القول إلى الفعل: التكنولوجيا والتمويل والإحصاءات من أجل التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ: التقرير الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٤/٢٠١٥".] متاح في الموقع <https://issuu.com/undpasiapacific/docs/rbap-rmdg-report-2014-2015/1?ff=true&e=12004137/13389560>.

في إطار سينداي، واتفاق باريس. وهناك مبادرات مشتركة موجودة بالفعل في منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي. وقد تطرق أصحاب المصلحة إلى مسألة التأمين ضد المخاطر في أثناء الزيارات التي اضطلع بها للدول الجزرية الصغيرة النامية، فتناولوا الصعوبات التي تكتنف الحصول على التغطية التأمينية بالنسبة لأصحاب الحيازات الصغيرة وما تواجهه الحكومات من تعقيد في ضمان هذه التغطية عن طريق مخططات التأمين للتخفيف من حدة الضرر في عمليات إعادة الإعمار في أعقاب الكوارث الطبيعية. وأشار إلى أن هناك حاجة إلى دعم أقوى بشأن هذه المسألة من أجل تيسير الوصول إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية ولتعزيز قدراتها في هذا الشأن، لعلها تستفيد من الفرص التي يتيحها لها المجتمع الدولي<sup>(٩٦)</sup>.

١٢٣- والنظر في التوصية التالية في الوقت المناسب أمر ضروري لضمان زيادة فعالية تنفيذ مسار العمل المعجل والولايات العالمية الأخرى ذات الأهمية العليا للدول الجزرية الصغيرة النامية ضمن الإطار الشامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

#### التوصية ٥

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يكفلوا مشاركة مؤسساتهم في العملية التي تقودها فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية من أجل المساهمة الفعلية في التعامل مع خصوصية الدول الجزرية الصغيرة النامية باعتبارها حالة خاصة بحلول معدة خصيصاً لكل منها، وينبغي أيضاً أن يكفلوا تصميم برامج جديدة للأهلية من أجل تحسين إمكانية حصول تلك الدول على تمويل التنمية.

١٢٤- وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن تحقيق أي تحسن في اتساق وكفاءة تنفيذ الدعم على نطاق المنظومة بدون تأمين الموارد اللازمة من أجل تحقيق الفعالية في تنفيذ مسار العمل المعجل. ومن المهم ألا تضيق هذه الولاية الرائدة، التي سبقت خطة عام ٢٠٣٠ كمخطط أساسي للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، في التنفيذ العملي من خلال إيلاء أسبقية شاملة لخطة عام ٢٠٣٠ على غيرها من الولايات العالمية. ويرى المفتش أنه، في أثناء عملية إعادة النظر في هيكل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ومواردها في سياق خطة عام ٢٠٣٠، ينبغي أن تخصص الموارد بشكل واضح لدعم احتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية لتنفيذ مسار العمل المعجل، بما يشمل المجالات ذات الأولوية المتبقية واستراتيجيات برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس التي لم تتحقق بعد.

١٢٥- وينبغي تحديد الموارد وتخصيصها في إطار برامج عمل محددة زمنياً، بحيث يمكن أن يتم التخطيط على أساس من موارد موثوقة. وتنطوي الجهود المبذولة لنشر استراتيجيات حشد الموارد على تكاليف مرتفعة لمعاملات أمانات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى التخفيف

(٩٦) برنامج آيلندز للحماية المالية تشترك في تنفيذه لجنة المحيط الهندي، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، والبنك الدولي. وهو برنامج إقليمي يشترك فيه خمس من الدول الأعضاء والأقاليم الجزرية التابعة للجنة المحيط الهندي، ويهدف إلى التخفيف من العواقب المالية للكوارث الطبيعية، ويستند إلى مفهوم تمويل المخاطر وآلية نقل المخاطر المرتبطة به.

من النقص في الموارد الأساسية. ويكتسي هذا أهمية خاصة بالنسبة لمنظمات مثل مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث الذي تتسم ولايته الأساسية بأهمية هائلة للدول الجزرية الصغيرة النامية، التي ليس لديها سوى جزء ضئيل من الموارد الأساسية لتنفيذ إطار سينداي. وبالمثل، يرتبط اتفاق باريس بعدة آليات للتمويل، مثل الصندوق الأخضر للمناخ وصندوق التكيف. بيد أن عمليات الاستفادة من مصادر التمويل هذه تشكل عبئاً مرهقاً جداً على الدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٢٦- وينبغي للدول الأعضاء أن تنظر في السبل والوسائل الكفيلة بتحديد إجراءات تيسير المسار السريع المؤدي لحصول الدول الجزرية الصغيرة النامية على التمويل من أجل التنمية في أطر زمنية أقصر ومن خلال إجراءات أكثر سهولة. وينبغي أن تواصل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وشركاؤها دعم مؤسسات - حكومات تلك الدول وغيرها من أصحاب المصلحة الوطنيين في إعداد الطلبات المالية واقتراحات المشاريع تيسيراً للوصول إلى مصادر التمويل المستهدفة هذه.

١٢٧- وينبغي تعزيز الشراكات بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات والكيانات الإقليمية غير التابعة للأمم المتحدة، مثل البلدان والأقاليم الجزرية في المحيط الهادئ، ومنتدى جزر المحيط الهادئ، وبرنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ، ومجلس المنظمات الإقليمية في المحيط الهادئ، والجماعة الكاريبية في منطقة البحر الكاريبي، ولجنة المحيط الهندي ورابطة بلدان حافة المحيط الهندي في منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي، في تخطيط وتنفيذ دعم أكثر اتساقاً على نطاق المنظومة للدول الجزرية الصغيرة النامية في الأخذ بطريقة معجلة لتنفيذ مسار العمل المعجل. فمعاً يمكنها تحديد الثغرات التي يتعين سدها وتقدير الموارد اللازمة لمعالجتها، والعمل بالتعاون الوثيق مع الدول الجزرية الصغيرة النامية وشركائها في التنمية على إقامة ترتيبات لتمويل متعدد السنوات يمكن التنبؤ به لدعم بناء القدرات لأغراض التنمية المستدامة في تلك الدول.

١٢٨- ومن شأن تنفيذ التوصية التالية أن يسهم في ضمان تخصيص الموارد لتيسير تنفيذ الولايات العالمية المتصلة بالتنمية المستدامة لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية.

#### التوصية ٦

ينبغي لمجالس إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تشجع على تخصيص تمويل متعدد السنوات يمكن التنبؤ به لتيسير التنفيذ الفعال للأنشطة البرنامجية دعماً للدول الجزرية الصغيرة النامية، بناء على عمليات تقييم الاحتياجات التي تعدها مؤسسات المنظومة بالتشاور مع تلك الدول وشركائها المعنيين.

## ثالثاً- تنفيذ مسار العمل المعجل: البنية المؤسسية للرصد والمساءلة

١٢٩- يتناول هذا الفصل نطاق التوصية ٥ الواردة في التقرير JIU/REP/2015/2، التي تنص على ما يلي:

ينبغي أن تكفل الجمعية العامة أن الاستعراض الشامل يحلل البنية المؤسسية القائمة وفقاً للفقرات ١٢٢ إلى ١٢٤ من مسار العمل المعجل وعملية التنسيق الرامية إلى رصد تنفيذه الفعال والإبلاغ عنه، لمنع التداخل وتعزيز أوجه التآزر على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

١٣٠- وفي الفقرات ١٢٢ إلى ١٢٤، يبرز مسار العمل المعجل أهمية وجود إطار للرصد والمساءلة لضمان تنفيذ استراتيجية للتحويل من أجل تحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وترد فيها إشارة محددة إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهيئتهما الفرعية، وإلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، واللجان الإقليمية. ويُطلب إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الاحتفاظ ببرنامج يركز على الشركات، ودعوة الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية إلى الاجتماع بصورة منتظمة<sup>(٩٧)</sup>.

١٣١- ومنذ عام ٢٠١٤، حين عقد المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، تم اعتماد ولايات عالمية أخرى، من بينها الولاية العالمية الشاملة بشأن التنمية المستدامة المنشأة في قرار الجمعية العامة ١/٧٠. ونتيجة لذلك، فقد ازداد تعقيد إطار المساءلة على نطاق المنظومة المتعلقة بمسائل التنمية المستدامة بشكل مطرد. ويهدف هذا الفصل إلى تقديم بعض التوجيهات بشأن الروابط بين العمليات المختلفة التي يتعين أخذها في الاعتبار وأنجع النهج لتفادي فرض عبء قاهر فيما يتعلق بالإبلاغ على حساب التنفيذ الفعال، ولا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية ذات الموارد المحدودة للتعامل مع عمليات الإبلاغ المتوازية المتعددة<sup>(٩٨)</sup>. والواقع أنه يمكن استقراء تحليل الخصائص المميزة للدول الجزرية الصغيرة النامية على نطاق أوسع في الوقوف على التحديات التي تواجه إطار المساءلة والرصد على نطاق المنظومة للولايات العالمية بصفة عامة، بالنظر في حالة الدول الجزرية الصغيرة النامية إزاء مسار العمل المعجل باعتبارها مخططاً أساسياً لجميع أعضاء الأمم المتحدة إزاء خطة عام ٢٠٣٠.

*إطار المساءلة والرصد فيما يتعلق بأولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية*

١٣٢- في إطار البيئة المتطورة لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وإطارها المتعلق بالمساءلة، يتعين تناول تعريف إطار الرصد والمساءلة لمسار العمل المعجل في تفاعل وثيق مع وضع إطار الرصد والمساءلة لأهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٣٠. وينبغي تكيف المؤشرات وأدوات الإبلاغ للدول الجزرية الصغيرة النامية لأغراض رصد مسار العمل المعجل

(٩٧) تم تناول تقييم أداء وإصلاح الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في JIU/REP/2016/3 ولن يتكرر في هذا التقرير.

(٩٨) انظر المرفقين الأول-ألف والأول-باء فيما يتعلق بالصلات بين المجالات ذات الأولوية في مسار العمل المعجل ووسائل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

وتنفيذه. وقد تناولت نتائج المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية الاحتياجات الخاصة بتلك الدول تحديداً، ترقباً للانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة، وتحديد أولوياتها من أجل كفالة تعميم الأهداف في الخطة العالمية.

١٣٣- ولا يمكن أداء مهمة الرصد والمساءلة للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بفعالية دون التنسيق الشامل على نطاق المنظومة والتكامل الرأسي للمعلومات على نطاق منظومة الأمم المتحدة ومن المستويات الوطني والإقليمي والعالمي<sup>(٩٩)</sup>.

١٣٤- ولاحظ الفريق خلال المقابلات الميدانية مع ممثلي الدول الجزرية الصغيرة النامية التقدم الكبير الذي حدث في مجال التخطيط الاستراتيجي الوطني. فقد أخذ التنسيق الفعال بين الوزارات والمواءمة مع الأولويات الإقليمية في الاعتبار على النحو الواجب في إنشاء المنهجيات الداخلية للإبلاغ عن قضايا التنمية المستدامة التي تهم البلدان.

١٣٥- وقد أدمجت الدول الجزرية الصغيرة النامية الدروس المستفادة من تجربة الأهداف الإنمائية للألفية وعززت إطارها الداخلي للتخطيط بما يتماشى مع الإدارة القائمة على النتائج ومنهجيات التخطيط الاستراتيجي. غير أن المفتش استمع إلى بعض الشواغل من البلدان بشأن الجوانب التالية:

- عدم كفاية القدرات البشرية الوطنية في الهياكل الحكومية لتلبية جميع متطلبات الإبلاغ؛
- ضعف القدرات الإحصائية على تحديد خطوط أساس للرصد والإبلاغ بشأن التنفيذ<sup>(١٠٠)</sup>؛
- تنوع متطلبات الإبلاغ من الشركاء في المساعدة الإنمائية الرسمية والمنظمات الدولية، التي ليست الأمم المتحدة إلا واحدة منها؛
- عدم مراعاة خصوصيات الدول الجزرية الصغيرة النامية في تحديد مؤشرات عالمية لقياس التقدم المحرز؛
- عدم كفاية المواءمة بين خطط الأمم المتحدة الاستراتيجية الإقليمية والوطنية للمناطق والخطط الإقليمية التي أقرتها المحافل السياسية في المناطق، من قبيل منتدى جزر المحيط الهادئ والجماعة الكاريبية.

١٣٦- ولوحظ في موريشيوس أحد الأمثلة على الممارسات الجيدة للتعاون من أجل مساعدة السلطات الوطنية في مجالات التخطيط والرصد والإبلاغ، حيث تقاسم البرنامج الإنمائي

(٩٩) انظر عناصر الإطار الهيكلي لممارسة الرصد والمساءلة في المرفق الثالث.

(١٠٠) للاطلاع على معلومات في مجال القدرات الوطنية المتعلقة بالإحصاء، انظر تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "تقييم إسهام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تعزيز القدرات الوطنية في مجال التحليل الإحصائي وجمع البيانات وفي دعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً" (JIU/REP/2016/5). انظر [www.unjui.org/en/reports-notes/JIU%20Products/JIU\\_REP\\_2016\\_5\\_Final\\_English.pdf](http://www.unjui.org/en/reports-notes/JIU%20Products/JIU_REP_2016_5_Final_English.pdf).

والحكومة الوطنية وقت وتكلفة موظف واحد يساعد في عمليات التخطيط الوطنية، بما يكفل توافر الصلة مع احتياجات عمليات الأمم المتحدة من الإبلاغ بغرض رصد التقدم المحرز بشأن المجالات الرئيسية ذات الأولوية التي حددها البلد.

١٣٧- ولاحظ المفتش أيضاً اتجاهات إيجابية في مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى. ففي منطقة المحيط الهادئ، اضطلع المكتبان المتعددا الأقطار في فيجي وساموا<sup>(١٠١)</sup> بعمليات استشارية وطنية واسعة النطاق تشمل كل دولة أو إقليم تخدمه مكاتب المنسقين المقيمين، وذلك للتأكد من أن الخطة الاستراتيجية المقبلة للأمم المتحدة في منطقة المحيط الهادئ تستند إلى عملية تشاركية تشمل جميع أصحاب المصلحة الوطنيين المعنيين وتتم بالتشاور الوثيق مع المؤسسات الإقليمية مثل منتدى جزر المحيط الهادئ ومنظماته التابعة لمجلس المنظمات الإقليمية في المحيط الهادئ. وقد تم بذل بعض الجهد لإدماج عمليات الأمم المتحدة والعمليات غير التابعة للأمم المتحدة في تنفيذ استراتيجية إنمائية تماشى مع إطار التعاون الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ، ومن المتوقع أن تسفر عن خطة خمسية موحدة تقرها حكومات المنطقة. وتشارك اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أيضاً في هذه العملية، وتقدم الدعم بشأن بعض مجالات محددة مفيدة للرصد والمساءلة، مثل تعزيز القدرات الإحصائية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

١٣٨- وبالمثل، تقوم منطقة البحر الكاريبي أيضاً بإعداد استراتيجيتها الإقليمية، المنبثقة عن عملية تقودها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بالتشاور الوثيق مع المكاتب الإقليمية ودون الإقليمية للجان الإقليمية، ومكاتب المنسقين المقيمين الوطنية والمتعددة البلدان، والممثلين الوطنيين للدول الجزرية الصغيرة النامية في المناطق. ويستشار في هذه العملية أصحاب المصلحة الإقليميون والوطنيون من الحكومات والمجتمع المدني وقطاع الأعمال التجارية والأوساط الأكاديمية، فضلاً عن غيرهم من الشركاء الإنمائيين الدوليين.

١٣٩- وتقوم اللجان الإقليمية بدور هام كجزء من إطار الرصد والمساءلة. ففي منطقة البحر الكاريبي، سوف يعمل كيان حكومي دولي جديد تحت رعاية اللجنة الاقتصادية لأمریکا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، للإسهام في إطار الرصد لرصد المتابعة لخطة عام ٢٠٣٠ على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وسيكون منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة مسؤولاً أمام المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة<sup>(١٠٢)</sup>.

١٤٠- وينوه المفتش بالتعاون القائم بين المكتب المتعدد الأقطار للمنسق المقيم في ترينيداد وتوباغو والمكتب دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأمریکا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد جعل الاثنان رئاسة اجتماعات فريق الأمم المتحدة القطري بالتبادل لضمان أوجه التآزر والاتساق في تخطيط الأنشطة لهذه المنطقة دون الإقليمية وتنفيذها ورصدها والإبلاغ عنها. وتجري زيادة الاتساق في الإبلاغ أيضاً من خلال إعداد أطر عمل الأمم المتحدة الإقليمية

(١٠١) يغطي هذان المكتبان المتعددا الأقطار ١٤ دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية.

(١٠٢) انظر [www.cepal.org/en/news/forum-countries-latin-america-and-caribbean-sustainable-developm](http://www.cepal.org/en/news/forum-countries-latin-america-and-caribbean-sustainable-developm)

.ent-will-follow-2030-agenda

للمساعدة الإنمائية: إطار الأمم المتحدة المتعدد الأقطار للتنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في منطقة المحيط الهادئ.

١٤١- وفي المقر، أنشئت اللجنة التوجيهية المعنية بالشراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تشترك في تقديم الخدمات لها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك المنبر المتعلق بالشراكات، امثالاً للفقرة ١٢٤ من مسار العمل المعجل وقرار الجمعية العامة ٢٠٢/٧٠. وفي هذا الصدد، يدعو المفتش الأمانة العامة إلى مواصلة العمل المتعلق بالدعم، والدول الأعضاء إلى أن تأخذ في الاعتبار العبء الإضافي الواقع على الموارد لدى تخطيط دورة ميزانية ٢٠١٨-٢٠١٩. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، تحت رعاية أمانة جماعة المحيط الهادئ، وبدعم من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، عقد الحوار السنوي الأول للشراكة العالمية لأصحاب المصلحة المتعددين من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية. وكانت فرصة لمتابعة تنفيذ التزامات الشراكة التي نتجت عن المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد في ساموا في ٢٠١٤، وإصدار منشور عن دور الشراكات في التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية<sup>(١٠٣)</sup>.

١٤٢- ويلاحظ المفتش الاتجاه الإيجابي للإصلاحات الحالية في إقامة هياكل الرصد والإبلاغ في الميدان. ومع ذلك، فهناك مجال للتحسين في إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون بين منتديات السياسات الإقليمية في مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية والتأكد من أن عبء الإبلاغ الواقع على عاتق النظم الوطنية لتلك الدول يتناسب مع قدراتها. وفي هذا الصدد، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة توطيد الدعم الذي تقدمه لتعزيز هذه القدرات، مع تكييف متطلبات الإبلاغ تبعاً للسمات الخاصة لهذه البلدان. ومن الممارسات الجيدة التي يمكن تكرارها في تحديد أطر المساءلة للمؤشرات العالمية الأخرى المتصلة بالولايات النهج الذي اتخذه مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث في وضع المؤشرات اللازمة لرصد تنفيذ إطار سينداي، مع مراعاة خصوصيات الدول الجزرية الصغيرة النامية، والربط بين مسألتي الحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ.

١٤٣- وقد عمل المكتب مع أصحاب المصلحة والشركاء في التنمية في منطقة المحيط الهادئ، وأعد إطار التنمية القادرة على الصمود في منطقة المحيط الهادئ للمساعدة في رصد التقدم المحرز في تنفيذ إطار سينداي والإبلاغ عنه. واعتمدت النتيجة في الاجتماع السابع والأربعين لقادة منتدى جزر المحيط الهادئ، الذي عقد في بوهناي في ولايات ميكرونيزيا الموحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦<sup>(١٠٤)</sup>. وجرى النظر فيها في الدورة السابعة لمنتدى المحيط الهادئ لإدارة مخاطر الكوارث، المعقودة في سوا في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وقد أعد عمل مماثل لمنطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين

(١٠٣) انظر <https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/2364Publication%202016%20read.pdf>

(١٠٤) Framework for Resilient Development in the Pacific: An Integrated Approach to Address Climate Change and Disaster Risk Management, 2017-2030. [إطار التنمية القادرة على الصمود في منطقة المحيط الهادئ: نهج متكامل لمعالجة تغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث، ٢٠١٧-٢٠٣٠]. متاح في [www.pacificdisaster.net/dox/FRDP\\_2016\\_Resilient\\_Dev\\_pacific.pdf](http://www.pacificdisaster.net/dox/FRDP_2016_Resilient_Dev_pacific.pdf)

الجنوبي، حيث عقدت الدورة السادسة للمنتدى الإقليمي الأفريقي للحد من مخاطر الكوارث والاجتماع الرفيع المستوى الخامس بشأن الحد من مخاطر الكوارث في موريشيوس في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

١٤٤- وينبغي أن تواصل منظومة الأمم المتحدة، استناداً إلى عمل اللجان الإقليمية واللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في جمع بيانات دقيقة من أجل تحديد خطوط أساس يعوّل عليها لقياس التقدم المحرز في تنفيذ مسار العمل المعجل، وأهداف التنمية المستدامة، وإطار سينداي والولايات العالمية الأخرى.

١٤٥- وفي هذا الصدد، يشكل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة عاملاً فعالاً في كفالة الاتساق في تحديد إطار المساءلة ومهارات الرصد اللازمة للإبلاغ عن تنفيذ مختلف الولايات المتصلة بالتنمية، وفقاً لاختصاصات الفريق، التي تقتضي منه ما يلي:

وضع إطار للمؤشرات وإعداد قائمة بالمؤشرات اللازمة لرصد أهداف وغايات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على الصعيد العالمي، مع مراعاة الجهود التي تبذلها حالياً مختلف مجموعات البلدان والمنظمات، بما في ذلك الوكالات الإقليمية والدولية، واللجان الإقليمية، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، وسائر المنظمات الدولية ذات الصلة، كي تعتمدهما اللجنة الإحصائية في دورتها السابعة والأربعين في عام ٢٠١٦<sup>(١٠٥)</sup>.

١٤٦- ويشير المفتش إلى أن البحرين، وجامايكا، وساموا، وفيجي، وكابو فيردي، وكوبا، أعضاء في الفريق<sup>(١٠٦)</sup>. ويشجع المناطق الثلاث للدول الجزرية الصغيرة النامية الممثلة في تلك الهيئة على الاستفادة من عضويتها لضمان مراعاة القيود والاحتياجات التي تخضع لها تلك الدول وتعميمها في تعريف المؤشرات. ومن شأن إبلائها هذا المركز الاستراتيجي في العملية أن ييسر الاتساق في الروابط بين الرصد والإبلاغ بشأن الولايتين، خطة عام ٢٠٣٠ ومسار العمل المعجل.

١٤٧- وينبغي لدوائر المعونة الإنمائية الرسمية أن تسعى أيضاً مع الشركاء في التنمية لوضع مخططات إبلاغ تأخذ في الاعتبار القيود ومواطن الضعف المتأصلة في الدول الجزرية الصغيرة النامية تيسيراً لقيامها بالإبلاغ فيما يتصل بالمساعدة المقدمة إليها من المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف، بما في ذلك أطر الإبلاغ الخاصة بالمؤسسات المالية الدولية والإقليمية.

١٤٨- وإدراكاً من المفتش أن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة سيُنظر فيه في الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة<sup>(١٠٧)</sup>، فهو يرى أن إطار الرصد والمساءلة للإبلاغ عن مسار العمل المعجل ينبغي أن يتماشى مع نتائج القرار المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات

(١٠٥) انظر اختصاصات فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، الفقرة ١(أ). متاح في [http://unstats.un.org/files/IAEG-SDGs%20-%20Terms%20of%20Reference%20\(April%202015\).pdf](http://unstats.un.org/files/IAEG-SDGs%20-%20Terms%20of%20Reference%20(April%202015).pdf).

(١٠٦) انظر <http://unstats.un.org/sdgs/iaeg-sdgs/members>.

(١٠٧) انظر A/71/292/Rev.1.

الذي سيعتمد خلال تلك الدورة، ومع العمليات الأخرى قيد التعريف في إطار إعادة التفكير في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل زيادة الاتساق والتوافق في عمليات الإبلاغ. وينبغي أن تعالج حالة الدول الجزرية الصغيرة النامية مع مراعاة أولويات المنظومة، وفقاً لاستراتيجياتها الإقليمية والاستراتيجيات المدرجة في مسار العمل المعجل. وكذلك ينبغي أن تؤخذ في الحسبان نتائج الحوارات التي يجريها المجلس الاقتصادي والاجتماعي<sup>(١٠٨)</sup> وتوصيات فريق المستشارين المستقل المكلف من المجلس عند تحديد إطار الرصد والمساءلة لإبلاغ الدول الجزرية الصغيرة النامية عن التقدم المحرز في تنفيذ مسار العمل المعجل وخطة عام ٢٠٣٠.

١٤٩- وتضطلع الوكالات المتخصصة، وكذلك الصناديق والبرامج، بدور هام على المستوى التشغيلي. ولذلك فإن المفتش يدعوها إلى التوافق مع المبادئ وأطر الإبلاغ التي من شأنها أن تيسر تعزيز الاتساق على نطاق المنظومة، والمواءمة بين دورات التخطيط ومنهجيات الإبلاغ تسهيلاً لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الولايات العالمية المتأصلة في تحقيق التنمية المستدامة على نطاق المنظومة. ويشير قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٦/٢٠ إلى دور الوكالات المتخصصة في دعم بعض الأقاليم الجزرية الصغيرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي، مع التركيز على مواطنيها في مواجهة الكوارث الطبيعية، بما فيها ارتفاع مستوى سطح البحر. ويدعو القرار جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى تقديم المساعدة لتلك الأقاليم الهشة من أجل تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لشعبها، ويرحب بالجهود المستمرة التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الإبقاء على اتصال وثيق بين الوكالات المتخصصة واللجان الإقليمية والمؤسسات الأخرى في المنظومة. وينبغي أن يأخذ الإطار الفعال للرصد والمساءلة بشأن المساعدة الإنمائية للدول الجزرية الصغيرة النامية في الاعتبار هذا القرار لضمان عدم إغفال أي من تلك الدول.

١٥٠- وينبغي لكيانات منظومة الأمم المتحدة أن تواصل توفير المساعدة للدول الجزرية الصغيرة النامية على بناء القدرات الوطنية فيما يتعلق بجمع البيانات وتحليلها من أجل تيسير تولى الجهات الوطنية المسؤولة عن المعلومات واستخدامها لرصد التقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد الوطني. وينبغي مواءمة الأطر الوطنية للرصد والإبلاغ فيما يتعلق بتنفيذ مسار العمل المعجل، مع أطر المساءلة الشاملة لخطة عام ٢٠٣٠. وينبغي أن تكفل الأعمال التي يجري الاضطلاع بها في إطار اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة مراعاة قدرة وخصوصية الدول الجزرية الصغيرة النامية في تحديد احتياجات الرصد والإبلاغ عن التقدم المحرز بشأن أهداف التنمية المستدامة والأولويات التي حددها مسار العمل المعجل.

١٥١- وينبغي الاتفاق على مجموعة مختارة من المؤشرات ذات الأولوية المتعلقة بالخصائص المميزة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية والإقليمية. وينبغي أيضاً الربط بين إطار الرصد والمساءلة وإطار المتابعة والاستعراض الذي تستخدمه اللجان الإقليمية للرصد والإبلاغ فيما يتعلق بخطة عام ٢٠٣٠<sup>(١٠٩)</sup>. وكذلك ينبغي أن يُنظر في الآليات القائمة

(١٠٨) وُضعت آلية اللجان الإقليمية للمتابعة والاستعراض للقيام على نحو منهجي برصد تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، مع توجيه اهتمام خاص للصلة بين المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية للتنفيذ. انظر [www.un.org/ecosoc/en/content/phase-2](http://www.un.org/ecosoc/en/content/phase-2).

(١٠٩) انظر <https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/8993RCNYO.pdf>.

بشأن الامتثال ورصد تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في إطار الرصد العالمي للإبلاغ عن تنفيذ مسار العمل المعجل. وبالنظر إلى القدرات الوطنية المحدودة وقلة خطوط الأساس للبيانات الموجودة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، من الضروري أن تبذل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة جهداً خاصاً لتيسير إجراءات الإبلاغ بالنسبة لهذه الدول تجنباً لعبء إجراءات الإبلاغ المتعدد.

١٥٢- ومن شأن تنفيذ التوصيتين التاليتين أن يعزز إطار المساءلة والرصد لمتابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية المحددة من خلال مسار العمل المعجل، واستراتيجية موريشيوس وبرنامج عمل بربادوس، ضمن سياق خطة عام ٢٠٣٠ وغير ذلك من الولايات العالمية ذات الصلة التي تتسم بأهمية خاصة لتلك الدول.

#### التوصية ٧

ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومجالس إدارة تلك المؤسسات، استناداً إلى العمل الجاري للجنة الإحصائية للأمم المتحدة، وعند الاقتضاء، إلى عمل المنتديات المشتركة بين الوكالات وأفرقة الخبراء المنشأة لتقديم المشورة إلى الدول الأعضاء، أن تكفل النظر صراحة في خصوصية الدول الجزرية الصغيرة النامية لدى تحديد عناصر أطر الرصد والمساءلة للإبلاغ عن التقدم المحرز بشأن أهداف التنمية المستدامة، بحيث تتواءم العمليات والمؤشرات مع احتياجاتها وأولوياتها المحددة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

#### التوصية ٨

ينبغي لمجالس إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تنسق جهودها في تصميم أطر للرصد والمساءلة وأدوات مكيفة وفقاً لقدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل رصد تنفيذ مسار العمل المعجل وغيره من الولايات العالمية المتصلة بالتنمية المستدامة والإفادة بشأن تنفيذها، مع تجنب عبء أطر الإبلاغ المتعدد.

## رابعاً- إدارة وتنسيق المسائل المتصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية فيما بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

١٥٣- يقدم هذا الفصل معلومات مستكملة عن التطورات الأحدث عهداً المضطلع بها داخل الأمانة العامة لتعزيز التنسيق الداخلي، وتعزيز أوجه التآزر، وتفادي التداخل وزيادة الشفافية في التواصل مع الدول الأعضاء، ومعالجة نطاق التوصية ٦ الواردة في التقرير JIU/REP/2015/2، التي تنص على أنه<sup>(١١٠)</sup>:

ينبغي أن تكفل الجمعية العامة تناول الاستعراض الشامل للآليات المؤسسية والإدارية لتعزيز التنسيق بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي في أداء المهام المتصلة بولاية كل منهما في مجال تقديم الدعم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، من أجل تفادي تداخل عملهما وتعزيز فعاليته وزيادة الشفافية في تواصلهما مع الدول الأعضاء.

*تطور البنية المؤسسية والآليات الإدارية بين وحدات الدول الجزرية الصغيرة النامية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي*

١٥٤- ينشأ جزء من الصعوبة التي تجدها الإدارة والمكتب في توفير الدعم الفعال والمعلومات المتسمة بالشفافية عن التداخل المحتمل في تفسير الولايات المسندة إلى الأمانة. ومن المستصوب في تحديد المهام الجديدة في المستقبل، أن تكون الولايات واضحة من حيث المسؤوليات والنتائج المتوقعة وأن يتم ربطها، قدر الإمكان، بتوفير ما يكفي من الموارد لضمان تنفيذها<sup>(١١١)</sup>.

١٥٥- ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، عندما بدأت وحدة التفتيش المشتركة إعداد تقريرها JIU/REP/2015/2، تم اتخاذ عدد كبير من الإجراءات داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة من أجل تلبية توقعات الدول الأعضاء بشكل أفضل. واتخذت بعض الإجراءات تمشياً مع توصيات وحدة التفتيش المشتركة الواردة في JIU/REP/2016/3 بشأن إدارة الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وتحسين الاتصالات مع الدول الأعضاء.

*التعاون بين الإدارة والمكتب*

١٥٦- اتخذت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي خطوات ملموسة لإضفاء الطابع المؤسسي على تعاونهما من أجل تعزيز الفعالية في تقديم الدعم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية والشفافية في مخاطبة الدول الأعضاء.

(١١٠) يستكمل هذا الفصل المعلومات المقدمة بوصفها النتيجة ٥ في التقرير A/71/267/Add.1.

(١١١) المسائل التي سبق تناولها في الصفحات ٤-٦ من JIU/REP/2016/3، فيما يتعلق بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي، لن يجري تكرارها في هذا الفصل.

١٥٧- وقد تم إضفاء الطابع الرسمي على ذلك عن طريق اتفاق داخلي على مستوى المديرين<sup>(١١٢)</sup> من أجل تحسين التخطيط لأنشطتهما وتنسيق إنجازهما، ضمن نطاق ولاية كل منهما. فاتفقت الإدارة ومكتب الممثل السامي على عقد اجتماعات دورية على مستوى المديرين والتزما بعقد اجتماعات مشتركة. وبدأ أيضاً توجيه رسائل مشتركة للدعوة إلى المشاركين في الاجتماعات موقع عليها من وكيل الأمين العام لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والممثل السامي عن المكتب. وقد أدى ذلك بالفعل إلى تنظيم أنشطة جانبية في سياق المؤتمرات العالمية، مثل اجتماع مائدة مستديرة في الدورة الثانية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، والأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة. وبالنسبة للأعمال التحضيرية، اشترك المكتبان في تنظيم وتمويل اجتماع جانبي مشترك وإعداد مذكرات مفاهيمية. وقد جرى تقاسم التمويل، فقامت الإدارة بتمويل مشاركة ممثلي الدول الجزرية الصغيرة النامية في مؤتمر أوروبا بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص، الذي نظمته مكتب الممثل السامي بالتعاون مع حكومة أوروبا<sup>(١١٣)</sup>.

١٥٨- وقد ضمت وحدتا الدول الجزرية الصغيرة النامية جهودهما لإعداد مساهمة الأمانة العامة للأمم المتحدة في المؤتمر الرفيع المستوى القادم لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمحيطات، الذي تقرر في البداية أن تستضيفه فيجي في ٢٠١٧. بيد أن الجمعية العامة، في قرارها ٣٠٣/٧٠، أضفت طابعاً رسمياً على تغيير المكان، اعترافاً منها بالدمار الناجم في فيجي عن الإعصار المداري ونستون، الذي أصاب البلد في شباط/فبراير ٢٠١٦. وما زال من المرجح أن يعني تقديم خدمات المؤتمر في نيويورك أن الوحدتين سوف تقدمان خدمات دعم إضافية لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في الإعداد للمشاركة والحضور.

١٥٩- وبدأت الإدارة ومكتب الممثل السامي في التناوب بصورة مشتركة على رئاسة الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وأشارت الإدارة إلى انضمام أعضاء جدد إلى الفريق، ومنهم ممثلو الاتفاقيات البيئية (أمانة اتفاقيات بازل وروتتردام واستكهولم) وممثلون لمكاتب المنسقين المقيمين. ويشمل هؤلاء كذلك موظفين من الفروع الأخرى للإدارة، في بادئة إيجابية على أنه يجري تعزيز التعاون فيما بين الشعب دعماً للدول الجزرية الصغيرة النامية. وأفيد أيضاً بإدراج عضو مؤسس جديد من خارج الأمم المتحدة، بمشاركة أمانة منتدى تنمية جزر منطقة المحيط الهادئ<sup>(١١٤)</sup>.

١٦٠- وأدى قرار الجمعية العامة ٢٠٢/٧٠ إلى إنشاء اللجنة التوجيهية المعنية بالشراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد كُلف كل من الإدارة والمكتب بتقديم الخدمات إلى اللجنة التوجيهية، في إطار ولاية كل منهما. ويحضر كلا المكتبين على السواء جميع الاجتماعات؛ ويركز مكتب الممثل السامي على الشراكات مع القطاع الخاص، في حين تركز الإدارة على صيانة منبر شراكات الدول الجزرية الصغيرة النامية، وإعداد نماذج الإبلاغ وتوفير الإرشادات العامة بشأن هذه العملية للشراكات. وتكفل الإدارة، في قيامها بذلك، الاتساق بين عمليات الإبلاغ عن الشراكات لخدمة أغراض أهداف التنمية المستدامة والشراكات التي تخدم

(١١٢) معلومات مقدمة من الأمانة العامة للأمم المتحدة.

(١١٣) انظر [www.p3a.org/conference](http://www.p3a.org/conference).

(١١٤) انظر المرفق الرابع للاطلاع على تحديث لعضوية الفريق، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

مسار العمل المعجل. ومنذ نيسان/أبريل ٢٠١٦ أُدمج هذان المنبران الإلكترونيان، الشراكات من أجل أهداف التنمية المستدامة<sup>(١١٥)</sup> ومنبر عمل الدول الجزرية الصغيرة النامية<sup>(١١٦)</sup>، وقاعدة بيانات شراكات الدول الجزرية الصغيرة النامية إدماجاً كاملاً<sup>(١١٧)</sup>.

١٦١- ومن النتائج الملموسة للاجتماعات المنتظمة بين مديري المكتبين اشتراكهما في إصدار رسالة إخبارية إلكترونية فصلية عن الدول الجزرية الصغيرة النامية<sup>(١١٨)</sup> لإبلاغ الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين بأحدث التطورات المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وتسهم مدخلات الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في إعداد هذه الرسالة الإخبارية<sup>(١١٩)</sup>. وقد أدت الجهود التي تبذلها وحدتا الأمانة العامة المعنيتان بالدول الجزرية الصغيرة النامية لتحسين التعاون فيما بينها إلى تحسين الإنجاز لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية، بالقدر الممكن في إطار برنامجين فرعيين منفصلين تابعين للأمانة العامة للأمم المتحدة. وسوف يتطلب المزيد من تبسيط التنسيق إعادة النظر من جانب الدول الأعضاء في البرامج الفرعية ذات الصلة.

١٦٢- وقد أدت الجهود المبذولة لتحقيق الانسجام والاتساق إلى إحراز تقدم مما أسفر عن وضع قائمة مشتركة للأمانة العامة بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وتدرج إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية<sup>(١٢٠)</sup> ومكتب الممثل السامي<sup>(١٢١)</sup> في عداد تلك الدول جميع الأعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة، والأعضاء المنتسبين في اللجان الإقليمية<sup>(١٢٢)</sup>. والاستثناء الوحيد هو البحرين، فهي في الوقت الحاضر مدرجة في قائمة الدول الجزرية الصغيرة النامية لدى مكتب الممثل السامي وليس في قائمة الإدارة (انظر المرفق الخامس).

١٦٣- وينبغي أن تشكل القائمة المشتركة للدول الجزرية الصغيرة النامية أساساً لمواصلة تطوير نهج متسق لمنظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بتقديم الدعم الموجه والتفضيلي لتلك الدول، والتشجيع على اتباع طرائق عمل معجل وأكثر فعالية لتنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس ومسار العمل المعجل.

١٦٤- وقد شملت نتائج اجتماع فريق الخبراء المعني بالاتساق الذي عقد في نيويورك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥<sup>(١٢٣)</sup>، ونظمه مكتب الممثل السامي، اقتراحاً ببناءً يدعو إلى إنشاء شبكة من جهات التنسيق في الدول الجزرية الصغيرة النامية، على غرار تجربة مكتب الممثل السامي في التعامل مع أقل البلدان نمواً. ولإيجاد آلية مستقرة طويلة الأجل تسهم في بناء إطار أقوى

(١١٥) انظر <https://sustainabledevelopment.un.org/partnerships/>

(١١٦) انظر [www.sids2014.org/](http://www.sids2014.org/)

(١١٧) معلومات مقدمة من الأمانة العامة للأمم المتحدة.

(١١٨) انظر [www.sids2014.org/newsletter](http://www.sids2014.org/newsletter)

(١١٩) المرجع نفسه.

(١٢٠) انظر <https://sustainabledevelopment.un.org/topics/sids/list>

(١٢١) انظر <http://unohrlls.org/about-sids/country-profiles>

(١٢٢) تنتمي نيوي وجزر كوك لعضوية الوكالات المتخصصة وهما عضوان منتسبان في اللجان الإقليمية.

(١٢٣) انظر [http://unohrlls.org/custom-content/uploads/2016/07/Report\\_EGM\\_Coherence-of-SIDS-Issues](http://unohrlls.org/custom-content/uploads/2016/07/Report_EGM_Coherence-of-SIDS-Issues)

-in-UN-Processes.pdf

لرصد حالة تنفيذ مسار العمل المعجل، يشجع المفتش الدول الأعضاء على النظر في توفير موارد كافية لترسيخ التقدم المحرز وتمكين الإدارة والمكتب من تنفيذ الولايتين المنوطتين بهما لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية بشكل أفضل.

١٦٥- وقد قلل التعاون الجاري بين وحدتي الدول الجزرية الصغيرة النامية في الأمانة العامة من الثغرات وزاد من أوجه التأزر. وأدى أيضاً إلى تحسين الرصد وتبادل المعلومات بشأن الأنشطة المتصلة بتنفيذ مسار العمل المعجل. ويسر إصدار الرسالة الإخبارية الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية نشر المعلومات، غير أنه لا يمكن اعتبارها بديلاً عن التحاور مع ممثلي الدول الأعضاء. ويشجع المفتش الأمانة على إنشاء خط اتصال أكثر انتظاماً وتفاعلاً مع الدول الأعضاء، لا سيما مع ممثلي تحالف الدول الجزرية الصغيرة، بحيث يمكن تلبية احتياجاتها والرد على استفساراتها بسرعة أكبر وحتى يمكنها الحصول على تحديثات منتظمة بشأن المسائل ذات الصلة بتلك الدول.

١٦٦- وبالرغم من تحقيق تحسن ملحوظ في إطار البنية المؤسسية الحالية، قد لا يكون تقسيم الموارد بين وحدتين مختلفتين للدول الجزرية الصغيرة النامية في الأمانة العامة هو الهيكل الأمثل للإدارة الفعالة والمتسمة بالكفاءة. وبالنسبة للمستقبل، ينبغي أن يجرى في نطاق الأمانة، بالتشاور عن كثب مع أعضاء تحالف الدول الجزرية الصغيرة وشركائها في التنمية، تقييم داخلي لإمكانية إصلاح الوضع التنظيمي والإداري وأن يعرض على الجمعية العامة للنظر فيه. بيد أن الأمانة أشارت إلى أن أي إصلاح للبنية المؤسسية الحالية سيتطلب تغييراً رسمياً للهيكل الحالي للبرامج والبرامج الفرعية المحددة بموجب الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة<sup>(١٢٤)</sup>.

١٦٧- وتشير نتائج الاستعراض الشامل إلى أن تحسناً قد حدث وتؤكد وجود اتجاه مستمر نحو المزيد من تعزيز التعاون بين وحدتي الدول الجزرية الصغيرة النامية في الأمانة العامة، تماشياً مع دوريهما المتكاملين على النحو المبين في مسار العمل المعجل، في إطار البنية المؤسسية الحالية. ويرى المفتش أن في الإمكان تحسين التواصل بشأن التقدم المحرز في هذا الصدد. ومن شأن تنفيذ التوصية التالية أن يعزز الشفافية والمساءلة، مع تزويد الدول الأعضاء في الوقت ذاته بمعلومات منتظمة عن كيفية قيام الأمانة في المقر بتنسيق عملها في مجال دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية.

## التوصية ٩

ينبغي للأمين العام، في إطار تقريره عن متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار العمل المعجل) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، أن يقدم إلى الجمعية العامة موجزاً للإجراءات المتخذة والمقرر اتخاذها لتعزيز التنسيق والتكامل بين عمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية.

(١٢٤) تمثل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية حالياً البرنامج ٧ ومكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية البرنامج ٨، وتدرج وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية تحت برابطهما الفرعية ذات الصلة (انظر A/69/6 (الجزء الأول) و Corr.1). وأي تغيير في الهيكل المؤسسي سيقتضي، في جملة أمور، أن تنظر فيه لجنة البرنامج والتنسيق.

## خامساً - خاتمة وآفاق المستقبل

١٦٨ - يلاحظ المفتش مع التقدير أن بعض التوصيات التي صدرت في النتائج الأولية للاستعراض الشامل (JIU/REP/2016/3) هي بالفعل قيد التنفيذ على صعيد الأمانة العامة، ولا سيما التوصيات المتعلقة بإدارة الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية<sup>(١٢٥)</sup>، وتحسين التعاون بين وحدات الدول الجزرية الصغيرة النامية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي وما أحرزته من تقدم نحو وضع قائمة موحدة منسقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٦٩ - وقد استعرض هذا التقرير مساهمة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وفقاً لولاية كل منها في دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية، مع التركيز بوجه خاص على الأنشطة الميدانية، وتعترف على الممارسات الجيدة والمجالات التي تحتاج إلى مزيد من التحسين.

١٧٠ - ويبين تحليل الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ مسار العمل المعجل أن جهوداً قوية تُبذل وأن العمل جارٍ في مجموعة كبيرة من الأنشطة على المستوى التنفيذي في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتم الوقوف على الممارسات الجيدة نتيجة لمبادرات المنسقين المقيمين بدعم من مؤسسات المنظومة، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين، في تلك البلدان. ففي منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، تحت قيادة وتوجيه نظام المنسقين المقيمين ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، يجري تحديد الاستراتيجيات دون الإقليمية، بالتشاور الوثيق مع ممثلي الدول الجزرية الصغيرة النامية على الصعيدين الوطني والإقليمي. أما الدعم المقدم إلى منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي فليس على نفس الدرجة من التنسيق القوي بسبب تشتتها الجغرافي وعدم وجود منتدى إقليمي يمثل استراتيجية التنمية في المنطقة.

١٧١ - وتشير الاتجاهات إلى أن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة قد حققت تقدماً في توحيد الأداء في الميدان كوسيلة لتحقيق مزيد من الكفاءة في استخدام مواردها، وفي تنفيذ البرامج المشتركة المستهدفة، ومعالجة المسائل التي تدخل في إطار ولاية كل منها من خلال استراتيجية متعاضدة. أما القيود الناجمة عن اختلاف نظم الإبلاغ والأهداف، التي تكمن جذورها في النهج الانعزالي الأصلي للخطط الاستراتيجية غير المنسقة للمنظمات، فلا تزال موجودة وينبغي معالجتها لتمكين المنظمات من العمل معاً بمزيد من الفعالية لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في الميدان.

١٧٢ - وينبغي للإصلاح الجاري لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق أمم متحدة قادرة على الوفاء بمسؤولياتها إزاء مبادرة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن يحدد حلولاً تزيد من حيوية الإدارة بحيث توجد إطاراً أكثر مرونة يتيح للمنظمات الإنجاز في الميدان من خلال الأخذ بنهج يلي الاحتياجات بصورة سريعة ومتسقة. ومن شأن إنشاء أدوات التمويل المتعدد السنوات والمتعدد الوكالات لتيسير التخطيط والقابلية للتنبؤ أن يعزز العملية الجارية لتعزيز التعاون على الصعيدين القطري ودون الإقليمي في مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية.

(١٢٥) انظر المرفق الرابع للاطلاع على تحديث لأعضاء الفريق.

١٧٣ - ويتضمن التقرير، إلى جانب النتائج التي توصل إليها، توصيات بعضها يستتبع اتخاذ إجراءات وبعضها إرشادية، تهدف إلى ما يلي:

- ضمان اتباع نهج منسق لتعميم أولويات مسار العمل المعجل في الخطط الاستراتيجية للمنظمات والتشجيع على إيجاد موارد كافية وقابلة للتنبؤ بها (انظر التوصية ١)؛
- التأكد من أن الخطط الاستراتيجية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة وبرامج عملها تشمل أهدافاً محددة تتعلق بتنفيذ مسار العمل المعجل يتعين قياسها مقارنة بمجموعة من مؤشرات الأداء المحددة الرئيسية (انظر التوصية ٢)؛
- التشجيع على المواءمة بين الأنشطة التي تقوم بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في دعم التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وبين الأولويات الإقليمية التي حددها حكومات هذه الدول، ومنظماتها الإقليمية، وشركاؤها في التنمية (انظر التوصية ٣)؛
- تحسين التنسيق في تخطيط وتنفيذ أنشطة بناء القدرات التي تضطلع بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بالتشاور الوثيق مع الدول الجزرية الصغيرة النامية وجميع الشركاء من أجل التنمية، مع مراعاة القدرة الاستيعابية الوطنية، تعزيزاً للاتساق في بناء القدرات الوطنية في الدول الجزرية الصغيرة النامية (انظر التوصية ٤)؛
- ضمان مشاركة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية للمساهمة الفعلية في معالجة خصوصية الدول الجزرية الصغيرة النامية باعتبارها حالة خاصة بحلول مهياً خصيصاً لظروفها (انظر التوصية ٥)؛
- التشجيع على تخصيص تمويل يمكن التنبؤ به متعدد السنوات من أجل تيسير التنفيذ الفعال للأنشطة البرنامجية دعماً للدول الجزرية الصغيرة النامية (انظر التوصية ٦)؛
- ضمان إيلاء الاعتبار صراحة لخصوصية الدول الجزرية الصغيرة النامية لدى تحديد عناصر أطر الرصد والمساءلة للإبلاغ عن التقدم المحرز بشأن أهداف التنمية المستدامة (انظر التوصية ٧)؛
- تنسيق الجهود التي تبذلها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تصميم أطر للرصد والمساءلة وأدوات مكيفة وفقاً لقدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل رصد تنفيذ مسار العمل المعجل وغيره من الولايات العالمية المتصلة بالتنمية المستدامة والإفادة بشأن تنفيذها، مع تجنب عبء أطر الإبلاغ المتعدد (انظر التوصية ٨)؛

- تحسين التخاطب مع الدول الأعضاء بشأن التقدم الذي تحرزته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي في العمل معاً لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية (انظر التوصية ٩).

١٧٤- ويشجع المفتش الدول الأعضاء وجميع شركاء الدول الجزرية الصغيرة النامية في التنمية على أخذ نتائج هذا الاستعراض الشامل في الاعتبار والإسهام في مزيد من التعاون الأكثر اتساقاً فيما بينها من أجل تعزيز تنفيذ مسار العمل المعجل، مع مراعاة الصلات التي تربطه بسائر الولايات العالمية للأمم المتحدة.

١٧٥- وتجدر الإشارة إلى أنه في الفترة بين شباط/فبراير ٢٠١٥ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، كان للكوارث الطبيعية أثر مدمر على سكان عدة دول جزرية صغيرة نامية من حيث اقتصادها والضرر الذي لحق ببنيتها التحتية، والتشرد الداخلي، والخسائر في الأرواح، في جملة أضرار أخرى. فأضرّ الإعصاران المداريان بام في شباط/فبراير ٢٠١٥ ووينستون في شباط/فبراير ٢٠١٦ إضراراً شديداً بالدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، أصاب الإعصار ماثيو هايتي، فأدى إلى تدمير واسع النطاق بالمباني والمحاصيل، وقتل المئات من السكان، وانتشار الأمراض المنقولة بالماء.

١٧٦- ويلزم بذل جهود مشتركة تحقيقاً للاتساق في مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في تعزيز قدرتها على الصمود والتأهب للكوارث وتغير المناخ ومعالجة الأثر السلبي المحتمل على تلك الدول في مجال التنمية المستدامة. فالمخاطر مرتفعة؛ وينبغي تعزيز الوقاية وبناء القدرة على الصمود من خلال شراكة منسقة بين أصحاب المصلحة المعنيين كافة.

١٧٧- وينبغي مجالس إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تواصل التعجيل بطرائق تنفيذ مسار العمل المعجل، واستراتيجية موريشيوس وبرنامج عمل بربادوس لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية، بدءاً من مشاركتها في العملية الحكومية الدولية ومن خلال عملها على الصعيدين الوطني والإقليمي في بلدانها. وكذلك ينبغي للشركاء في التنمية كفالة تنسيق أفضل في تقديم المعونة الإنمائية الرسمية إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تبادلي الازدواجية، وينبغي أن يستهدفوا باتساق وكفاءة المجالات التي تحتاج إلى مزيد من الدعم.

١٧٨- ويشجع المفتش الدول الأعضاء والرؤساء التنفيذيين للمنظمات على الإبقاء على زخم إبلاء الدول الجزرية الصغيرة النامية الاهتمام الخاص الذي تستحقه، بالنظر إلى مواطن ضعفها الفريدة، والتأكد من أنه لن يجري إغفالها في تنفيذ الولايات العالمية للتنمية المستدامة، في ضوء الأولويات المحددة في مسار العمل المعجل واستراتيجية موريشيوس وبرنامج عمل بربادوس.

## المرفق الأول

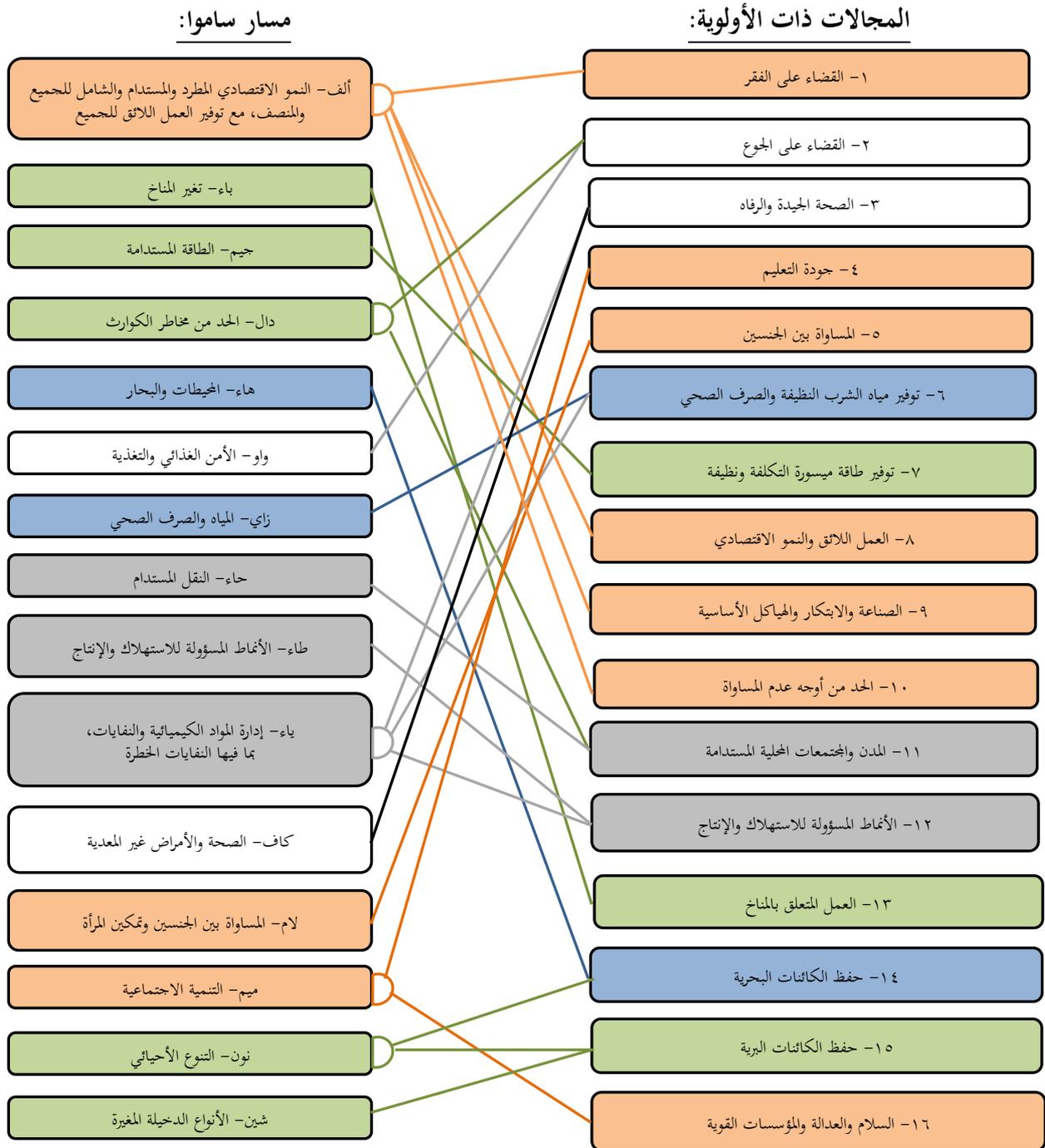
الصلات بين المجالات ذات الأولوية ووسائل التنفيذ لمسار العمل  
المعجل وأهداف التنمية المستدامة - خطة عام ٢٠٣٠

مسار العمل المعجل (القرار ١٥/٦٩)	خطة عام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)
المجالات ذات الأولوية	أهداف التنمية المستدامة
ألف- النمو الاقتصادي المطرد والمستدام والشامل للجميع والمنصف، مع توفير العمل اللائق للجميع	الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة: القضاء على الفقر الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة: العمل اللائق والنمو الاقتصادي الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة: الحد من أوجه عدم المساواة
باء- تغير المناخ	الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة، العمل المتعلق بالمناخ
جيم- الطاقة المستدامة	الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة، توفير طاقة ميسورة التكلفة ونظيفة
دال- الحد من مخاطر الكوارث	الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة: القضاء على الجوع الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة: المدن والمجتمعات المحلية المستدامة
هاء- المحيطات والبحار	الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ الكائنات البحرية
واو- الأمن الغذائي والتغذية	الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة: القضاء على الجوع
زاي- المياه والصرف الصحي	الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة: توفير مياه الشرب النظيفة والصرف الصحي
حاء- النقل المستدام	الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة: المدن والمجتمعات المحلية المستدامة
طاء- الأنماط المسؤولة للاستهلاك والإنتاج	الهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة: الأنماط المسؤولة للاستهلاك والإنتاج؛
ياء- إدارة المواد الكيميائية والنفايات، بما فيها النفايات الخطرة	الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة: الصحة الجيدة والرفاه الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة: توفير مياه الشرب النظيفة والصرف الصحي الهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة: الأنماط المسؤولة للاستهلاك والإنتاج
كاف- الصحة والأمراض غير المعدية	الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة: الصحة الجيدة والرفاه
لام- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة: تحقيق المساواة بين الجنسين
ميم- التنمية الاجتماعية	الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة: جودة التعليم الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة: السلام والعدالة والمؤسسات القوية
نون- التنوع الأحيائي	الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ الكائنات البحرية الهدف ١٥ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ الكائنات البرية
سين- الأنواع الدخيلة المغيرة	الهدف ١٥ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ الكائنات البرية
<b>وسائل التنفيذ</b>	
الشراكات	القضايا البنوية/الشراكات مع أصحاب المصلحة المتعددين
التمويل	المالية
التجارة	التجارة
بناء القدرات	بناء القدرات
التكنولوجيا	التكنولوجيا
البيانات والإحصاءات	القضايا البنوية/البيانات والرصد والمساءلة
الدعم المؤسسي للدول الجزرية الصغيرة النامية	القضايا البنوية/اتساق السياسات والمؤسسات

المرفق أولاً-ألف

المرفق أولاً-باء

## التطابق بين المجالات ذات الأولوية في مسار العمل المعجل وخطة عام ٢٠٣٠ (أهداف التنمية المستدامة من ١ إلى ١٦)



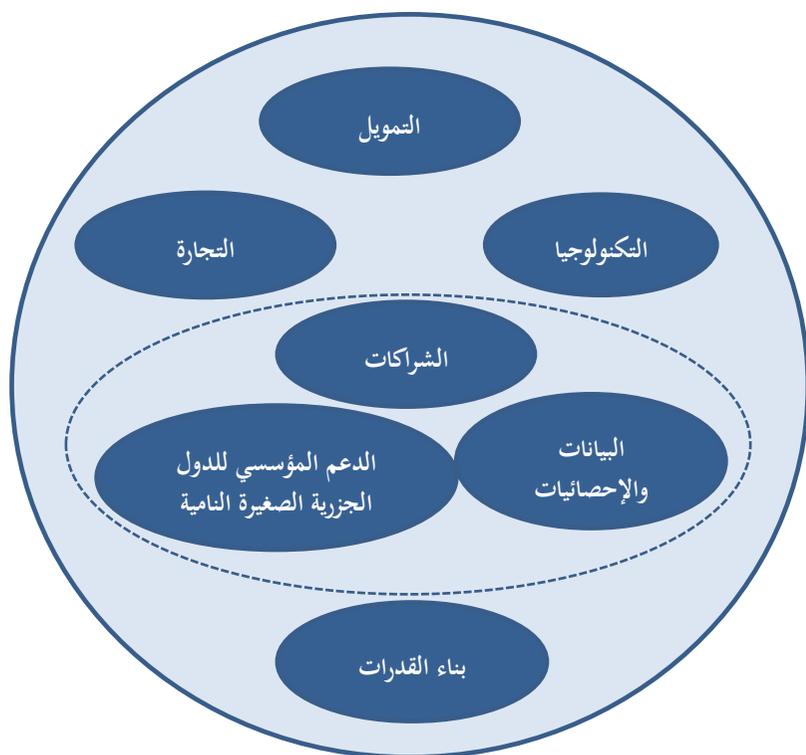
ملاحظة: الهدف ١٧ 'تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة' مدرج في الرسم البياني أدناه.

المصدر: وحدة التفتيش المشتركة، بناء على قرار الجمعية العامة ١٥/٦٩ و ١٠/٧٠.

الصلات بين وسائل تنفيذ مسار العمل المعجل وخطة عام ٢٠٣٠ (الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة)

مسار ساموا (قرار الجمعية العامة ١٥/٦٩):

وسائل التنفيذ: الفقرات ٩٦-١٢٠



خطة عام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠):

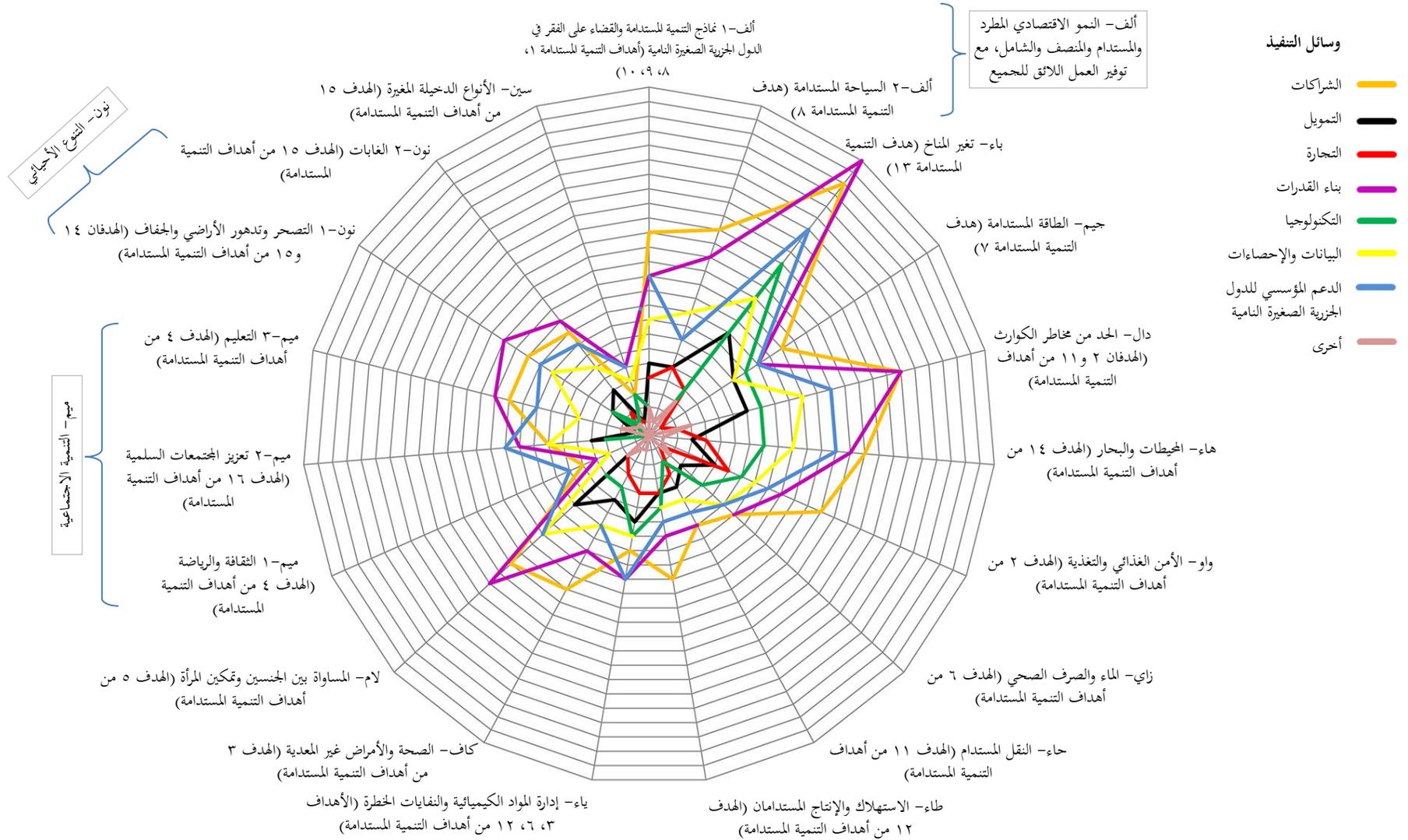
وسائل التنفيذ والشركات العالمية: الفقرات ١٧-١٩ إلى ١٧-١٩

و٦٠-٧١



## المرفق الثاني-ألف

## مسار العمل المعجل - منظومة الأمم المتحدة ومساهمة الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف حسب المجالات ذات الأولوية ووسائل التنفيذ، بما يشمل الإشارة إلى أهداف التنمية المستدامة



#### استناداً إلى الردود التي وردت من ٣٦ كياناً:

**المنظمات المشاركة:** إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، منظمة الأغذية والزراعة، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، منظمة الطيران المدني الدولي، منظمة العمل الدولية، مركز التجارة الدولية، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، برنامج الأمم المتحدة المشترك بين منظمات الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز، الأونكتاد، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اليونسكو، صندوق الأمم المتحدة للسكان، اليونيسيف، اليونيدو، مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، منظمة السياحة العالمية، الاتحاد البريدي العالمي، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة العالمية، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

**اتفاقيات بيئية متعددة الأطراف:** اتفاقات بازل وروتدام وستوكهولم - اتفاقية التنوع البيولوجي - شعبة الأمم المتحدة لشؤون المحيطات وقانون البحار - الصندوق المتعدد الأطراف لبروتوكول مونتريال - اتفاقية حماية طبقة الأوزون - اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر - اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ - اتفاقية التراث العالمي.

**مأكتر منهجية:** المجالات ذات الأولوية ووسائل التنفيذ تماثل نظيراتها في مسار العمل المعجل؛ تم تجميع عدد شركات الدول الجزرية الصغيرة النامية حسب المنطقة من برنامج عمل الدول الجزرية الصغيرة النامية. وترد المجالات ذات الأولوية الفرعية في أقواس شاملة في الرسم البياني (على سبيل المثال، الثقافة والرياضة (الفقرات ٨٠-٨٢)، وتعزيز المجتمعات السلمية والمجتمعات المحلية الآمنة (الفقرات ٨٣ إلى ٨٦) والتعليم (الفقرتان ٨٧ و ٨٨) أدرجت تحت مجال الأولوية "التنمية الاجتماعية" (الفقرات ٧٨-٨٨)). والتطابق مع أهداف التنمية المستدامة في خطة عام ٢٠٣٠ مبين جنباً إلى جنب مع مسار العمل المعجل.

**ملاحظة:** المرفق الثاني-باء أدناه يكمل المعلومات الواردة في المرفق الثاني-ألف من خلال وصف سردي للمجالات. وتعرض المعلومات في ترتيب تنازلي مبين فيه عدد الكيانات المساهمة في كل مجال من المجالات ذات الأولوية في مسار العمل المعجل، حسب وسيلة التنفيذ.

## المرفق الثاني - باء

المجالات ذات الأولوية لمسار العمل المعجل مرتبة حسب عدد الكيانات المشاركة مع الإشارة إلى أهداف التنمية المستدامة

وسائل التنفيذ مرتبة حسب عدد الكيانات المشاركة	المجالات ذات الأولوية مرتبة حسب عدد الكيانات المشاركة
٢٤	باء- تغير المناخ (الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة)
بناء القدرات	
٢٢	
الشراكات	
١٨	
الدعم المؤسسي للدول الجزرية الصغيرة النامية	
١٥	
التكنولوجيا	
١٢	دال- الحد من مخاطر الكوارث (الهدفان ٢ و ١١ من أهداف التنمية المستدامة)
البيانات والإحصاءات	
٩	
التمويل	
٤	
التجارة	
٣	
غير ذلك	
١٨	هاء- المحيطات والبحار (الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة)
الشراكات	
١٨	
بناء القدرات	
١٣	
الدعم المؤسسي للدول الجزرية الصغيرة النامية	
١١	
البيانات والإحصاءات	
٨	لام- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة)
التكنولوجيا	
٧	
التمويل	
٣	
التجارة	
١	
غير ذلك	
١٥	باء- تغير المناخ (الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة)
بناء القدرات	
١٣	
الشراكات	
١٠	
البيانات والإحصاءات	
١٠	
الدعم المؤسسي للدول الجزرية الصغيرة النامية	
٧	دال- الحد من مخاطر الكوارث (الهدفان ٢ و ١١ من أهداف التنمية المستدامة)
التمويل	
٤	
التكنولوجيا	
٢	
التجارة	
٢	
غير ذلك	

وسائل التنفيذ مرتبة حسب عدد الكيانات المشاركة		المجالات ذات الأولوية مرتبة حسب عدد الكيانات المشاركة
١٥	الشراكات	ألف-٢ السياحة المستدامة (الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة)
١٣	بناء القدرات	
٩	البيانات والإحصاءات	
٧	الدعم المؤسسي للدول الجزرية الصغيرة النامية	
٥	التمويل	
٥	التجارة	
١	غير ذلك	
صفر	التكنولوجيا	
١٤	الشراكات	ألف-١ النماذج الإنمائية في الدول الجزرية الصغيرة النامية لأغراض تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر (الأهداف ١ و ٨ و ٩ و ١٠ من أهداف التنمية المستدامة)
١١	بناء القدرات	
١١	الدعم المؤسسي للدول الجزرية الصغيرة النامية	
٨	البيانات والإحصاءات	
٥	التمويل	
٤	التجارة	
٢	التكنولوجيا	
٢	غير ذلك	
١٣	الشراكات	واو- الأمن الغذائي والتغذية (الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة)
١٠	بناء القدرات	
٩	الدعم المؤسسي للدول الجزرية الصغيرة النامية	
٨	البيانات والإحصاءات	
٧	التكنولوجيا	
٦	التجارة	
٥	التمويل	
١	غير ذلك	
١٢	الشراكات	كاف- الصحة والأمراض غير المعدية (الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة)
٩	بناء القدرات	
٧	البيانات والإحصاءات	
٧	الدعم المؤسسي للدول الجزرية الصغيرة النامية	
٥	التمويل	
٤	التكنولوجيا	
٣	التجارة	
١	غير ذلك	

وسائل التنفيذ مرتبة حسب عدد الكيانات المشاركة		المجالات ذات الأولوية مرتبة حسب عدد الكيانات المشاركة
١٢	بناء القدرات	نون-١ التصحر وتدهور الأراضي والجفاف (الهدف ١٥ من أهداف التنمية المستدامة)
١٠	الشراكات	
٩	الدعم المؤسسي للدول الجزرية الصغيرة النامية	
٨	البيانات والإحصاءات	
٣	التمويل	
٣	التكنولوجيا	
١	التجارة	
١	غير ذلك	
١١	الشراكات	جيم- الطاقة المستدامة (الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة)
٩	بناء القدرات	
٩	الدعم المؤسسي للدول الجزرية الصغيرة النامية	
٨	التكنولوجيا	
٧	التمويل	
٧	البيانات والإحصاءات	
١	التجارة	
صفر	غير ذلك	
١١	بناء القدرات	ميم-٣ التعليم (الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة)
١٠	الشراكات	
٨	الدعم المؤسسي للدول الجزرية الصغيرة النامية	
٥	البيانات والإحصاءات	
٢	غير ذلك	
١	التمويل	
صفر	التجارة	
صفر	التكنولوجيا	
١٠	الشراكات	طاء- الاستهلاك والإنتاج المستدامان (الهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة)
٧	بناء القدرات	
٦	الدعم المؤسسي للدول الجزرية الصغيرة النامية	
٥	التكنولوجيا	
٥	البيانات والإحصاءات	
٤	التمويل	
٤	التجارة	
صفر	غير ذلك	

وسائل التنفيذ مرتبة حسب عدد الكيانات المشاركة		المجالات ذات الأولوية مرتبة حسب عدد الكيانات المشاركة
١٠	بناء القدرات	ياء- إدارة المواد الكيميائية والنفايات، بما فيها النفايات الخطرة (الأهداف ٣ و ٦ و ١٢ من أهداف التنمية المستدامة)
١٠	الدعم المؤسسي للدول الجزرية الصغيرة النامية	
٨	الشراكات	
٧	التكنولوجيا	
٧	البيانات والإحصاءات	
٦	التمويل	
٤	التجارة	
١	غير ذلك	
١٠	الدعم المؤسسي للدول الجزرية الصغيرة النامية	ميم-٢ تعزيز المجتمعات السلمية والمجتمعات المحلية الآمنة (المهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة)
٩	بناء القدرات	
٧	الشراكات	
٧	البيانات والإحصاءات	
٤	التمويل	
٣	التكنولوجيا	
صفر	التجارة	
صفر	غير ذلك	
١٠	بناء القدرات	نون-٢ الغابات (المهدف ١٥ من أهداف التنمية المستدامة)
٩	الشراكات	
٨	الدعم المؤسسي للدول الجزرية الصغيرة النامية	
٦	البيانات والإحصاءات	
٤	التمويل	
٢	التجارة	
١	التكنولوجيا	
١	غير ذلك	
٨	الشراكات	زاي- المياه والصرف الصحي (المهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة)
٨	بناء القدرات	
٧	البيانات والإحصاءات	
٧	الدعم المؤسسي للدول الجزرية الصغيرة النامية	
٥	التكنولوجيا	
٣	التمويل	
٢	غير ذلك	
١	التجارة	

وسائل التنفيذ مرتبة حسب عدد الكيانات المشاركة		المجالات ذات الأولوية مرتبة حسب عدد الكيانات المشاركة
٧	الشراكات	حاء- النقل المستدام (الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة)
٧	بناء القدرات	
٦	الدعم المؤسسي للدول الجزرية الصغيرة النامية	
٥	البيانات والإحصاءات	
٤	التمويل	
٣	التجارة	
٢	التكنولوجيا	
صفر	غير ذلك	
٦	الدعم المؤسسي للدول الجزرية الصغيرة النامية	ميم-١ الثقافة والرياضة (الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة)
٥	الشراكات	
٤	بناء القدرات	
٣	البيانات والإحصاءات	
صفر	التمويل	
صفر	التجارة	
صفر	التكنولوجيا	
صفر	غير ذلك	
٥	بناء القدرات	سين- الأنواع الدخيلة المغيرة (الهدف ١٥ من أهداف التنمية المستدامة)
٥	الدعم المؤسسي للدول الجزرية الصغيرة النامية	
٤	البيانات والإحصاءات	
٣	الشراكات	
٣	التكنولوجيا	
١	التمويل	
١	التجارة	
صفر	غير ذلك	

العناصر الهيكلية للرصد والمساءلة فيما يتعلق بمسار العمل المعجل والولايات العالمية المسندة للأمم المتحدة



## قائمة المختصرات المستخدمة في المرفق الثالث

المستوى	اختصارات	
الحكومي الدولي	HLPF	المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة
	SCP	اللجنة التوجيهية المعنية بالشراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية
العالمي/المقر	CEB	مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق
	HLCP	اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج
	HLCM	اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى
	UNDG	مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية
الإقليمي/دون الإقليمي	PIF	منتدى جزر المحيط الهادئ
	PICTs	البلدان والأقاليم الجزرية في المحيط الهادئ
	PSIDS	الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ
	SPREP	أمانة برنامج البيئة الإقليمي للمحيط الهادئ
	SPC	أمانة جماعة المحيط الهادئ
	CROP	مجلس المنظمات الإقليمية للمحيط الهادئ
	IOC	لجنة المحيط الهندي
	IORA	رابطة بلدان حافة المحيط الهندي
	CARICOM	الجماعة الكاريبية
	ACS	رابطة الدول الكاريبية
	CDEMA	الوكالة الكاريبية لإدارة حالات الطوارئ المرتبطة بالكوارث

## المرفق الرابع

الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية  
الصغيرة النامية: المنظمات المشاركة في الاجتماعات في تشرين  
الأول/أكتوبر ٢٠١٦

عضو في اللجنة التنفيذية الموسعة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية	الوجود في نيويورك*	مؤسسات منظومة الأمم المتحدة
نعم	المقر	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
نعم	المقر	مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية
لا	المقر	شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار
نعم	مكتب الاتصال	مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث
نعم	مكتب الاتصال**	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
نعم	مكتب الاتصال**	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)
نعم	مكتب الاتصال والمقر	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
نعم	مكتب الاتصال ومكاتب إقليمية	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة)
نعم	لا***	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
نعم	لا***	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
نعم	لا***	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
نعم	المقر	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)
نعم	المقر	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
نعم	المقر	برنامج الأغذية العالمي
نعم	المقر	صندوق الأمم المتحدة للسكان
نعم	المقر	مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب****
نعم	مكتب الاتصال ومقر التداول بالفيديو	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
نعم	مكتب الاتصال	الوكالة الدولية للطاقة الذرية
نعم	مكتب الاتصال	منظمة العمل الدولية
نعم	لا***	المنظمة البحرية الدولية
نعم	لا***	الاتحاد الدولي للاتصالات
نعم	مكتب الاتصال	منظمة السياحة العالمية
نعم	مكتب الاتصال	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

عضو في اللجنة التنفيذية الموسعة للمشؤون الاقتصادية والاجتماعية	الوجود في نيويورك*	مؤسسات منظومة الأمم المتحدة
نعم	مكتب الاتصال	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)
نعم	مكتب الاتصال	المنظمة العالمية للملكية الفكرية
نعم	مكتب الاتصال	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
نعم	لا***	مكاتب المنسقين المقيمين
مراقب	المقر	أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق <sup>(١٢٦)</sup>
نعم	مكتب الاتصال	مركز التجارة الدولية
نعم	المقر	هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)
نعم	لا***	أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي
لا	لا***	أمانة اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطيرة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية ستوكهولم المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة
<b>منظمات أخرى</b>		
نعم	مكتب نيويورك والمقر	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
نعم	لا***	مرفق البيئة العالمية
نعم	مكتب الاتصال	البنك الدولي <sup>(١٢٧)</sup>
نعم	مكتب الاتصال	صندوق النقد الدولي
لا	نعم	أمانة الجماعة الكاريبية
نعم	مكتب الاتصال	المنظمة الدولية للهجرة
لا	مكتب الاتصال	الوكالة الدولية للطاقة المتجددة
لا	لا***	أمانة الكومنولث
لا	مكتب الاتصال	الشراكة الجزرية العالمية
لا	لا***	لجنة المحيط الهندي
لا	لا***	منظمة دول شرق البحر الكاريبي

(١٢٦) أشار مجلس الرؤساء التنفيذيين إلى أنه لا يعتبر نفسه عضواً رسمياً من أعضاء الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية؛ ويحضر بعض موظفي أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين اجتماعات الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات على أساس مخصص.

(١٢٧) خلال المقابلات مع مسؤولي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مكاتب الاتصال التابعين لهما في نيويورك، أُبلغ المفتش بأن عضوية هاتين المنظمتين لم تتخذ طابعاً رسمياً قط، ومن ثم فهم لا يعتبرون أنفسهم أعضاء تربطهم علاقة مؤسسية بالفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية؛ ويشركون في الاجتماعات على أساس مخصص.

عضو في اللجنة التنفيذية الموسعة للشؤون الاقتصادية	مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	الوجود في نيويورك*	والاجتماعية
لا	أمانة جماعة المحيط الهادئ	لا***	لا
لا	أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ	لا***	لا
لا	أمانة منتدى تنمية جزر منطقة المحيط الهادئ	لا***	لا
لا	أمانة برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ	لا***	لا
لا	المنظمات غير الحكومية الدولية	الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة	مكتب الاتصال

المصدر: استناداً إلى المعلومات المقدمة من وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

\* إما مقر المنظمة أو مكتب الاتصال التابع لها.

\*\* المشاركة عن طريق التداول بالفيديو من مقر كل منها.

\*\*\* المشاركة عن طريق التداول بالفيديو.

\*\*\*\* وحدة خاصة داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفقاً لقرار الجمعية العامة ٣٢٥١(د-٢٩).

زاد عدد فرادى المشاركين إلى ١٣٣ مشاركاً، واتسع نطاق تمثيل منظومة الأمم المتحدة في الميدان، بموظفي مكاتب المنسقين المقيمين لبابوا غينيا الجديدة، وبربادوس، وبليز، وترينيداد وتوباغو، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، والجمهورية الدومينيكية، وساموا، وسورينام، وغيانا، وفيجي، وكوبا، وملديف، وموريشيوس، وهاييتي.

انضم أيضاً إلى اجتماعات الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية سبعة موظفين إضافيين من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يسهل التعاون داخل الشعب بشأن قضايا تلك الدول.

مجموعات الدول الجزرية الصغيرة النامية تبعاً لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنتديات الدولية

من خارج منظومة الأمم المتحدة						وكالة متخصصة للأمم المتحدة	اللجان الإقليمية					الأمانة العامة للأمم المتحدة			مجموعات الدول الجزرية الصغيرة النامية
PHF	IOC	ACP	CARIFORUM	CARICOM	AOSIS	UNESCO	ECOA	ESCAP	ESOWA	ECLAC	UNCTAD	OHRLS	DESA		
المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي															
-	-	-	-	-	-	✓	-	-	✓	-	X	✓	X	البحرين	
-	-	✓	-	-	✓	✓	✓	-	-	-	✓	✓	✓	كابو فيردي	
-	✓	✓	-	-	✓	✓	✓	-	-	-	✓	✓	✓	جزر القمر*	
-	-	✓	-	-	✓	✓	✓	-	-	-	X	✓	✓	غينيا - بيساو*	
-	✓	-	-	-	-	X	-	-	-	-	X	X	X	مدغشقر	
-	-	-	-	-	✓	✓	-	✓	-	-	✓	✓	✓	ملديف	
-	✓	✓	-	-	✓	✓	✓	-	-	-	✓	✓	✓	موريشيوس	
-	-	✓	-	-	✓	✓	✓	-	-	-	✓	✓	✓	سان تومي وبرينسيبي*	
-	✓	✓	-	-	✓	✓	✓	-	-	-	✓	✓	✓	سيشيل	
-	-	-	-	-	✓	✓	-	✓	-	-	X	✓	✓	سغافورة	
-	٤	٦	-	-	٨	٩	٦	٢	١	-	٦	٩	٨	المجموع الفرعي	
منطقة البحر الكاريبي والبحار المتصلة															
-	-	-	م	م	-	ع	-	-	-	ع	X	ع	ع	أنغويلا	
-	-	✓	✓	✓	✓	✓	-	-	-	✓	✓	✓	✓	أنتيغوا وبربودا	
-	-	-	م	-	-	ع	-	-	-	ع	X	ع	ع	أروبا	
-	-	✓	✓	✓	✓	✓	-	-	-	✓	✓	✓	✓	جزر البهاما	
-	-	✓	✓	✓	✓	✓	-	-	-	✓	✓	✓	✓	بربادوس	
-	-	✓	✓	✓	✓	✓	-	-	-	✓	X	✓	✓	بلينز	
-	-	-	-	م	-	X	-	-	-	ع	X	ع	ع	برمودا	
-	-	-	م	م	-	ع	-	-	-	ع	X	ع	ع	جزر فيرجن البريطانية	
-	-	-	م	م	-	ع	-	-	-	ع	X	ع	ع	جزر كايمان	
-	-	✓	✓	-	✓	✓	-	-	-	✓	X	✓	✓	كوبا	
-	-	-	-	-	-	ع	-	-	-	ع	X	ع	ع	كيواسو	
-	-	✓	✓	✓	✓	✓	-	-	-	✓	✓	✓	✓	دومينيكا	
-	-	✓	✓	-	✓	✓	-	-	-	✓	X	✓	✓	الجمهورية الدومينيكية	
-	-	-	م	-	-	X	-	-	-	-	X	X	X	غيانا الفرنسية	
-	-	✓	✓	✓	✓	✓	-	-	-	✓	✓	✓	✓	غرينادا	
-	-	-	م	-	-	X	-	-	-	ع	X	ع	ع	غواديلوب	
-	-	✓	✓	✓	✓	✓	-	-	-	✓	X	✓	✓	غيانا	
-	-	✓	✓	✓	✓	✓	-	-	-	✓	X	✓	✓	هايتي*	
-	-	✓	✓	✓	✓	✓	-	-	-	✓	✓	✓	✓	جامايكا	
-	-	-	م	-	-	X	-	-	-	ع	X	ع	ع	مارتينيك	
-	-	-	م	✓	-	X	-	-	-	ع	X	ع	ع	مونتسيرات	
-	-	-	-	-	-	ع	-	-	-	ع	X	ع	ع	سان مارتن	
-	-	-	-	-	م	X	-	-	-	ع	X	ع	ع	بورتو ريكو	
-	-	✓	✓	✓	✓	✓	-	-	-	✓	✓	✓	✓	سانت كيتس ونيفس	
-	-	✓	✓	✓	✓	✓	-	-	-	✓	✓	✓	✓	سانت لوسيا	
-	-	✓	✓	✓	✓	✓	-	-	-	✓	✓	✓	✓	سانت فنسنت وجزر غرينادين	
-	-	✓	✓	✓	✓	✓	-	-	-	✓	X	✓	✓	سورينام	

من خارج منظومة الأمم المتحدة						وكالة متخصصة للأمم المتحدة	اللجان الإقليمية					الأمانة العامة للأمم المتحدة			مجموعات الدول الجزرية الصغيرة النامية			
PHF	IOC	ACP	CARIFORUM	CARICOM	AOSIS		UNESCO	ECA	ESCAP	ESCWA	ECLAC	UNCTAD	OHRLS	DESA				
-	-	✓	✓	✓	✓	✓	-	-	-	✓	✓	✓	✓	ترينيداد وتوباغو				
-	-	-	م	م	-	×	-	-	-	ع	×	ع	ع	جزر تركس وكايكوس				
-	-	-	-	-	م	×	-	-	-	ع	×	ع	ع	جزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة الأمريكية				
-	-	١٦	١٦	١٥	١٦	١٦	-	-	-	١٦	١٠	١٦	١٦	المجموع الفرعي				
						المحيط الهادئ												
م	م	-	-	-	-	×	-	ع	-	-	×	ع	ع	ساموا الأمريكية				
م	م	-	-	-	-	×	-	ع	-	-	×	ع	ع	كومولث جزر ماريانسا الشمالية				
✓	-	✓	-	-	✓	✓	-	ع	-	-	×	ع	ع	جزر كوك				
✓	-	✓	-	-	✓	✓	-	✓	-	-	✓	✓	✓	فيجي				
ع	-	-	-	-	-	×	-	ع	-	-	×	ع	ع	بولونيزيا الفرنسية				
م	م	-	-	-	م	×	-	ع	-	-	×	ع	ع	غوام				
✓	-	✓	-	-	✓	✓	-	✓	-	-	✓	✓	✓	كيريباس*				
✓	-	✓	-	-	✓	✓	-	✓	-	-	✓	✓	✓	جزر مارشال				
✓	-	✓	-	-	✓	✓	-	✓	-	-	✓	✓	✓	ولايات ميكرونيزيا الموحدة				
✓	-	✓	-	-	✓	✓	-	✓	-	-	✓	✓	✓	ناورو				
ع	-	-	-	-	-	×	-	ع	-	-	×	ع	ع	كاليدونيا الجديدة				
✓	-	✓	-	-	✓	✓	-	ع	-	-	×	ع	ع	نيوي				
✓	-	✓	-	-	✓	✓	-	✓	-	-	✓	✓	✓	بالاو				
✓	-	✓	-	-	✓	✓	-	✓	-	-	✓	✓	✓	بابوا غينيا الجديدة				
✓	-	✓	-	-	✓	✓	-	✓	-	-	✓	✓	✓	ساموا				
✓	-	✓	-	-	✓	✓	-	✓	-	-	✓	✓	✓	جزر سليمان*				
م	م	-	✓	-	✓	✓	-	✓	-	-	✓	✓	✓	تيمور - ليشتي*				
ع	-	-	-	-	-	ع	-	-	-	-	×	×	×	توكالو				
✓	-	✓	-	-	✓	✓	-	✓	-	-	✓	✓	✓	تونغا				
✓	-	✓	-	-	✓	✓	-	✓	-	-	✓	✓	✓	توفالو*				
✓	-	✓	-	-	✓	✓	-	✓	-	-	✓	✓	✓	فانواتو*				
م	م	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	جزر اليبس وفوتونا				
١٤	-	١٥	-	-	١٥	١٥	-	١٣	-	-	١٣	١٣	١٣	المجموع الفرعي				
١٤	٤	٣٧	١٦	١٥	٣٩	٤٠	٦	١٥	١	١٦	٢٩	٣٨	٣٧	الأعضاء				
٨			١٠	٥	٥	٧		٧		١٣		٢٠	٢٠	الأعضاء المنتسبون/مراقبون (خاصون)				
٢٢	٤	٣٧	٢٦	٢٠	٤٤	٤٧	٦	٢٢	١	٢٩	٢٩	٥٨	٥٧	مجموع الدول الجزرية الصغيرة النامية				

\* أقل البلدان نمواً.

ملاحظات: (ع) عضو منتسب: (م) مراقب: (م خ) مراقب خاص

المصادر:

منظومة الأمم المتحدة:

إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية:

<https://sustainabledevelopment.un.org/topics/sids/list>

مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية

الصغيرة النامية: <http://unohrls.org/about-sids/country-profiles>.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد):  
unctad.org/en/pages/aldc/Small%20Island%20Developing%20States/UNCTAD  
%C2%B4s-unofficial-list-of-SIDS.aspx  
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو):  
www.unesco.org/new/en/natural-sciences/priority-areas/sids/about-unesco-and-  
sids/sids-list/

*اللجان الإقليمية:*

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي:  
www.cepal.org/en/estados-miembros  
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا (الإسكوا):  
www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/uploads/escwamss.pdf  
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ:  
www.unescap.org/about/member-states  
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا: www.uneca.org/pages/member-states

*كيانات من غير منظومة الأمم المتحدة:*

تحالف الدول الجزرية الصغيرة: http://aosis.org/about/members/  
الجماعة الكاريبية: http://caricom.org/membership  
محفل منطقة الكاريبي لدول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ:  
caricom.org/about- http://caricom/who-we-are/our-governance/about-the-  
secretariat/directorates/cariforum-directorate  
مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ: www.acp.int/node/7  
لجنة المحيط الهندي: http://commissionoceanindien.org/membres/  
منتدى جزر المحيط الهادئ: www.forumsec.org/pages.cfm/about-  
us/?printerfriendly=true

